

فقه المأخوذ  
في التعليل في الاقتصاد في الناحية

مؤلفه  
م. ك. الشاذلي  
م. ك. الشاذلي  
م. ك. الشاذلي  
م. ك. الشاذلي  
م. ك. الشاذلي

المسألة  
المسألة  
المسألة  
المسألة  
المسألة

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / علي مصطفى مبرور  
القاهرة - مصر

# فقه المراجعة في التطبيق الاقتصادي المعاصر

للمكتوب

عبد المحمود محمد البعلی

رئيس قسم الاقتصاد

بكلية الشريعة وأصول الدين بالجنوب - أبها  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الناشر

مكتبة السلام العالمية

٣٩٦ الفلكس - القاهرة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### تقديم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ،  
محمد بن عبد الله المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ،  
البررة الكرام ، أئمة الهدى والرشاد ، ومن تبعهم باحسان الى  
يوم الدين .

يقول الله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكرا كثيرا وسبحوه  
بكرة وأصيلا » . الاحزاب ٤١ .

وفي معنى الذكر الوارد في الآية ، قال عطاء : « مجالس الذكر  
هي مجالس الحلال والحرام ، كيف تشتري وتبيع ، وتصلى ،  
وتصوم ، وتنكح وتطلق ، ونحو ذلك » .

وقال سعيد بن جبير : « كل عامل لله بطاعة الله فهو  
ذاكر لله » .

وقال القرطبي : « مجلس ذكر يعني مجلس علم وتذكير ،  
وهي المجالس التي يذكر فيها كلام الله ، وسنة رسوله ، واخبار  
السلف الصالحين ، وكلام الأئمة الزهاد ، المتقنين ، البراة عن  
التصنع والبدع ، والمنزعة عن المتعاصد الرذيلة والظلم » .

ومن هنا كان أمر الله للمؤمنين بذكره ذكرا كثيرا ، لمعرفة  
أحكام الشرع في كل شؤون الحياة ، فيطمئن القلب ويسكن  
بمعرفة الحق .. وصلى الله العظيم اذ يقول :

« الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن  
القلوب » الرعد ٢٨ •

ويقول : « ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من محكر »  
القمر ١٧ •

ويقول : « ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله  
وما نزل من الحق » الحديد ١٦ •

ويقول : « ان هو الا نكر للعالمين » التكويد ٢٧ •

ويقول : « ومن يعرض عن ذكر ربه يسلكه عذابا صعدا  
الجن ١٧ •

ويقول : « وقال الرسول يا رب ان قومي اتخذوا هذا  
القرآن مهجورا » الفرقان ٣٠ •

ويقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم :

« من يرد الله به خيرا يفقه في الدين » •

ومعرفة أحكام الشرع أمر واجب ، لابد أن يعمل عليه  
المسلم ، فإذا يسره له الله ، كان نعمة من الله وفضل ، وتعين  
على الانسان الشكر والتسبيح ، اعترافا بنعمة الله واستغفارا  
من حظ النفس والعجب ، واستعاذة بالله من نزعات الشيطان  
والهوى • ولهذا أرحف الله الذكر بالتسبيح في قوله تعالى :

« وسبحوه بكرة وأصيلا »

ومن أحاديث سيد الاخيار في الاستغفار ، ما رواه البخاري  
في صحيحه عن شهاب بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال :

« سيد الاستغفار : اللهم أنت خيرى لا اله الا أنت خلقتنى »  
 « وأنت خيرك » وأنا على عهدك ووعدك ما لم تنقض . « أعوذ بك »  
 « من شر ما صنعت » أبوء ( أعترف ) لك بنعمتك على وأبوء «  
 « بخيبي فاغفر لي ، فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت من قالها »  
 « حين يمسي فمات من ليلته دخل الجنة » ومن قالها حين «  
 « يصبح فمات من يومه دخل الجنة » .

يقول الله تعالى :

« اللهم التكاثر حتى زرتم المقابر كلا سوف تعلمون ثم كلا  
 سوف تعلمون كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم ثم  
 لترونها عين اليقين ثم لتسألن يومئذ عن النعيم » .  
 سورة التكاثر

في هذه السورة القليلة المبنى العظيمة والخطيرة في المعنى  
 تقدم بها لبيع المرابحة وكل المعاملات المتأالية في الاستلام حتى  
 لا يكون المال مبلغ علمنا وأكبر همنا والا أصبح مصير غمنا  
 وغفلتنا عن أمر ديننا وآخرتنا .

فمن معنى هذه الآيات الكريمة أن الناس قد الهامهم وشغلهم  
 عن الأهم « التكاثر » والتكالب على الدنيا بما فيها من مال وولد  
 ومنصب وجاه ، حتى جاء الموت ولم تنتعظ بزيارة الموتى في  
 القبور . بعد ذلك سنعلم ثم نعلم على وجه القطع واليقين  
 ما كنا قد غفلنا عنه وما كنا قد التهينا به فلماذا هذا التمادى  
 في البنى ! بل سنعلم علم اليقين الذي لا خلاف فيه لنرى نرى  
 اليقين بل عين اليقين الذي لا شك فيه الجحيم لنا خدعنا فيه  
 من نعيم الدنيا وغفلنا به عن الأخوة وتراعى بعد ذلك الحاسبة  
 عن كل نعيم لم نؤد واجبه وحقه . واجبه علينا الله ونحقه للناس .

فيا قوم اشقروا الآخرة بالأولى فأولئك الذين ربحت تجارتهم وما كانوا من الخاسرين ولا تعسوا في الأرض مفسدين بل متبعين لأحكام الشرع لا مبتدعين فيه بغواية الهوى والمال •  
والمرابحة من الربح ولكن يجب أن يكون امثالا لا انشغالا عن أحكام الدين •

وبيع المرابحة كأحد أنواع البيوع المعروفة في الفقه الاسلامي ، قد ذاع التعامل بها ، وانتشر في البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية في العصر الحاضر ، فأصبحت الحاجة ماسة إلى بيان أحكام الشرع فيها ، على نحو يبسر بسطها ، ومعرفتها لكل من أراد التعامل بها ، لذا نسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يرزقنا التوفيق والسداد ، وأن يجنبنا الزلل ، ويباعد بيننا وبين الشيطان ، وحظ النفس والعجب ، فانها من المهلكات كما أخبر بذلك سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم •

وقد حاولت في هذا الكتاب أن أعرض للموضوع على نحو متكامل ، يجمع شتاته ويؤلف بين متفرقاته ، في شكل مجموعة من المسائل الفقهية تدرجت بها ومعها ، حتى آخر مسألة أجملت فيها قواعد المرابحة على نحو مختصر واضح مرتب في شكل قواعد •

ثم اتبعت كل ذلك بمجموعة من الملاحق والنماذج العملية ، لعمليات بيوع المرابحة كما تجرى في الواقع ، كي يستطيع الباحث والقارئ أن يجعل من الأحكام واقعا حيا مطبقا في حياة الناس ، بعد أن أبعدت أحكام الفقه والمعاملات بصفة خاصة عن الممارسة والتطبيق قرونا طويلة فشقى الناس ، وشق عليهم أيضا معرفة الأحكام •



وبعد ، وكما يقول الامام الشاطبي في الموافقات فبامثال  
الأحكام تتحقق مصلحة الناس من الشرع .  
اللهم اشرح صدورنا للعمل بكتابك وسنة نبيك ، انك أنت  
يا مولانا نعم المجيب ، فانت القائل وقولك الحق :  
« ادعوني استجب لكم »

**عبد الحميد محمود البعلی**

---

## بسم الله الرحمن الرحيم

### بيان حالة

- الاسم : الدكتور عبد الحميد محمود البعلى  
الوظيفة : مستشار مساعد ( أ ) بمجلس الدولة •

### الوظائف التى شغلها :

- محامى الحكومة بادرارة قضايا الحكومة •
- مستشار الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية •
- أمين الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية للبنوك  
والمؤسسات المالية الاسلامية •
- رئيس هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل قبرص •
- أستاذ الفقه المقارن المساعد بجامعة محمد بن سعود  
الاسلامية بالملكة العربية السعودية •
- عضو مجلس ادارة صندوق خدمة الطالب بجامعة الامام  
محمد بن سعود الاسلامية •
- أستاذ الفقه المقارن والاقتصاد الاسلامى بالمعهد الدولى  
للبنوك والاقتصاد الاسلامى •

### المؤتمرات والندوات العلمية :

- ١ - اشترك فى ندوة التأمين التعاونى بالقاهرة •

- ٢ - اشترك في برنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة بجامعة الملك عبد العزيز بجده .
- ٣ - اشترك في برنامج الاقتصاد الاسلامى بجامعة الازهر بالقاهرة .
- ٤ - ندوة عمادات شئون الطلاب بجامعات المملكة العربية السعودية بجامعة الملك عبد العزيز بجده .
- ٥ - ندوة البنوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقاهرة .
- ٦ - ندوة الاقتصاد الاسلامى بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالمملكة السعودية .
- ٧ - المؤتمر العالمى الثانى للاقتصاد الاسلامى بباكستان .
- ٨ - المؤتمر السنوى الثالث للمجمع الملكى لبحرث الحضارة الاسلامية بالاردن .

### **المؤلفات والبحوث العلمية :**

- ١ - ضوابط العقود فى الفقه الاسلامى .
- ٢ - الضوابط الفقهية فى الملكية .
- ٣ - عقد العارية دراسة مقارنة .
- ٤ - فقه المراجعة .
- ٥ - المخذل لفقه البنوك الاسلامية .
- ٦ - مقاصد الشريعة ومشكلة الحاجات فى الاقتصاد (مذكرات) .
- ٧ - اقتصاديات الزكاة . ( مذكرات )
- ٨ - التشريع الاسلامى . ( مذكرات )

### المؤهلات العلمية :

- دكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة جامعة الازهر .
- ماجستير في الفقه المقارن من كلية الشريعة جامعة الازهر .
- دبلوم الشريعة الاسلامية من كلية الحقوق جامعة القاهرة .
- دبلوم القانون العام من كلية الحقوق جامعة عين شمس .
- ليسانس الحقوق جامعة القاهرة .
- دراسات في اللغة الفرنسية في الجامعة الامريكية والمعهد الفرنسي بالقاهرة .
- شهادات مشاركة في برامج وندوات علمية في البنوك والاقتصاد الاسلامي .

—

## فقه الرابحة

—



**« المسألة الأولى »**  
**القصود بالراجعة**

---





## بسم الله الرحمن الرحيم

### المسألة الاولى :

#### المقصود بالرابحة \*

معنى المرابحة في اللغة : المرابحة في اللغة مصدر من الربح وهي الزيادة •

قال صاحب لسان العرب : ربح الربح والربح والرباح الدماء في التجارة •

وقال ابن الأعرابي : الربح والربح مثل البذل والبذل •

وقال الجوهري : مثل شبه وشبه وهو اسم ما ربحه •

وأربحته على سلعته أى أعطيته ربحا ، وقد أربحه بمقتاعه وأعطاه ما لا مرابحة أى على الربح بينهما ، وبعت الشيء مرابحة •

ويقال : بعت السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم ، وكذلك اشتريته مرابحة ، ولابد من تسمية الربح • وفي الحديث : أنه نهى عن ربح ما لم يضمن •

ابن الاثير : هو أن يبيع سلعة قد اشتراها ولم يكن قبضها بربح ، ولا يصح البيع ولا يحل لأنها في ضمان البائع الأول وليست في ضمان الثاني ، فربحها وخسارتها للأول (١) •

الازهرى : ربح فلان وربحته ، والعرب تقول : ربحت تجارتها إذا ربح صاحبها فيها •

---

(١) لسان العرب لابن منظور — المجلد الثاني ص ٤٤٢ طبعة دار صادر — بيروت ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م •

وقوله تعالى : ( فما ربحت تجارتهم ) (١) ، قال  
أبو اسحاق : معناه ما ربحوا في تجارتهم ، لأن التجارة لا تربح  
انما يربح فيها ويوضع فيها ، والعرب تقول : قد خسر بيعك  
وربحت تجارتك ، يريدون بذلك الاختصار وسعة الكلام ،  
قال الأزهري : جعل الفعل للتجارة ، وهى لا تربح وانما  
يربح فيها .

قال جرير : فما ربحت تجارتهم أى ما ربحوا في تجارتهم  
واذا ربحوا فيها فقد ربحت .

وجاء في القاموس المحيط (٢) وتجارة رابحة يربح فيها  
ورابحته على سلعته أعطيته ربحا .

وجاء في المعجم الوسيط (٣) أربحت تجارتك ربحت - و -  
فلانا على بضاعته : أعطاه ربحا . ويقال : أربحه ببضاعته .  
رابحه على بضاعته : أعطاه ربحا .

---

(١) البقرة / ١٦ .

(٢) ألفريد بادي الشيرازي ج ١ ص ٢٢١ فصل الذال والراء باب  
الحاء - الطبعة بالمطبعة الحسينية المصرية ١٣٣٠ هـ .

(٣) ج ١ ص ٢٢٢ - مجمع اللغة العربية - طبعة دار المعارف ١٤٠٠ هـ /  
١٩٨٠ م .

## « المسألة الثانية »

### الرابعة في اصطلاح الفقهاء

---

أولا : في المذهب الحنفى

ثانيا : في المذهب المالكى

ثالثا : في المذهب الشافعى

رابعا : في المذهب الحنبلى



## السئلة الثانية :

### الرابعة فى اصطلاح الفقهاء

---

#### أولا : فى المذهب الحنفى :

قال البعض أنها : نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول  
مع زيادة ربح (١) .

وقال البعض انها : بيع بمثل الثمن الاول مع زيادة ربح (٢) .  
وقال البعض أنها : بيع ما ملكه من العروض ولو بهبة أو  
أرث أو وصية أو غصب ، فانه اذا ثمنه بما قام عليه وبفضل  
مؤنة ، وإن لم تكن من جنسه كأجر قصار ونحوه ثم باعه  
مرابحة على تلك القيمة جاز وباعه مرابحة أى بزيادة ربح (٣) .

#### ثانيا : فى المذهب المالكى :

قال البعض هى : أن يبيع السلعة بالثمن الذى اشتراها  
به وزيادة ربح معلوم يتفقان عليه (٤) .

- 
- (١) الهداية ص ٥٦ ج ٢ مطبعة مصطفى الطبى بصر .
  - (٢) بدائع الصنائع ص ٢١٩٢ ج ٧ مطبعة الامام بالقاهرة .
  - (٣) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ١٢٢ وما بعدها .
  - (٤) شرح الزرقانى على مختصر سيدى خليل ج ٣ ص ١٧٢ طبعة دار الفكر  
بيروت ومثله فى نظرية العقد لابن تيبية ص ٢٢٢ طبعة دار المعرفة .

وعرفها البعض : ببيع مرتب ثمنه على ثمن بيع تقسّمه  
غير لازم مساواته له (١) .

وعرفها البعض : أن يعرف صاحب السلعة المشتري بكم  
اشتراها ويأخذ منه ربحا إما على الجملة مثل أن يقول اشتريتها  
بعشرة وتربحني ديناراً أو دينارين ، وإما على التفصيل وهو  
أن يقول تربحني درهما لكل دينار أو غير ذلك (٢) .

### ثالثاً : في المذهب الشافعي :

عرفها البعض : يبيعها مرابحة وهو أن يبين رأس المال  
وقدر الربح بأن يقول ثمنها مائة وقد بعته برأس مالها  
وربح درهم في كل عشرة (٣) .

قال البعض : من اشترى سلعة جاز له بيعها برأس مالها  
وأكثر من البائع وغيره ، قبل نقد الثمن وبعده (٤) .  
وعرفها السيوطي بأنها بيع بمثل الثمن الأول لغير البائع  
الأول وبزيادة (٥) .

---

(١) حاشية السوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ١٥٩ ، طبعة دار الفكر ،  
بيروت .

(٢) القوانين الفقهية لابن جزيء ص ١٧٤ ، طبعة دار القلم ، بيروت .

(٣) المهذب للشيرازي المجلد ١ ص ٣٩٥ — طبعة دار المعرفة — مفتي  
الحناج الشربيني ج ٢ ص ٧٧ طبعة ١٣٧٧ هـ مطبعة مصطفى الحلبي .

(٤) جواهر العقود للمنهاجي ج ١ ص ٧١ الطبعة الأولى ، مطبعة السنة  
المحيية بالقاهرة .

(٥) ص ٢٠٠ طبعة عيد الحلبي — دار احياء الكتب العربية والسيوطي  
متلخر عن اكسلي المتوفى ٥٨٧ هـ والسيوطي متوفى ٩١١ هـ ومن ثم  
يكون الكلستاني وحجب التعريف وولّقه فيه السيوطي .

#### رابعاً - في المذهب الحنبلي :

قال البعض : والمراوحة أن يبيعه بربح فيقول رأس مالى فيه مائة بعته بها وربح عشرة (١) وهى يبيعه بثمنه وربح معلوم .

وهى أن يخبر برأس ماله ثم يبيع به ويربح أو يربحه فيه ما يتفقان عليه .

---

(١) الشرح الكبير على متن المغن لابن قدامة ج ٢ ص ٣٩٢ طبعة جامعة الامام محمد ابن سعود - اُروض المربع شرح زاد المستقنع ج ٢ ص ٩١ مكتبة الرياضة الحديثة وبهلهشه حاشية العبقري وانظر العدد لابن تيمية ص ٢٢٢ طبعة دار المعرفة . الكافي لابن تدامة ج ٢ ص ٩٤ طبعة المكتب الاسلامى .





### **« المسألة الثالثة »**

**مقارنة تعريفات الفقهاء والتعريف الذى نرتضيه**

---



## المسألة الثالثة :

### مقارنة تعريفات الفقهاء والتعريف الذى نرتضيه

يبين من أقوال الفقهاء فى المذاهب المختلفة عند تناولهم للمرابحة كأحد أشكال البياعات ونوع منها أنهم متفقون على أمرين هما :

١ - بيان الثمن وما يدخل فيه ويلحق به وهو ما عبر عنه البعض « بما قامت عليه به » السلعة • وعبر عنه البعض « رأس ماله » وعبر عنه البعض بثمن السلعة على « الجملة أو التفصيل » فيشترط بيان رأس المال والتعريف به وإن يخبر به المشتري مرابحة ، فلا بد من معرفة رأس مال السلعة ( المبيع ) •

٢ - زيادة ربح معلوم على الثمن بالمعنى السابق يتفقان عليه • وعلى ذلك يمكننا أن نعرف المرابحة بأنها : بيع ما ملكه • بالمقد الأول بالثمن الذى قامت به السلعة وزيادة ربح معلوم يتفقان عليه فى مجلس العقد (١) •

(١) ولكن متى تدخل السلعة فى ملك صاحبها الجديد أو المشتري ؟ إن انتقال الملكية هو من حكم العقد فى البيع وحكم العقد يترتب عليه بمجرد انعقاده صحيحا بلنا ، ونعتقد العقد بالربط بالقبول بالإيجاب على نحو مشروع •

وتبقى مسألة القبض أو التسليم والاستلام وهى اثر من آثار العقد التى تترتب عليه والتى لا يجوز للمشتري أن يتصرف فى المبيع قبل حصولها • ولكن بم يحصل القبض أو تسليم المبيع ؟ يختلف ذلك

- ويقوم هذا التعريف على أربعة عناصر رئيسية هي :
- ( أ ) أن تدخل السلعة في ملك البائع (١) مرابحة حتى يتسنى له بيعها للمشتري مرابحة ، ملكية يترتب عليها ضمان الهلاك والتلف والعيوب في السلعة (٢) ، ويترتب عليها أيضا وضوح حكم النماء في السلعة .
- (ب) بيان الثمن الذي قامت به السلعة وهو ما سنتناول بيان عناصره بالتفصيل فيما بعد على ضوء أقوال الفقهاء .
- (ج) زيادة ربح معلوم .
- ( د ) أن يتفقا على هذا الربح المعلوم .
- والفقهاء مجمعون على ضرورة تعيين رأس المال وتعيين الربح حين العقد وأن يستوى في ذلك علم البائع والمشتري حسبما للنزاع (٣) .
- ومن ثم فإن اغفال بيان أحد هذه العناصر أو كلها يؤدي إلى اللبس والفساد في مفهوم المrabحة وفوات مقصودها ومعناها .

- 
- باختلاف طبيعة المال المبيع وهل هو عقار أم منقول وعلى أية حال فمدار المسألة على التخلية بين المبيع والبائع الأول أو على ضمه فعلا إلى حيلة المشتري على تفصيل في ذلك . انظر بحثنا المال والنقود — وضوابط في الفقه الاسلامي .
- (١) انظر ايضا فقه المعاملات في مذهب الامام ملك من ٨٨ معجم الفقه الحنبلي ج ١ ص ١٤٢ فقه الامام سعيد بن المسيب ج ٣ ص ٢٠ — فقه الامام الاوزاعي ج ٢ ص ١٨٦ .
- (٢) انظر في معنى ذلك المغنى لابن قدامة ج ٤ ص ١٠٢ — رد المختار لابن عابدين ج ٥ ص ١٢٢ — ١٢٥ .
- (٣) انظر الشرح الكبير لابن قدامة شمس الدين ج ٤ ص ١١٦ — فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ج ٢٩ ص ٤١٥ وج ٣٠ ص ٢٢٨ .

## « المسألة الرابعة »

### دليل مشروعية المراجعة

---

( أ ) من القرآن

( ب ) من السنة

( ج ) من أقوال الفقهاء



## المسألة الرابعة

### دليل مشروعيتها

#### ( أ ) من القرآن :

قول الله تعالى :

( وابتغوا من فضل الله ) الجمعة - ١٠

وقوله :

( ليس عليكم جناح (١) أن تبتغوا فضلا من ربكم )

البقرة - ١٩٨ .

والمرايحة ابتغاء للفضل من البيع نصا (٢) .

وأنها تدخل في عموم عقود البيع (٣) لعموم قوله تعالى :

( وأحل الله البيع ) (٤) البقرة - ٢٧٥ .

#### (ب) من السنة :

« قول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيده،

وهذا يفيد جواز بيع السلعة بأكثر من رأس المال .

---

(١) نفى الجناح من الأساليب الدالة على الحل أو الحلال . انظر بحثنا في الحلال والحرام في المعاملات .

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٩٢ وما بعدها - المرجع السابق .

(٣) مغنى المحتاج للشربيني ج ٢ ص ٧٧ طبعة شركة مساهمة - بيروت - ومصطفى الحلبي بمصر .

(٤) ولفظ أحل من الصيغ الدالة على الحل أو الحلال كما يقول الأصوليون .

ولما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يرى بأساً بده يازده وده دوازده (١) ولأنه ثمن معلوم فجاز البيع به (٢) .

### ( ج ) أقوال الفقهاء .

قال الكاسانى : ان الناس قد توارثوا هذه البيوعات ( الماربة وغيرها مما ذكره ) في سائر الأعصار من غير تكير وذلك إجماع على جوازها .

وقال صاحب الهداية : والحاجة ماسة الى هذا النوع من البيع (٣) .

وقال صاحب الافصاح (٤) وأجمعوا على أن بيع الماربة صحيح واختلفوا في كراهيته فكرمه أحمد ولم يكرمه الآخرون .

---

(١) ذه بفتح الدال وسكون الهاء اسم للعشرة بالفارسية ، ويازده بالياء المثناة التحتية والزاي الساكنة اسم احد عشر بالفارسية ومعنى ذلك العشرة بأحد عشرة ، دوازده اثنا عشر أى لا يرى بأساً انه يبيع ما اشتراه بعشرة بأحد عشر أو باثنى عشر .

(٢) المهذب للشيرازى ج ١ ص ٢٩٥ طبعة دار المعرفة ، بيروت ، وبهامشه انظم المستعني في شرح غريب المهذب للركبى .

(٣) المرجع السابق ص ٥٦ .

(٤) ابن كثر ج ١ ص ٢٥٠ .



« المسألة الخامسة »

حكم الرابعة

---



## المشكلة الخامسة :

### حكمها

- المراوحة على النحو الفائت بيع صحيح (١) . حائز لاستجماع شرائط الجواز (٢) .  
ولكنها خلاف الأولى عند المالكية كما جاء في حاشية اللبناني على شرح الزرقاني اذ قال (٣) .
- « والأجب خلافه قال في التنبيهات : البيوع باعتبار صورها في العقل أربعة : بيع مساومة وهو أحسنها وبيع مزايمة وبيع مراوحة وهو أضيّقها وبيع استرسال واستقمان » .
- وقال ابن رشد (٤) البيع على المكايسة والمأكسة أحب إلى أهل العلم وأحسن عندهم .
- وجاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٥) قوله

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٢٢٣ - الصنّوقى على الشرح الكبير ج ٢ ص - المبنى ج ٤ ص ١٧٩ - ١٩١ - الاتصال لابن هبيرة ج ١ ص ٢٥٠ طبعة المؤسسة السعدية بباريس - الإشباه والنظائر ص ١٧٧ طبعة الطبع وقت جاء به في كتّاب البيع والسنة ، صحيح تولاها كالمراوحة .

(٤) الهداية المرجع السابق ص ٥٦ - المهيكل ص ٥٤٧ طبعة دار الآثار الجديدة ، بيروت - فتح القدير ج ٦ ص ٦٠٠

(٣) شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ج ٣ ص ١٧٤ يهاشيه حاشية البناني طبعة دار الفكر ، بيروت .

(٤) المقدمات المهدات ج ٢ ص ٢٧٦ .

(٥) ج ٢ ص ١٥٧ طبعة دار الفكر ، بيروت ويهاشيه حاشية الشيخ عيسى .

والأحب خلافة أي وأما هو فهو غير محبوب لكثرة احتياج  
البنائع فيه إلى البيان .

وكرمه أحمد بن حنبل (١) ورويت فيه الكرامة عن ابن  
عمر وابن عباس والحسن ومسيروق وعكرمة وسعيد بن جبير  
وعطاء بن يسار (٢) وقال الشيخ بن راهويه : لا يجوز لأن  
الثمن مجهول حال العقد فلم يجز كما لو باعه بما يخرج به  
في الحساب (٣)

ووجه الكرامة أن ابن عمر وابن عباس كرهاه ، ولم يعلم  
لهما من الصحابة مخالف ، ولأن فيه نوعاً من الجهالة فالتحرز  
عنها أولى .

وقد رد صاحب الشرح الكبير على من المقتع على ذلك قوله :  
ومحذ كرامة تقزية ، والبيع صحيح ، والجهالة يمكن  
ازالتها بالحساب فلم تضر كما لو باعه صبرة كل مقيز بدرهم .

وواضح أن الصورة التي يكرهها أحمد هي أن يكون الربح  
نسبة في المائة كان يقول رأس مالي فيه مائة بعثك بها وربح  
درهم في كل عشرة أو قال ذه يا زده أو ذه زواده ، ووجه الكرامة  
بإلاضافة إلى ما تقدم أنه بيع الاعاجم ولأن الثمن قد لا يعلم  
في الحال (٤)

- (١) الاصح ج ١ ص ٣٥٠ ترجع سابقاً فسنجد جله فيه ما وافقنا في  
كراهيته ؟ فكرمه أحمد ولم يكرهه الآخرون .
- (٢) الشرح الكبير لابن قدامة ج ٢ ص ٢٩٢ طبعة جامعة الإمام محمد  
ابن سعود الإسلامية .
- (٣) جوهر المتبوع للطهاس ج ١ ص ٧٢ الطبعة الأولى ١٩٧٤ م .
- ١٩٥٥ م — تكملة المجموع ج ١٢ ص ١٠٤ .
- (٤) الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٩٤ طبعة المكتب  
الإسلامي . بيروت .

ويقول الامام أحمد (١) والمساومة عندهم سهل من بيع الماريجة وذلك لأن بيع الماريجة تعذبه امانة واستقرت له من المشتري ، ويحتاج فيه الى تبين الحال على وجه ، ولا يؤمن هوى النفس في نوع تاويل ، أو غلط ، فيكون على خطر وغرر ، وتجنب ذلك أسلم وأولى .

ويجوز لنا ما تقدم ان الخلاف بين الفقهاء لا يرجع الى الماريجة في أصلها أو في ذاتها فالماريجة بيع صحيح ، وإنما في بعض صورها ، لما يصادفها ويلحق بها ، وعلى ذلك فلو قال البائع مثلا : رأس مالى فيه مائة بعثتك بها وبيع عشرة . فهذا جائز بلا خلاف بين الفقهاء أى بالاتفاق ، لأن الثمن معلوم والربح معلوم أيضا .

أما لو قال البائع رأس مالى مائة بعثتك بها على أن أبيع في كل عشرة درهما أو قال ده يازده أوده داوزده ، أى أن الربح في هذه الحالة نسبة في المائة وهذه هي الحالة التي كرمها أحمد ، بناء على كرامة ابن عمر وابن عباس والحسن ومسروق وعكرمة وسعيد بن جبير وعطاء بن يسار إجهالة الثمن حال العقد . أى في الحال ، الا بما يخرج به الحساب ، ومن هنا قال الامام أحمد فالمراجعة في هذه الحالة ، تحتاج الى بيان على وجهه ، ولا يؤمن هوى النفس في نوع تاويل أو غلط ومن ثم فتجنب ذلك أسلم وأولى .

وقد رخص في هذه الحالة سعيد بن المسيب وابن سيرين وشريح النخعي والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وابن

(١) الفرغ واثره في العقود في اللغة الاسلامية — ده التحقيق الضمير من ٢٦٢ — ههش رسالة — الطبعة الاولى ، المرحم الكبير لابن تدابة ج ٢ من ٣٩٨ .

المنفذ لأن رأس المال مملوك للريح معلوم أنه ما إذا قال  
 وريح عشرة دراهم (١) وهذا فضلا عما ورد به ابن قدامه من  
 أنه الجهالة في الثمن يمكن إزالتها بالحساب فلم تنضر .

أما استحقاق بن رآهوية فمنع . جواز هذه الصورة من المراجعة  
 لجهالة الثمن حال العقد . وهذا الرأي مردود غننا بما يأتي .

(أ) إن الجهالة المصنعة من الصنعة والجواز هي للجهالة  
 الفاعلية التي تؤدي إلى الملوحة وتفضي إلى الخلل  
 والجهالة هنا في مقدار الثمن لا تمنع التعميم والتنظيم  
 وهي جهالة يسيرة تزول بالحساب كما دام رأس المال  
 معلوما إذ يمكن تحديد جملة الثمن بعد إضافة المبيع إليه  
 وهو نسبة مئوية منه ومن ثم يكون الثمن قابلا للتعدين  
 والتحديد بما ينتمي معه الجهالة (٢) .

(ب) أن من كره البيع أو لم يجوزه إنما عطل ذلك بالجهالة في  
 الثمن حال العقد ولأن بيع المراجعة تعذره أمانه واسترسال  
 من المشتري ويحتاج فيه إلى تدبير الحال على وجه ولا يؤمن  
 عوي النفس في نوع تأويل أو غلط فيكون على خطر وعور  
 وتجنب ذلك أسلم وأولى .

وقد سبق القول بأن هذه الجهالة عسيرة إذ يمكن إزالتها

(١) الشرح الكبير لابن قدامة ص ٢٩٢ مرجع سابق .

(٢) أنظر د. الصديق الضير إذ يرى أنه لا غرر مطلقا في هذه الحالة  
 وإدام رأس المال معلوما لتيسر مع رايه إن كل مجهول غير وليس كل  
 غير مجهول مع من يرى ذلك من الفقهاء - المقرر وأنه في العقود  
 في الفقه الإسلامي - رسالة ص ٢٩ ٢٦٤ للطبعة الأولى .

بالحساب ولا تعتبر بحال فاحشة يترتب عليها النزاع بين الطرفين .

وبالنسبة لهوى النفس الذى قد يعترى هذه المعاملة فمرده الى ما يأتى :

( أ ) الاصل فى بيع المراجعة أنه بيع أمانة ، والاحتراز عن الخيانة وعن شبهتها أولى ، وذلك لأن المشتري لئتمن البائع فى اخباره عن الثمن الأول ، من غير بينة ولا استحلاف فتجنب صيانتها عن الخيانة والتهمة . يقول الله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون » الانفال - ٢٧ .

وقال صلى الله عليه وسلم .

« من غشنا فليس منا » .

وقال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التهم » .

وقال « الا ان لكل ملك حمى وان حمى الله محارمه فمن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه » .

(ب) ومرده أيضا - أى هوى النفس - الى كثرة احتياج البائع فى هذا البيع الى بيان ما يتعلق بالثمن ، وما قامت به السلعة ، وما يطرأ على ذلك من تغير بفعل البائع أو لظروف السوق . وما قد يطرأ على السلعة ذاتها من تغير . وصفة التغير الحاصل بشقيه على نحو ما سيأتى تفصيلا (١) .

ولا شك أن كل هذا يفرض على البائع معرفة كافية بأحوال السلع والسوق ومعرفة تامة للناس الذين يتعاملون معه .

---

(١) انظر المسالكين السابعة والصلبة .





## « المسألة السادسة »

عناصر الثمن الذى قامت به السلعة او راس مال البائع مرابحة

---

- \* عند الحنفية
- \* عند المالكية
- \* عند الشافعية
- \* عند الحنابلة



## المسألة السادسة \*

عنصر الثمن الذي قلعت به السلعة أو رأس مال البائع مرابحة

### عند الحنفية :

الأصل عندهم أنه يجوز أن يضيف إلى رأس المال ما جرى العرف بالحقه برأس المال في عادة التجار، وكل ما يزيد في المبيع أو في قيمته ، يلتحق به (١) .

وذلك كاجر القصار والطراز والصبغ والقتل وأجرة حمل الطعام ، فالصبغ وأخواته يزيد في العين ، والحمل يزيد في القيمة تختلف باختلاف المكان . بخلاف أجرة الراعي ، وكراء بيت الحفظ ، لأنه لا يزيد في العين ، والمعنى : وبخلاف أجرة التطعيم ، لأن ثبوت الزيادة لمعنى فيه هو حذاقته .

### عند المالكية :

المستفاد من مذهبهم أن ما يحسب في أصل الثمن على ثلاثة أضرب (٢) .

(١) ما يحسب في أصل الثمن ويربح له ، أى يضرب له صاحب السلعة قسطا من الربح : وهو ما لزم السلعة أى ما غرمه فيها ، وكان لأثره عين قائمة ، أى مشاهدة محسوسة

(١) الهداية ج ١ ص ٥٦ — طبعة الطبى بصر .

(٢) حاشية الدسوقي ج ٢ ص ١٦١ — ١٦٢: بهلثه حاشية الشيخ عيسى .

بحاسة اليصر ، كالخياطة والصباغة (١) ، والقصار  
والقتل أي قتل الحرير والغزل ، وكمد ، أي حق القصار الثوب  
لتحسينه وتطريقته ، أي جعل الثوب في الطراوة ، ليلين  
ويذهب ما فيه من خشونة .

وفي تقديرى أن ما لزم السلعة وكان لآثره عين قائمة به  
من تكاليف الصنع أو الانتاج التي تحسب في أصل الثمن  
ومن ثم يربح له .

(ب) ما يحسب في أصل الثمن ولا يربح له ، أي لا يحسب له  
ربحا : وهو ما ليس لآثره عين قائمة ، ككراء نقل المتاع ،  
وشد وطى اعتيد لجرتهما (٢) .

(ج) ما لا يحسب في أصل الثمن ولا يربح له : وهو ما كان من  
عمل البائع نفسه (٣) ، أو عمل له مجانا ، أو كان من شأنه  
أن يتولى ذلك نفسه ، أي جرت العادة بأن يتولاه بنفسه ،  
ما لم يكن الفعل لآثره عين قائمة ، فانه متى أجر عليه  
حسب الأجرة وربحها . والفرق أن ما لا عين له قائمة  
لا يقوى قوة ما له عين قائمة .

(١) أما الصيغ فانه لا يحسب هو أى قيمته ولا ربحه فالمراد ، بالصيغ  
الآثر ولا دأى لتقديره أى انه لا يجوز البيع مرايحة إذا دخلا على  
ذلك لانه حينئذ انما ينظر للقيمة ولا يصح النظر في بيع المرايحة للقيمة .

(٢) ويمكن أن تلهم من هذه العبارة انما تدل على المصاريف الثلاثة التي  
لا تقصر من سلعة إلا سلعة ، أى أن البائع يقوم بها بنسابة هذه  
السلعة وغيرها من السلع ومن ثم فلا تحسب في ثمن سلعة بعينها  
والا يتكرر أخذها بغير حق ويبقى تحديد طريقة الحساب وهو ما يختص  
به علم المحاسبة على وفق أصول الشرع .

(٣) ويرى ابن جزى انه يجوز له أن يحسب ذلك كله اذا بينه للمشتري —  
القوانين الفقهية ص ١٧٤ . ولعل جبة المنع في المسألة هي فيها نرى  
حصول البائع على ربح .

وذلك كأجرة السمسار وفيه التفصيل التالي :

- ١ - أن السمسار إذا لم يعتد بأن كان من الناس من يتولى الشراء بنفسه دونه ففيه ثلاثة أقوال  
قيل : تحسب أجرته وربحها .  
وقيل : لا يحسبان وهو مذهب المذونة وللوطأ (١)  
وكذلك في التوضيح

وقيل : تحسب أجرته دون ربحها .

- ٢ - وإن اعتيد بأن كان المتاع لا يشتري مثله إلا بسمسار ،  
فقال البعض يحسب أصله دون ربحه .

وقال البعض : يحسب هو وربحه كما في المواق .

وفي كل ما تقدم قد يبين البائع جميع ما لزم تفصيلا ، أما ابتداء أو بعد الاجمال ، كان يقول قامت على بمائة ثم يفصل ، وقد يبين ما يربح له ، وما لا يحسب أصلا كأجرة الدلال غير المعتاد .

وقد يشترط ضرب الربح على الكل ، أو على البعض ، وفي كل اما أن يكون ذلك بعد تفصيل ما لزم ابتداء أو بعد تفصيله بعد الاجمال ، فيعمل بما اشترط في الصور الأربع وذلك أيضا حسبما يجرى به العرف ، فالعرف كالشرط (٢) .

### عند الشافعية :

وعند الشافعية تفصيل في المسألة ، نوره ، نصا ، لحقته

---

(١) حاشية الزرقاني على مختصر خليل وبهائشه حاشية البنقي ج ٢

ص ١٧٤ طبعة دار الفكر ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(٢) الموطأ ص ٥٥٧ الطبعة الاولى دار الامن القعيدة .

وفائده ، فقد جاء في المذهب (١) ما نصه :

« ولا يخبر إلا بالثمن الذي لزم به البيع ، (٢) فان اشترى بثمن ، ثم حط البائع عنه بعضه ، أو ألحق به زيادة نظرت : فان كان بعد لزوم العقد لم يلحق فلك بالعقد ، ولم يحط في بيع المزابحة ما حط عنه ، ولا يخبر بالزيادة فيما زاد ، لأن البيع استقر بالثمن الأول ، فالخط والزيادة تبرع لا يقابله عوض فلم يتغير به الثمن . »

وان كان ذلك في مدة الخيار لحق بالعقد ، وجعل الثمن ما تقر بعد الخط والزيادة ، وقال أبو علي الطبري : ان قلنا ان المبيع ينتقل بنفس العقد ، لم يلحق به ، لأن المبيع قد ملكه بالثمن الاول ، فلم يتغير بما بعده . »

والذهب الاول ، لأنه وان كان قد انتقل المبيع إلا ان البيع لم يستقر ، فجاز أن يتغير الثمن بما يلحق به وان اشترى ثوبا بعشرة وقصره بدرهم ورفاه بدرهم وطرزه بدرهم قال هو على بثلاثة عشر ، أو قام على بثلاثة عشر ، وما أشبه ذلك ، ولا يقول اشتريت بثلاثة عشر ، ولا يقول ثمنه ثلاثة عشر ، لأن ذلك كذب ، وان قال : رأس مالي ثلاثة عشر ففيه وجهان : أحدهما لا يجوز أن يقول لأن رأس المال هو الثمن والثلث عشرة . والثاني يجوز لأن رأس المال ما وزن فيه وقد وزن فيه ثلاثة عشر وان

---

(١) للشرازي ج ١ ص ٢٩٦ طبعة دار المعرفة وبهامشه النظم المستعجب في شرح غريب المذهب للركبي .

(٢) ومؤدى ذلك ان البائع مزابحة قد يحتمل على من اقل ما قد يخبره به المشتري مزابحة ، وهنا يلزم البائع بالخطأ بالثمن الذي لزم به البيع ، والا كتب على المشتري وفي هذه الحالة بمعتبر الامم الكلاسي العقد فاسدا ، انظر ص ٢٨ وما بعدها ويظهر ذلك بصورة اوضح في بيع المزابحة للامر بشراء .

عمل فيه ذلك بيده ، قال اشتريته بعشرة وعملت فيه ما يساوي ثلاثة ، ولا يقول هو على بثلاثة عشر ، لأن عمله لنفسه لا أجره له ، ولا يتقوم عليه (١) .

وان اشترى عينا بمائة ، ووجد بها عيبا ، وحدث غشدة عيب آخر ، فرجع بالأرض وهو عشرة دراهم قال هو على بتسعين ، ولا يجوز أن يقول الثمن مائة ، لأن الرجوع بالأرض استرجاع لجزء من الثمن - فخرج عن أن يكون الثمن مائة ولا يقول اشتريتها بتسعين لأنه كذب . وان كان المبيع عبدا فجنى (٢) ففداه بأرض الجناية لم يضاف ما فداه به إلى الثمن لأن الفداء جعل لاستيفاء الملك فلم يضاف إلى الثمن كغلب الجهالة ، وان جنى عليه فأخذ الأرض فقيه وجهان :

أحدهما : أنه لا يحط من الثمن قدر الأرض لأنه كما لا يضيف ما فدى به الجناية إلى الثمن ، لا يحط بما أخذ عن أرض الجناية من الثمن .

والثاني : أنه يحط لأنه عوض في جزء تناوله البيع ، فحط من الثمن كإرض العيب . وان حدثت من العين فوائد في ملكه كالولد واللبن والثمرة (٣) ، لم يحط ذلك من الثمن لأنه لم يتناوله ، وان أخذ ثمرة كانت موجودة عند العقد أو لبنا

(١) وهذا يوافق ما تقدم من رأى المالكية فيها كان من عمل البائع نفسه لا يحسب في أصل الثمن ولا يحسب له ربح ما لم يكن الفعل لآثره من ثالثة ، انظر من ٢٥ . ولعل العلة في نظرنا هي الاحتراز من هوى النفس في تقدير عمل البائع . فنفسه فضلا عن حصوله على ربح معلوم من البيع .

(٢) جنى من الجناية أى ارتكب جريمة .

(٣) يدل هذا على جواز المراجعة في الحيوانات والزروع والاشجار .

كان موجودا حال العقد ، حط من الثمن ، لأن العقد تناوله وقابله  
قسط من الثمن ، فاسقط ما قابله ، وإن أخذ ولدا كان موجودا  
حال العقد ، فإن قلنا إن الحمل له حكم فهو كاللبن والثمرة وإن  
قلنا لا حكم له لم يحط من الثمن شيئا .

وإن ابتاع بثمن مؤجل له يخبر بثمن مطلق ، لأن الأجل  
يأخذ جزءا من الثمن ، فإن باعه مرابحة ولم يخبره بالأجل ،  
ثم علم المشتري بذلك ، ثبت له الخيار لأنه دلس عليه بما  
يأخذ من الثمن ، فثبت له الخيار كما لو باعه شيئا وبه عيب  
ولم يطمه بعيبه .

وإن اشترى شيئا بعشرة وباعه بخمسة ثم اشتراه بعشرة  
أخبر بعشرة ولا يضم ما خسر فيه إلى الثمن فإن اشترى  
بعشرة وباع بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة أخبر بعشرة  
ولا يحط ما ربح من الثمن لأن الثمن ما ابتاع به في العقد الذي  
هو مالك به وذلك عشرة وإن اشترى بعشرة ثم واطأ غلامه  
فباع منه ثم اشتراه منه بعشرين ليخبر بما اشتراه من الغلام  
كره ما فعله لأنه لو صرح بذلك في العقد فسد العقد فإذا قصده  
كره فإن أخبر بالعشرين في بيع المرابحة جاز لأن بيعه من الغلام  
كبيعه من الأجنبي في الصحة فجاز أن يخبر بما اشترى به  
منه فإن علم ذلك المشتري لم يثبت له الخيار لأن شراؤه  
بعشرين صحيح .

**ونخلص مما ذكره صاحب المذهب إلى ما يأتي :**

١ - إن البائع لا يخبر إلا بالثمن لزم به البيع ، وعلى ذلك  
فالزيادة والحط في الثمن بعد لزوم العقد ، لم تلحق به (١) ،

(١) وبهنا التنبيه إلى وجوب الاحتراز من التحايل بين ابتاع الأول والمشتري  
(البائع مرابحة) ويمثل ذلك التحايل في زيادة الثمن بمقدار ما يعطى  
للبائع مرابحة بعد لزوم العقد وهو من البحت سوغه هوى النفس  
في نوع تأويل وبخلصة في بيع المرابحة للابن بالبراء .



• خلافا لأبى حنيفة فيلخصه بالعقد ويخبر به في المراجعة .  
لأنه بسبب العقد ، وإن كان ذلك في مدة الخيار ، يلحق  
بالعقد ، وهو ما عليه المذهب ، لأن البيع في مدة الخيار  
لم يستقر فجاز أن يتغير الثمن بما يلحق به .

٢ - أرش العيب في السلعة والذي يأخذه البائع ، يحط من  
الثمن ، أما أرش الجناية التي تقع من العبد مثلا ، إذا كان  
مبيعا لا يضاف إلى الثمن ، لأنه فداء لاستبقاء الملك . وإن  
جنى عليه ، فآخذ الأرض ففيه وجهان ، ونرجح أن يحط  
قدر الأرض من الثمن ، لأنه عوض عن جزء تناوله للبيع ،  
فحط من الثمن كآرش العيب .

٣ - نماء العين تبحت يد البائع وفي ملكه ، لا يحط من الثمن ،  
لأنه حدث بعد العقد ، فلم يتناوله ، وبالعكس فإن كل ما كان  
موجودا حال العقد ، وتناوله العقد ، إذا أخذه البائع ، يحط  
من الثمن .

٤ - جواز المراجعة في أنواع متعددة من النشاط ، كالحيوانات  
والزروع ، والأشجار ، والثمار ولعل هذا ما يتفق مع  
طبيعة البنك الإسلامي ، وضرورة انتشاره في المجتمع  
للتعرف على حاجاته ، وأن يتم تنظيمه على هذا الأسس  
الذي يكفل له القدرة على أداء رسالته المتميزة ، وغير  
التقليدية في البنوك التجارية الأخرى ، فالبنك الإسلامي  
لا ينتظر الناس حتى يأتوا إليه بل يجب أن يذهب إليهم .

### عقد الحنابلة :

الأصل أن من أراد البيع مراجعة ، والسلعة بحالها ، لم  
تتغير أخبر بثمانها وفيه المسائل الآتية :-

١ - إن لشترام بأكثر من ثمنه حيلة ، كإن يشتريه من غلام  
يكنه الحر أو غيره على وجه الجملة لم يجز بيعه مرابحة  
حتى يبين أمره . فذلك تدليس وحرام .

٢ - أما تغير سعر السلعة فله أحوال هي :

- ( أ ) إن يحط البائع بعض الثمن عن المشتري ، أو يزداد  
فيه ، في مدة الخيار ، لحق بالعقد وأخبر به في الثمن .  
( ب ) ما زيد في الثمن أو حط منه بعد لزوم العقد ، لا يخبر  
به ، ويخبر بالثمن الأول ، لأن ذلك هبة من أحدهما  
للاخر ، فلا يكون عوضا (١) .

وبه سيق قول الشافعي ، أما أبو حنيفة فيلحقه  
بالعقد على نحو ما تقدم ، ويخبر به في المرابحة لأنه  
بسيير العقد .

- ( ج ) ان غلت السلعة لم يلزمه الاخبار بذلك لأنه زيادة  
فيها . وان رخصت فكذلك ، ويحتمل أن يلزمه الاخبار  
بالحال ، فان المشتري لو علم بذلك ، لم يرضها بذلك  
الثمن ، ومن ثم فكتمانها تغيير به ، فان أخبره بدون  
ثمنها ، ولم يبين الحال ، لم يجز لأنه كذب ، وورد  
في الكافي (٢) أن الاولى أنه يلزمه الاخبار (٣) .

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل لابن قدامة ج ٢ ص ٩٤ ، طبعة  
المكتب الإسلامي .

(٢) ج ٢ ص ٩٦ .

(٣) يمكننا أن ندخل الحالتين ( أ ) ب . فيها يحصل من تغير في سعر  
السلعة بفعل البائع ، والخالة ( ج ) فيها يحصل من تغير من سعر  
الساعة لطرواف وعوامل السوق .

( د ) ما يأخذه البائع أرشاً للعيب • أو بخناية عليه ،  
يحطاً من الثمن ، وهو الأولى •

لأن أرش العيب عوض عما فات به ، فكان ثمن  
الموجود وما بقي • وأرش للخناية عوض نقصه •  
الحاصل بالخناية عليه • فهو بمنزلة ثمن جزء منه  
بأعه •

— أن تغيرت السلعة نفسها فإن ذلك يقع على ضربين هما :

( ١ ) أن تتغير بالزيادة :

\* زيادة متصلة بالسلعة كنمائها كالسمن وتعلم  
صنعة •

\* زيادة منفصلة كالولد والثمرة والكسب •  
وعلى البائع أن يخبر بالثمن من غير زيادة • لأنه متى  
ابتاعها به • وإن أخذ النماء المنفصل ، أو استخدم  
الامة ، أخبر برأس المال ، ولا يجب تبين الحال ،  
لأنه في مقابلة العين دون نمائها ، وروى ابن المنذر  
عن أحمد ، أنه يبين ذلك كله ، وهو قول إسحاق •  
وقال أصحاب الرأي في الغلة يأخذها • لا بأس أن  
يبيع مرابحة ، وفي الولد ، والثمرة ، لا يبيع مرابحة  
حتى يبين لأنه موجب العقد • ويرى ابن قدامة (١) :  
أنه صادق فيما أخبر به • من غير تغيير بالمشتري •  
فجاز ، كما لو لم يزد ، ولأن الولد والثمرة نماء منفصل ،  
فلم يمنع من بيع المرابحة كالغلة • والفرق بين الأرش  
والكسب : إذ الأرش يحط من الثمن ، والكسب كنماء  
منفصل لا يحط من الثمن : أن الأرش عوض ثمن ،

(١) الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٩٦ المرجع السابق •

فهو كثر من جزء بيع منه ، والكسب لم ينقص به  
المبيع (١) .

أن يعمل فيها عملا ، سواء بنفسه ، أو استأجر  
من عمله ، كأن يقصرها أو يرفوها أو يخطبها أو  
يحملها . فمضى أراد بيعها مرابحة أخبر بالحال على  
وجهه . هذا ظاهر كلام أحمد ، فانه قال : يبين ما  
اشتراه ، وما لزمه ، ولا يجوز أن يقول تحصلت على  
بكذا ، وفيه وجه آخر فيما استأجر عليه ، أن يضم  
الأجرة الى الثمن .

ويرى صاحب المغنى : أنه تغير بالمشتري .  
فانه عسى أنه لو علم أن بعض ما تحصلت به لاجل  
الصناعة لم يرغب فيها ، لعدم رغبته في ذلك ولكون  
العمل مما لا حاجة به اليه .

(ب) أن تتغير السلعة بالنقص كان تتعيب ، أو وجد بها  
عيب ، وتلف ، أو يأخذ المشتري بعضه ، كالصوف  
واللبن ، ونحوه ، فانه يخبر بالحال على وجهه بدون  
خلاف (٢) .

---

(٤٠) انظر الكافي في فقه الإمام أحمد ص ٩٥ ج ٢ .

(٤١) انظر الكافي ج ٢ ص ٩٥ حيث أورد رأى أبو الخطاب القليل بعد  
الارش من الثمن ويخبر بما بقى والاول اولى .

« المسألة السابعة »

مقارنة المذاهب وما نرى ترجيحه

في مسألة عناصر الثمن الذي قامت به السلعة أو رأس مال المبيع

---



## المسألة السابعة :

مقارنة المذاهب وما نرى ترجيحه

في مسألة عناصر الثمن الذى قامت به السلفة أو رأس مال البيع

في مسألة ما يحسب في أصل ثمن السلعة ، وما لا يحسب ، وما يضرب له ربح ، من غنمه ، وما يجب على البائع تعيينه وتفصيله ، اختلف الفقهاء على نحو ما تقدم سرده ، ونوجزه فيما يلي :

١ - يذهب الاحناف الى أن العادة والعرف التجارى في هذا الشأن محكمان ، وكل ما يزيد في السلعة أو في قيمتها ، يلحق بالثمن ، ويدخل في رأس المال ، ومن ثم يضرب له ربح .

٢ - اعتمد المالكية على التزريق بين ما لزم السلعة ولاثره عين قائمة ومشاهدة وما ليس كذلك ، فالاول يحسب في أصل الثمن ، ويضرب له ربح ، والثانى يحسب في الثمن فقط ، ولا يضرب له ربح ، أما ما كان من عمل البائع نفسه ، أو ما كان من شأنه أن يتولاه بنفسه ، على جرى العادة فلا ، أما اذا أجر عليه غيره ، حسب الاجرة وربحها ، وهو مذهب الشافعية والحنابلة أيضا ، مع الاخبار بالاحوال على وجهه حتى لا يغرر بالمشتري .

أما تفصيل البائع ابتداء ، أو بعد اجمال ، واشترطه ضرب الربح على الكل ، أو على البعض ، فحسبما يجرى به العرف .

٣ - والشافعية يفرقون بين حالة لزوم العقد ، وبين العقد في مدة الخيار ، ففي الحالة الاولى : لا يخبر الا بالثمن الذى لزم به البيع ، لأن الحط والزيادة بعد أن استقر البيع بالثمن الاول من قبيل التبرع الذى لا يقابله عوض ، وفي الحالة الثانية يلحق الحط والزيادة بالثمن ، وعلى ذلك يكون من المنطقي في نظرنا أن يحط أرش العيب في السلعة من الثمن ، اذ العيب قبل لزوم البيع ، أما أرش الجناية تقع على السلعة - اذ يعتبر العبد مالا فقاسه البعض على أرش الجناية تقع من العبد ومن ثم لا يحط من الثمن لأنه فداء لاستبقاء الملك أما أرش الجناية تقع على العبد فنرجح الرأي القائل بأن أرش الجناية على العبد ، يحط من الثمن ، لأنه عوض عن جزء تناوله البيع قبل اللزوم ، ومن ثم يحط من الثمن ، ولا يضرب له ربح .

وحط أرش العيب والجناية على السلعة من الثمن  
مذهب الحنابلة أيضا .

وعلى هذا النحو تفهم مسألة نماء العين المبيعة أيضا ، أى ما اذا كان النماء بعد لزوم البيع ، أو قبل لزومه .

٤ - والحنابلة يضيفون تفصيلا آخر الى المسألة ، يتمثل في استفريق بين حالة تغير سعر السلعة ، وحالة تغير السلعة نفسها .

**ففي الحالة الاولى ينظر :**

( أ ) ما اذا كان التغيير بفعل البائع الاول : فاذا كان الحط أو الزيادة في الثمن ، في مدة الخيار ، أو بعد لزوم العقد ، فاذا كان في مدة الخيار ، لحق بالعقد ،



وأخبر به في الثمن ، وإذا كان بعد لزوم العقد ، لم يلحق بالعقد ، ولا يخبر به . وهو ما يوافق رأى الشافعية خلافاً لأبي حنيفة إذ يرى الحاق الزيادة والخط بالعقد ، ويخبر به لأنه بسبب العقد .

(ب) أما إذا كان التغير في سعر السلعة بسبب عوامل السوق ، غلاء أو رخصاً ، لزم البائع مرابحة الاخبار بالحال ، وكتمانه تغرير وكذب .

أما في حالة تغير السلعة نفسها : سواء بالزيادة أو بالنقصان . فعلى البائع أن يخبر بالثمن الاول ، مع بيان الحال على وجهه ، واخبار المشتري به ، حتى لا يغرر به .

وبخصوص النماء المنفصل : يقول أصحاب الرأى في المذهب ، لا بأس أن يبيع مرابحة ويأخذ النماء المنفصل ، ولا يحط من الثمن ، لأنه لا ينقص به المبيع ، ولكنه لا يبيع مرابحة ذلك النماء المنفصل حتى يبين للمشتري ، لان ذلك موجب عقد المرابحة .

وبعد هذا التقريب لآراء الفقهاء نرى أن في مذهب الاحناف توسعة على الناس في معاملاتهم ، ورفعاً للحرج والمشقة على الجملة ، أما التفصيلات الاخرى التي وردت في بقية المذاهب فقد تدعو الحاجة اليها ، ولا شك أنها عندئذ تكون نصاً واضحاً للحكم فيما يغم أو يستشكل من حالات .

كما أننا ننبه الى أن اهتمام الفقهاء ببيان عناصر الثمن أو رأس مال المبيع على النحو السابق من باب سد الخرائع ومنع التحايل على القرض بفائدة ، وقاعدة كل قرض جر نفعا فهو ربا ، فضلا عن حسم النزاع بين الطرفين ومنع حصوله .



## « السئلة الثامنة »

### شروط الرابحة

---

- أولا : العلم بالثمن .
- ثانيا : أن يكون الربح معلوما .
- ثالثا : ألا يكون الثمن في العقد الاول مقابلا بجنسه من أموال الربا .
- رابعا : أن يكون العقد الاول صحيحا .



## السئلة الثامنة :

### شروط المراجعة

لقد سبق بيان العناصر الاساسية والاركان التى يقوم عليها بيع المراجعة عند تعريفنا للمراجعة . كما سبق تفصيل ما يحسب فى ثمن السلعة ، وهو ما يسمى برأس مال السلعة ، أو ما قامت به ، ويلحق به ولكننا هنا نفصل بعض ما سبق أن ذكرناه اجمالا ، لابرار أهميته ونضيف اليه ما اشترطه الفقهاء لصحة المراجعة ، فقد اشترط الفقهاء لصحة المراجعة عدة شروط هي (١) .

#### ( اولا ) العلم بالثمن

أن يعلم المشتري للثانى بثمن السلعة الاول ، الذى اشتراها به البائع : وهذا واضح من التعريفات السابق ذكرها للمراجعة ، وهذا الشرط فيه التفصيل الآتى :

١ - الثمن الاول عرض من العروض (٢) .

يقول الامام الكاسانى (٣) « المراجعة بيع بمثل الثمن الاول ٠٠٠ »

---

(١) انظر الفقه على المذاهب الاربعة ، عبد الرحمن الجزيرى ج ٢ ص ٢٧٨ طبعة دار الفكر .

(٢) العروض جمع عرض بالتحريك وهى ما عدا النقود والحيوانات والمكيلات والموزونات كالمتاع والقبائش - م ١٢١ من مجلة الاحكام النمطية .

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٩٢ مطبعة الامم ، القاهرة ، الناشر زكريا عى يوسف .

ويوضح ذلك بأن العلم بالثمن ان لم يتوافر فالبيع فاسد،  
الى أن يعطى المشتري مزايدة في المجلس ، فيختار امضاءه فيجوز،  
أو يترك فيبطل .

ووجه الفساد جهالة الثمن ، اذ الثمن للحال مجهول ، واما  
الخيار فللخلل في الرضاء الجاصل من عدم توافر العلم بالثمن .

اما قوله بمثل الثمن الاول ، فيعنى أنه يشترط في الثمن  
الاول خاصة ، ورأس المال عامة الذى قامت به السلعة ، أن  
يكون من خوات الامثال ، وهو شرط جواز المزايدة على الاطلاق  
كما يقول السكاساني (١) .

وبيان ذلك :

أن رأس المال لا يخلو من حالين :

( ا ) اما أن يكون مما له مثل ، كالمكيلات والموزونات والعدييات  
المتقاربة . وفي هذه الحالة يجوز البيع مزايدة سواء جعل  
الربح من جنس رأس المال ، أو من خلاف جنسه بعد  
أن كان الثمن الاول معلوما والربح معلوما .

(ب) وان كان مما لا مثل له من العروض كالذريات والمعدونات  
المتفاوتة ، لا يجوز بيعه مزايدة ممن ليس ذلك العرض  
في ملكه ، لان المزايدة بيع بمثل الثمن الاول ، فإن لم يكن  
الثمن الاول مثل جنسه :

فاما أن يقع البيع على غير ذلك العرض .

واما أن يقع على قيمته . وعينه ليست في ملكه . وقيمه  
مجهولة ، تعرف بالحرز والظن . باختلاف أهل التقويم فيها .

(١) انظر ما سيقى من ٧١ . . .

أما بيعه ممن ذلك العرض في ملكه فينظر :  
 فإذا جعل الربح شيئاً مفرداً عن رأس المال معلوماً كالدرهم  
 جاز ، لأن الثمن الأول معلوم والربح معلوم .  
 وإذا جعل الربح جزءاً من رأس المال ، بأن قال بعثك بالثمن  
 الأول بربح ده يازده ، لا يجوز ، لأنه جعل الربح جزءاً من  
 العرض ، والعرض ليس متماثلاً للجزاء ، وإنما يعرف ذلك  
 بالتقويم ، والقيمة مجهولة ، لأن معرفتها بالحرز والظن فكذلك  
 ما ينسب إليه .

ويقول صاحب الهداية (١) :

« ولا تصح المزاينة حتى يكون العوض مما له مثل ، لأنه  
 إذا لم يكن له مثل لو ملكه ملكه بالقيمة وهي مجهولة . ولو كان  
 المشتري باعه مزاينة ممن يملك ذلك البذل ، وقد باعه بربح  
 درهم أو بشيء من المكيل موصوف ، جاز ، لأنه يقدر على الوفاء  
 بما التزم . وإن باعه بربح ده يازده ، لا يجوز ، لأنه باعه  
 برأس المال ، وبيعض قيمته لأنه ليس من قوات الأمثال . »

وذلك خلافاً للإمام مالك (٢) : إذ يرى أن من اشترى سلعة  
 بعرض من العروض . لم يبيعها مزاينة حتى يبين ، فإن بين  
 جاز ، وكان على المشتري مثل تلك السلعة في صفتها . ويكون  
 على ما سلف في الربح ، وهو رأي ابن القاسم ، أيضاً ، وقال  
 أنه سب ولا يبيعها مزاينة (٣) .

(١) شرح بداية المبتدئ للبرقيني ج ٢ ص ٥٦ طبعة مصطفى الطيبي  
 مصر .

(٢) الكافي في فقه أهل المدينة ج ٢ ص ٧٠٥ الطبعة الأولى ، مكتبة  
 الرياض الحديثة .

(٣) انقوانين النخبة لابن جزى ص ١٧٤ الطبعة الأولى ، دار القلم .

فمن ابن القاسم : ان نقد في العين ثيابا ، جاز أن يربح عليها .  
لا على قيمتها (١) ، فلمن ابتاع بطعام أو عرض ، جاز أن  
يبيع مرابحة عليها اذا وصفها . وجاء في حاشية الدسوقي  
على الشرح الكبير (٢) ، فالمراد أنه اشترى السلعة بمقوم ،  
كما لو اشترى ثوبا بحيوان أو بعرض ، سواء كان معينا أو  
موصوفا ، فاذا أراد بيعها مرابحة على ذلك المقوم ، فلا بد أن  
يبيعها بمقوم مماثل للمقوم الاول في صفته ، ويزيده المشتري  
عليه ربحا معلوما ، ولا يجوز بيعها على قيمة المقوم الذي  
اشترى به . ثم يورد توجيهها لرأى أشهب الذي أورده صاحب  
القوانين الفقهية وذكرناه فيما سبق فيقول :

وقوله : ومنعه أشهب أى اذا كان المقوم الموصوف ليس  
عند المشتري مرابحة ، لما فيه من السلم الحال وهو باطل  
عنده ، ومن ثم فان قول ابن القاسم محمول على ما اذا كان  
المعين في ملك المشتري ، وقول أشهب بالمنع ، محمول على  
ما اذا كان ليس في ملكه فلا خلاف بينهما ، فالصور خمس :  
أى لان المقوم المشتري به ( الثمن المقوم ) مرابحة أما مضمون  
أو معين في ملك المشتري ، فيجوز اتفاقا فيهما ، وأما معين في  
ملك الغير فلا يجوز اتفاقا ، وأما مضمون ليس في ملك المشتري  
فان كان لا يقدر على تحصيله منع اتفاقا والا فخلافا .

## ٢ - الكذب والخيانة في الثمن ومدى ثبوت حق الخيار للمشتري:

اذا اطاع المشتري على خيانة في الثمن ، فهو بالخيار عند  
أبي حنيفة رحمه الله . ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء تركه،

(١) حاشية ابنباتي على مختصر سيدي خليل ج ٢ ص ١٧٢ مطبوع مع  
حاشية الزرقاني طبعة دار الفكر .

(٢) حاشية الدسوقي ج ٢ ص ١٦٠ بهامشه حاشية الشيخ عليش .



لأنه لو لم يحط تبقى مرابحة ، وإن كان يتفاوت الربح فلا  
يتغير التصرف فأمكن القول بالتخير ، فلو هلك قبل أن يرده ،  
أو حثت فيه ما يمنع الفسخ ، يلزمه جميع الثمن في الروايات  
الظاهرة ، لأنه مجرد خيار ، لا يقابله شيء من الثمن كخيار  
الرؤية والشرط .

وقال أبو يوسف : يحط فيهما (١) لأن الأصل فيه كونه  
مرابحة ولهذا ينقذ بقوله :

بعثك مرابحة على الثمن الأول إذا كان ذلك معلوما فلا بد  
من البناء على الأول ، وذلك بالحط فيهما أي من رأس المال  
ومن الربح .

وهذا هو الأعدل في نظرنا .

وقال محمد - رحمه الله - يخير فيهما ، فالاعتبار للتسمية  
لكونه معلوما ، والمرابحة ترويج وترغيب ، فيكون وصفا  
مرغوبا ، كوصف السلامة فيتخير بفواته .

ويرى بعض المالكية : أنه إذا حصل كذب في التعريف  
بالثمن ، فإن للمشتري حق الخيار ، بين أن يمسك بجميع الثمن  
أو يرده ، إلا أن يشاء البائع أن يحط عنه الزيادة وما ينوبها من  
الربح ، فيلزمه الشراء (٢) ، فلن فاتت السلعة ، مضت بما  
بقى بعد حط ما يجب حطه من الثمن .

(١) أي حالة كون المبيع قائما وبوجودا أو غير موجود لهلاكه ويحط ما كذب  
فيه البائع من رأس المال والربح .

(٢) القوانين الفقهية ص ١٧٤ مرجع سابق - شرح الزرقاني على مختصر  
خليل ج ٢ ، ص ١٧٥ مرجع سابق .

وجاء في الموطأ (١) : قال مالك : وإذا باع رجل سلعة قامت عليه بمائة دينار بعشرة أحد عشر ثم جاءه بعد ذلك أنها قامت عليه بتسعين دينارا ، وقد فاتت السلعة خير البائع ، فإن أحب فله قيمة سلعته يوم قبضت منه ، إلا أن تكون القيمة أكثر من الثمن الذي وجب له به البيع أول يوم ، فلا يكون له أكثر من ذلك ، وذلك مائة دينار وعشرة دنائير ، وإن أحب ضرب له الربح على التسعين ، إلا أن يكون الذي بلغت سلعته من الثمن أقل من القيمة ، فيخير في الذي بلغت سلعته . وفي رأس ماله وربحه ، وذلك تسعة وتسعون دينارا .

قال مالك : وإن باع رجل سلعة مرابحة فقال : قامت على بمائة ثم جاءه بعد ذلك أنها قامت عليه بمائة وعشرين دينارا ، خير المبتاع ، فإن شاء أعطى البائع قيمة السلعة يوم قبضها ، وإن شاء أعطى الثمن الذي ابتاع به ، على حساب ما ربحه بالغا ما بلغ ، إلا أن يكون ذلك أقل من الثمن الذي ابتاع به السلعة ، فليس له أن ينقص رب السلعة من الثمن الذي ابتاعها به ، لأنه قد كان رضى بذلك ، وإنما جاء رب السلعة يطلب الفضل ، فليس للمبتاع في هذا حجة على البائع ، بأن يضع من الثمن الذي ابتاع به على البرنامج .

وفي تقديرنا أن ما قاله الإمام مالك - رحمه الله - إنما هو صورة من صور الغلط في الثمن ، وليس الكذب والخيانة فيه ، ومن ثم يكون له الحكم الذي أورده الإمام ، ويكون السكذب ما سبق بيانه ، وهو ثبوت حق الخيار للمشتري ، ما لم يحط البائع الزيادة وما ينويها من الربح فيلزمه الشراء .

والشاعية يفرقون بين حالتين :-

( أ ) اخبار البائع بثمن أكثر من ثمن السلعة كان يخبر  
أن رأس المال مائة ، وباع على ربيع درهم في كل  
عشرة ، ثم قال أخطأت ، أو قامت البيعة على أن الثمن  
كان تسعين .

( ب ) واخبره بثمن أقل .

ففي الحالة الاولى ( أ ) :

البيع صحيح لان البيع عقد على ثمن معلوم ، وانما سقط  
بعضه بالتخليس ، وسقوط بعض الثمن لا يفسد البيع ،  
كسقوط بعض الثمن بالرجوع بأرش العيب .

أما الثمن الذي يأخذه به المشتري اذا كانت العين  
باقية ففيه قولان :

أحدهما :

أنه مائة وعشرة لانه المسمى في العقد ، وثبت له  
الخيار ، لانه دخل على أن يأخذ المبيع برأس المال ،  
وهذا أكثر من رأس المال .

الثاني :

أنه تسعة وتسعون وهو الصحيح في المذهب ( ١ ) ،  
لانه نقل ملك يعتبر فيه الثمن الاول ، ومن ثم يجب  
حط الزيادة .

وهو مذهب الحنابلة وأيضا به قال الثوري وابن  
أبي ليلى ( ٢ ) .

( ١ ) الام مختصر المزني ، ص ٨٤ — طبعة دار المعرنة .

( ٢ ) الشرح الكبير لابن قدامة ج ٢ ص ٢٩٢ .

**ولكن هل يثبت للمشتري الخيار في هذه الحالة الاخيرة ؟**

فيه الاقوال الآتية :

**أحدهما :** أن له الخيار (١) ، لان الخيانة في الاخبار بالثمن الاول ، لم يامن أن يكون قد خان في الثاني ، وأن الثمن غيره .

**فثبت له الخيار وهو المنصوص عن أحمد بن حنبل (٢) .**

**الثاني :** أنه لا خيار له ، لان الخيار انما يثبت لنقص وضرر ، وهذا زيادة ونفع ، لانه دخل على أن الثمن مائة وعشرة ، وقد رجع الى تسعة وتسعين . فلا وجه للخيار ، وهذا هو الصحيح عند صاحب المذهب

**الثالث :** يرى التفريق بين ما اذا كانت الخيانة قد ثبتت باقرار البائع ، وفي هذه الحالة يلزم المشتري تسعة وتسعون ، ولا خيار له ، لثبوت أمانة البائع باقراره .

**أما اذا كانت الخيانة قد ثبتت بالبينة فلا خيار له ، لاتهامه في خيانة أخرى .**

**أما اذا كانت العين قد تلفت ، فإنه يلزم البيع بتسعة وتسعين قولا واحدا ، لانه لو جاز له الفسخ مع تلف العين ، رفعنا الضرر عنه والحقناه بالبائع ، والضرر لا يزال ، بالضرر .**

**ولو ملك المبيع عنده ، ثم علم به عيبا ، لم يملك الفسخ ، فاذا قلنا لا خيار له أو له الخيار ، فاختر البيع فهل يثبت للبائع الخيار ؟**

---

(١) الام - مختصر الزمى ص ٨٤ طبعة دار المعرفة .

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة ج ٢ ص ٣٩٣ .

### فيه وجهان :

( أ ) يثبت له الخيار لانه لم يرض بالثمن المسمى ، وهو مائة وعشرة ولم يسلم له بذلك .

( ب ) لا خيار له لانه رضى برأس المال وربحه وقد حصل له ذلك ( ١ ) .

### وفي الحالة الثانية : ( ب ) :

وهي اخبار البائع بثمن أقل من ثمن السلعة ، كان يخبر بأن ثمن السلعة مائة وربحه عشرة ثم قال : أخطأت والثمن مائة وعشرة ، لم يقبل قوله لانه رجوع عن اقرار متعلق به حق آدمي ، وإن قال لى بيينة على ذلك ، لم تسمع لانه كذب بالاقرار السابق بينته فلم تقبل .

وإن قال احفظوا لى المشتري أنه لا يعلم أن الثمن مائة وعشرة ففيه طريقان :

( أ ) أنه ان قال ابتعته بنفسى لم يحلف المشتري ، لان اقراره يكذبه .

وان قال ابتاعه وكيلى ، حلف المشتري ، لانه الآن لا يكذبه اقراره .

( ب ) أنه يبني على القولين في يمين المدعى مع نكول المدعى عليه . فان قلنا أنه كالبيينة ، لم يعرض اليمين ، لانه اذا نكل ، حصلنا على بيينة والبيينة لا تسمع .

وان قلنا أنه كالاقرار ، عرضنا اليمين ، لانه اذا نكل حصلنا على الاقرار واقراره مقبول ( ٢ ) .

( ١ ) المذهب ج ١ ص ٢٩٧ .

( ٢ ) المذهب ج ١ ص ٢٩٧ .

والصحيح عند الخائبة أن قول البائع لا يقبل إلا بينة تشهد أن رأس ماله عليه ما قاله ثانيا ، ذكره إبن المنذر عن أحمد وأسحاق ، وروى أبو طالب عن أحمد إذا كان معروفا بالصدق قبل قوله ، وأن لم يكن صنوقاً جاز البيع ، وعن أحمد رواية ثالثة أنه لا يقبل قول البائع ، وأن أقام بينة ، حتى يصدق المشتري ، وهو قول الثوري والشافعي ، لأنه أقر بالثمن وتعلق به حق الغير ، فلا يقبل رجوعه ، وأن أقام بينة لأقراره بكذبها (١) .

### ولا يخلو الحال من صورتين هما :

١ - أن قلنا بقبول بينة البائع فقال للمشتري : أحلفوه أنه وقت البيع لم يعلم أن ثمنها أكثر فعلى البائع اليمين فإن نكل أو أقر لم يكن له غير ما وقع عليه العقد لأنه عقد بهذا الثمن عالماً فلم يكن له غيره . وإن حلف خير المشتري بين فسخ العقد لأنه لم يرضه بأكثر مما بذله وبين قبوله مع إعطائه ما غلط به وحظه من الربح لأن البائع إنما باعها بهذا الثمن ظناً أنه رأس المال فعليه ضرر بالنقصان منه فإذا أخذها المشتري بذلك فلا خيار للبائع لأنه قد زال عنه الضرر بالتزام المشتري ما غلط به وإن اختار الفسخ فقال البائع ، أنا أسقط الزيادة عنك . سقط الفسخ لأنه قد بذلها له بالثمن الذي وقع عليه العقد وقراضياً به (٢) .

٢ - فإن لم تكن للبائع بينة أو كانت له بينة وقلنا لا تقبل فادعى أن المشتري يعلم غلطه فانكر المشتري فالقول قوله

(١) الشرح الكبير لابن قدامة ج ٢ ص ٢٩٢ ، ٢٩٤ .

(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة ج ٢ ص ٩١ .

(المشتري) فإن طلب (البائع) يمينه (المشتري) فقال القاضي لا يمين عليه لأنه مدع (بعد أن أنكر العلم) واليمين على المدعى عليه (البائع بعد أن أنكر المشتري) ولأنه قد أقبل له فيسبغني بالاقترار عن اليمين ، والصحيح أن عليه (المشتري) اليمين أنه لا يعلم ذلك لأنه ادعى عليه ما يلزمه رد السلعة أو زيادة في ثمنها فلزمه اليمين وليس هو هنا مدع وإنما هو مدعى عليه العلم بمقدار الثمن الأول (١) .

٣ - إذا ظهرت خيانة البائع في صفة الثمن :

(أ) كان يكون اشترى السلعة نميئة .

(ب) أو اشتراها ممن لا تقبل شهادته كإبيه وابنه وزوجته .

(ج) أو اشتراها بتأخير من ثمنها حيلة أو مخايلة أو لرغبة تخصه أو موسم فات .

(د) أو باع بعض الصفقة بقسطها من الثمن ، ولم يبين ذلك للمشتري في تخيره بالثمن .

**أثنية والشافعية وحى الخيار للمشتري :**

فللمشتري الخيار بين الإمساك والرد (٢) أي أخذه بالثمن الذي وقع عليه العقد حالا ، وبين الفسخ في إحدى الروايتين (٣) .

(١) الشرح الكبير لابن قدامة ج ٢ ص ٣٩٤ .

(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة ج ٢ ص ٩٧ - السمسيل في معرفة الدليل على زاد المستقنع ج ١ ص ٣٤٧ الطبعة الثانية ١٣٩٦ هـ - الهداية ج ٢ ص ٥٨ - طبعة الطبى - البدائع ج ٧ ص ٣١٩٢ - ٢٢٠٧ مرجع سابق - الهداية ج ٣ ص ٥٨ .

(٣) الشرح الكبير لابن قدامة ج ٢ ص ٣٩٤ - المعنى لابن قدامة ج ٤ ص ٢٠٤ مكتبة الرياض الحديثة .

فاذا اشتراه بثمن مؤجل ، لم يجز بيعه مرابحة حتى يبين أمره ، فان لم يفعل لم يفسد البيع ، وللمشتري الخيار .

### الجنابلية وتزوم العقد وثبوت صفة الثمن للمشتري

حكى ابن المنذر عن أحمد أنه اذا كان المبيع قائما فهو مخير بين الفسخ واخذه بالثمن مؤجلا ، لانه الثمن الذي اشترى به البائع والتأجيل صفة له (١) .

والذهب الحنبلي فيما اذا بان الثمن مؤجلا أنه يؤجل على المشتري ، ولا خيار لزوال الضرر ، في الاقتناع والختام (٢) . وهو مذهب الاوزاعي اذ يلزم عنده العقد ويثبت الثمن مؤجلا (٣) .

### وعقد السانكية يفسخ البيع :

من اشترى سلعة الى اجل فلا يبيعها مرابحة حتى يبين ، فان فعل ( أى باع دون أن يبين ) ففسخ البيع ، وان رضى المشتري بذلك الثمن الى اجل لم يجز ، لانه سلف جر منفعة (٤) .

ويجب على البائع مرابحة بيان الاجل الذى اشترى اليه ، لان له حصة من الثمن ، ويختلف قريبا وبعدا (٥) ، فان لم يبين

(١) المرجع السابق .

(٢) حاشية الروض المربع ج ٢ ص ٩٤ مكتبة الرياض الرياض الحديثة .

(٣) جواهر العقود للبهنجى ص ٧٢ مطبعة السنة المحمدية .

(٤) القوانين الفقهية لابن جزيء ص ١٧٤ — دار القلم — بيروت .

(٥) حاشية الزرقانى على خليل ج ٥ ص ١٧٦ — وجاء في الهداية ومن اشترى غلاما بآلف درهم نسيئة فباعه بربح مائة ولم يبين فعلم المشتري ان شاء رد وان شاء قبل لان للاجل شبهة بالمبيع الا يرى انه يزداد في الثمن لاجل الاجل والشبهة في هذا ملحقة بالحقيقة فصار كانه اشترى شيئين وباع احدهما مرابحة بشئها والاقدام على المرابحة موجب السلامة عن مثل هذه الخيانة فلذا ظهرت بخير وان استهلاكه ثم علم لزمه بآلف ومائة لان الاجل لا يقلبه شيء من الثمن » ج ٣ ص ٥٨ .



وفيات ، فعلى المشتري الأقل من الثمن والقيمة نقداً من غير ربح  
لا مؤجلاً الى الاول ولو تراضيا عليه لان فيه سلفاً جر منفعة  
وان كان قائماً رد مطلقاً لفساده على ظاهر المدونة (١) .

وان اشترى على النقد ولم ينقد الا بعد زمان وجب بيانه  
وبيان طول زمانه .

### ٣ - البيع من التليات أو كان من القيميات :

وبعبارة أخرى اذا كان المبيع من التليات أو كان من  
القيميات واشتراه شخص واحد أو اثنان فتقاسماه وأراد  
أحدهما بيع نصيبه مرابحة بالثمن الذى أداه فيه :

(١) فان كان من المتقومات : التى لا ينقسم عليها الثمن بالاجزاء  
كالثياب ونحوها لم يجوز حتى يبين الحال على وجهه وهو  
مذهب الثورى واسحاق واصحاب الراى والحنابلة (٢)  
وعند الشافعى يجوز بيعه بحصته من الثمن لأن الثمن  
ينقسم على المبيع على قدر قيمته (٣) .

وذكر ابن أبى موسى رواية عن أحمد بن حنبل إذا اشترى  
اثنان فتقاسماه أنه يجوز بيعه مرابحة بما اشترى لأن  
ذلك ثمنه فهو صادق فيما أخبر به . ويرى ابن قدامة (٤)  
أن قسمة الثمن على المبيع طريقة الظن واحتمال الخطأ فيه  
كثير وبيع المرابحة أمانة فلم يجوز فيه هذا ، وها هنا يمكن

---

(١) المدونة الكبرى للإمام مالك ج ٢ ص ٢٤٦ طبعة دار الفكر للطباعة  
والنشر .

(٢) المغنى لابن قدامة ج ٤ ص ٢٠٢ - البدائع ج ٧ ص ٣١٩٤ .

(٣) المهذب ج ١ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٤) الشرح الكبير ج ٢ ص ٢٩٥ الكافي فى فقه الإمام أحمد ج ٢ ص ٩٦ .

الاخبار بالخال وبيعه مساومة فان باعه ولم يعين فالمشتري  
الخيار بين الامساك والرد (١) .

(ب) وان كان من المتماثلات التي ينقسم عليها الثمن بالاجزاء  
كالكيل والوزون من جنس كالبر والشعير المتساوى جاز  
بيع بعضه مرابحة بقسطه من الثمن ، لان ثمن ذلك الجزء  
معلوم يقينا .

### ( ثانيا )

#### ان يكون للربح معلوما

يشترط لصحة المراجعة أن يكون الربح معلوما لانه بعض  
الثمن والعلم بالثمن شرط صحة البياعات .

فلا يصح البيع اذا كان قدر الربح مجهولا كان يقول :  
بعتك هذه السلعة برأس مالها وتربحنى شيئا .

واذا انتفتت الجهالة في مقدار الربح فلا يضر أن يكون مفردا  
أى محددًا أو نسبة من الثمن على التفصيل السابق ذكره عند  
الحنابلة وغيرهم ، وبعبارة أخرى ، اما أن يكون الربح على  
الجملة ، مثل أن يقول اشتريتها بعشرة وتربحنى دينارًا أو  
دينارين ، وأما على التفصيل ، وهو أن يقول تربحنى درهمًا  
اكل دينار أو غير ذلك (٢) .

---

(١) حاشية الروض المربع ج ٢ ص ٩٤ — حاشية السلمبيل في معرفة  
الدليل ج ١ ص ٣٤٧ .

(٢) القوانين الفقهية لابن جزيء ص ١٧٤ — ابن عابدين ص ٢١٣ —  
المغنى ج ٤ ص ١٧٩ .

### ( ثالثا )

ألا يكون الثمن في انعقد الأول مقابلًا بجنسه من

#### أموال الربا (١)

فان كان كذلك بأن اشترى المكيل أو الموزون • بجنسه مثلا  
بمثل لم يجز بيعه مرابحة لان المرابحة بيع بمثل الثمن الاول  
وزيادة والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحا •  
أما عند اختلاف الجنس فلا بأس بالمرابحة •

### ( رابعا )

#### أن يكون العقد الاول صحيحا

فان كان فاسدا لم يجز بيع المرابحة ، لانها بيع بالثمن  
الاول مع زيادة ربح •  
والبيع الفاسد وان كان يفيد الملك في الجملة لكن بقيمة  
المبيع أو بمثله لا بالثمن لأساس التسمية (٢) •

---

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣١٩٢ - ٣٢٠٧ •  
(٢)



## « المسألة التاسعة »

### بيع المراجعة للأمر بالشراء

---

- \* كَيْفِيَّتُهُ •
- \* تَكْيِيفُهُ •
- \* حُكْمُ الْعَقْدِ •
- \* بَيْعُ الْمَرْجُوحَةِ لِلأَمْرِ بِالشَّرَاءِ فِي أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ نَصًّا •
- \* تَطْلِيقُنَا عَلَى كَلَامِ ابْنِ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ وَتَطْلِيلُنَا لَهُ •
- \* رَأْيُنَا فِي الْمَسْأَلَةِ •



## المسألة التاسعة :

### بيع المربحة للأمر بالشراء

ما سبق يدور حول ما اذا كان المبيع حاضرا وفي ملكية البائع ، ولكن هناك صورة أخرى من التعامل تجد لها في ممارسات المصارف الإسلامية أثرا واضحا وتطبيقا كبيرا وهي ما يسمى ( بيع المربحة للأمر بالشراء ) .

وهذا النوع من البيوع مما يتفق وطبيعة نشاط المصارف الإسلامية ، إذ يجمع بين هدفين من أهداف البنك الإسلامي في وقت واحد هما :

- ( أ ) خدمة من يتعاملون مع البنك الإسلامي .
- ( ب ) تحقيق ربح .

اذ يمكن الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين من الحصول على السلع التي يحتاجونها ولو لم يتوفر الثمن المطلوب لديهم ، ومن ثم فإن هذه العملية تبدأ من التعامل مع البنك أي من الشخص الذي يطلب السلعة .

### كيفية:

يتقدم الشخص سواء كان طبيعيا أو اعتباريا الى البنك طالبا منه شراء سلعة معينة بالوصفات التي يحددها وبالنسبة التي يتفق عليها من الربح ، وكيفية دفع الثمن حسب

امكانياته (١) ، وهذه هي الصورة الغالبة في التعامل مع البنك الاسلامي .

### تكييف هذه العملية :

هذه العملية - كما صورها الكثيرون - مركبة من وعد ( بالشراء والبيع ) وبيع بالرابحة (٢) . ومن ثم ينتفى عنها :

### ١ - بيع الشخص ما ليس عنده :

لان المصرف لا يعرض أن يبيع شيئا ولكنه يتلقى أمرا بالشراء ولا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على الأمر بالشراء ليرى ما اذا كان مطابقا للمواصفات .

(١) انظر الموسوعة الطبية والعملية للبنوك الاسلامية ج ١ ص ٢٨ ، ٢٩ يتصرف .

(٢) كان هذا هو ما رآه فضيلة المرحوم الأستاذ محمد نرج السنهاوري عندما عرض عليه الدكتور سابي حمود هذه المسألة في مقابلة شخصية في منزل فضيلته بالمعادي بتاريخ ١٩٧٥/٨/٩ . - انظر ما سيأتي ص ٤٩ في تكييف هذه العملية أيضا - ولزبد من الإيضاح وأبين ان البيع بالرابحة في هذه الصورة يمر بمرطتين هما :

### المرحلة الاولى :

طلبه الأمر بالشراء وقبول البنك له بعد دراسته وهي ما يمكن تسميتها بمرحلة ( التطبيق ) من كلا الطرفين الأمر بالشراء والبنك ، وقد أطلق عليها البعض مرحلة ( المواعدة ) وفي هذه المرحلة لا يتم البيع ، كما لا يمكن القول بأنها تمثل مرحلتين وإنما هي مرحلة واحدة .

### المرحلة الثانية

( مرحلة اليقين ) تحقق التعاقد على المبيع على أساس الرابحة وطبقا لشروطها المعبرة شرعا .

فإن في كلا المرحلتين ثنائية وليست ثلاثية أي ان البائع الاول طرفا في العلاقة التعاقدية بين الأمر بالشراء والبنك . كما ان بالشراء ليس طرفا في العلاقة بين البائع الاول والبنك .



### ٢ - ربح ما لم يضمن :

لان المصرف وقد اشترى السلعة فاصبح مالكا لها ومن ثم يتحمل تبعة الهلاك أو التلف .

### ٣ - بيعتين في بيعة :

ودليل النهي عن بيع ما ليس عند الشخص وعن ربح ما لم يضمن وعن بيعتين في بيعة حديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك » رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم .

وعن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك » رواه الخمسة الا ابن ماجه وقال الترمذي حديث حسن صحيح وصححه ابن خزيمة والحاكم (١) .  
والحديث الحسن يعمل به كالصحيح ويحتج به عند جميع الفقهاء (٢) .

« ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة » رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح .  
وحديث النهي عن بيعتين في بيعة يأخذ به الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية (٣) ويفسره جمهور الفقهاء

(١) نيل الاوطار للشوكاني ج ٢ ص ٢٢٢ ، ج ٥ ص ١٧٦ .

(٢) البيهقي للزرقاني في مصطلح الحديث ص ٣٢ .

(٣) انظر في هذه المسئلة فتح القدير ج ٥ ص ١١٨ والمغنى لابن قدامة ج ٤ ص ٢٢٨ وقد نقل رأي الشافعي ايضا - المدونة ج ٩ ص ١٢٨ -  
التهجد شرح التحفة ج ٢ ص ٩ - بداية المجتهد ج ٢ ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

بأن يقول الرجل للرجل أبيعك هذا نقدا بكذا ونسيئة بكذا ويفترقان عليه فقد اشتمل على ايجاب عقدين في سلعة صفقة واحدة فقد باع الشيء الواحد بيعتين : بيعة بأجل وبيعة باكثر بدون تحديد لأحدهما ، ولا اتفاق على أجل معلوم ولا نقد ولا نسيئة ومن ثم كان النهى عن بيعتين في بيعة لما يترتب عليه من غرر وجهالة لأنه لم يجزم ببيع واحد ولأن الثمن مجهول إذ أحد العوضين غير معين وغير معلوم إذ صدر العقد بالترديد بين شيئين .

واشترط المالكية « الالزام » أى أن يصدر العقد بهذه الصيغة ويكون المشتري ملزما أن يأخذ المبيع بأحد الثمنين أو يلزم البائع بأن يبيع بأحد الثمنين أو ملزما بكلاهما وهو لا يجوز ولم يقصر الحديث على البيع خاصة كما ذهب الآخرون بل طبقه على غيره كالأجارة .

وليست إرابة هكذا إذ يشترط الفقهاء لصحتها أن يكون الثمن معلوما والربح معلوما والسلعة محددة وموصوفة وصفا مستوعبا لمغانيها ومن ثم تخرج عن النهى الوارد في حديث بيعتين في بيعة على نحو ما فسره به جمهور الفقهاء .

### حكم العقد في هذه العملية (١)

يرى البعض أن هذه المعاملة عقد لازم (٢) ( أو وعد ملزم ) بالنسبة لكل من البنك والمشتري الأمر بالشراء : فالبنك ملزم

(١) نقصد بالعقد هنا العقد بالمعنى العام ، وهو كل تصرف ينشأ عنه حكم شرعى سواء كان صادرا من طرف واحد أو طرفين .. انظر في تفصيل ذلك كتابنا ضوابط انعقود في الفقه الاسلامى ج ١ ص ٢١ وما بعدها .

(٢) د. سامى جود في رسالته تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الاسلامية ص ٤٨٠ ، ٤٨١ — موسوعة البنوك الاسلامية ج ١ ص ٢٩ .

بالببيع مرابحة للأمر بالشراء ، والأمر ملزم بتنفيذ وعده  
بالشراء .

كما جاءت توصية مؤتمر المصرف الاسلامى بجى ١٣٩٩هـ /  
١٩٧٩م على النحو التالى :

يرى المؤتمر أن هذا التعامل يتضمن وعدا من عميل المصرف  
بالشراء فى حدود الشروط المنوه عنها ، ووعدا آخر من المصرف  
باتمام هذا البيع بعد الشراء طبقا لذات الشروط .

« ان مثل هذا الوعد ملزم للطرفين قضاء طبقا لاحكام المذهب  
المالكي وملزم للطرفين ديانة طبقا لاحكام المذاهب الاخرى ،  
وما يلزم ديانة يمكن الالتزام به قضاء اذا اقتضت المصلحة  
ذلك وأمكن للقضاء التدخل فيه .

« تحتاج صيغ العقود فى هذا التعامل الى دقة شرعية  
فنية وقد يحتاج الالتزام القانونى بها فى بعض الدول الاسلامية  
الى اصدار قانون بذلك » (١) .

ونرى أن توصية المؤتمر سالفة الذكر فيها من الاجمال  
ما لا يؤخذ به على اطلاقه اذ لا خلاف بين العلماء - بافتراض أن  
المسألة من قبيل الوعد - على أن الوفاء بالوعد مستحب ولكنهم  
اختلفوا فى وجوب الوفاء بالوعد ، فالجمهور يرى أن الوفاء  
بالوعد غير واجب خلافا للحنفية والمشهور الراجح عند المالكية  
وابن شبرمة وابن العربي (٢) .

(١) مؤتمر المصرف الاسلامى بجى ١٣٩٨هـ / ١٩٧٩م ص ١٤ .

(٢) انظر فى تفصيل ذلك وضابطه كتابنا : ضوابط العقود فى الفقه  
الاسلامى جزء ١ ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ - المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٣٧٧ -  
احكام القرآن لابن العربي ج ٤ ص ١٧٩٩ وما بعدها .

ويرى البعض أن هذه الصورة (١) من صور البساطة التي يستطيع المصرف اللاربوى أن يقوم فيها بأعمال الائتمان التجارى بكل أنواعه منافسا - بكل قوة - كافة البنوك الربوية محل تفكير مشوب بالتخوف ، الى أن اطمأنت النفس بوجود هذا النوع من أنواع التعاقد مذكورا نصا على وجه التقريب في كتاب الام للامام الشافعى حيث يقول - رحمه الله - في ذلك :

« ... وإذا أرى الرجل السلعة فقال : اشتر هذه وأربحك فيها كذا فاشتراها الرجل فالشراء جائز . والذي قال أربحك فيها بالخيار ان شاء أحدث فيها بيعا وان شاء تركه . وهكذا أن قال اشتر لي متاعا ووصفه له أو متاعا أى متاع شئت وأنا أربحك فيه فكل هذا سواء ، يجوز البيع الاول ، ويكون غيما أعطى من نفسه بالخيار ، وسواء في هذا ما وصفت أن كان قال ابتاعه (٢) واشترته منك بنقد أو دين يجوز البيع الاول ويكونان بالخيار في البيع الآخر ( يقصد به البيع الثانى ) فان جداه جاز وان تباعا به على أن ألزما أنفسهما فهو مفسوخ من قبل شيئين :

أحدهما : أنه تباعاه قبل أن يملكه البائع .

(١) د. سامى حمود المرجع السليق ص ٨٠ - ولعله يقصد بالوساطة هنا ان طالب الشراء يوضح في طلبه ضمن مواصفات السلعة اسم المنتج لها وكذا الثمن ومن ثم ينتفى عنها الوساطة بالمعنى المعمول به في نظم الاعتمادات المستندية ، انظر ما يأتى من حيث فكر ابن القيم ضمن طلب الامر باشراء بيان من تشتري منه السلعة او الباقى الاول لها .

(٢) صحتها « ابتعه » هذا ما تتفق وسباق النص ومنطوقه .

الثانى : أنه على مخاطرة ( يقصد فوات السلعة بالهلاك أو التلف ) أنك ان اشتريته على كذا أربحك فيه كذا « (١) •

• • ومؤدى عبارة الشافعى رحمه الله كما يجبوا لنا (٢) في هذه الصورة من البيع التى ذكرها والتى تتضمن تأويلا لما نحن بصده من « بيع المراجعة للأمر بالشراء » أن طالب الشراء ليس ملزما بالشراء وانما هو بالخيار فى ذلك •

ومن ثم يكون رأى الشافعى فى هذه المسألة التى تقارب « بيع المراجعة للأمر بالشراء » موافقا لرأى جمهور الفقهاء فيما يتعلق « بالوعد » على نحو ما سبق بيانه بافتراض أن العملية مركبة من « وعد وبيع » كما صورها الكثيرون من الباحثين •

والعمل فى بنك فيصل الاسلامى السودانى على أن هذه المعاملة ملزمة للبنك ، وغير ملزمة للأمر بالشراء فهو بالخيار عندما يعرض عليه البنك السلعة •

ولعل ما عليه العمل فى بنك فيصل الاسلامى السودانى يتفق مع رأى جمهور الفقهاء بالنسبة للوعد بالشراء ومع رأى الشافعى فى صورة هذا البيع مراجعة ، خاصة بعد أن وجد رئيس هيئة الرقابة الشرعية بالبنك (٣) فى أقوال المتقدمين من الفقهاء صورة التعامل شبيهة •

---

(١) الام للشافعى ج ٣ ص ٣٣ مثار اليه فى رسالة موقف الشريعة الاسلامية من المصارف الاسلامية المعاصرة الدكتور عبد الله العبادى ص ٢٦٠ •

(٢) انظر ايضا : د. عبد الله العبادى رسالة ص ٢٦٠ •

(٣) د. الصديق محمد الامين الضير — انظر برنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة ج ١ ص ١٧ — ٤/١ •

### فقد روى مالك في الموطأ :

انه بلغه ان رجلا قال لرجل : ابتع لي هذا البعير بنقد حتى ابتاعه منك الى اجل فسال عن ذلك عبد الله بن عمر فكرهه ونهى عنه (٢) .

وقد ذكر مالك هذه المسألة في باب « بيعتين في بيعة » فكانه يرى ان ابن عمر يعتبرها داخلة فيما نهى عنه من بيعتين في بيع .

قال الباجي « ولا يمتنع أن يوصف بذلك ( أي بيعتين في بيعة ) من جهة أنه انعقد بينهما أن المبتاع للبعير بالنقد انما يشتريه على انه قد لزم مبتاعه باجل باكثر من ذلك الثمن فصار قد انعقد بينهما عقد بيع تضمن بيعتين أحدهما الاولى وهى بالنقد والثانية المؤجلة ، وفيها سلف بزيادة لانه سلفه عشرة في عشرين الى اجل وهذه كلها معان تمنع جواز البيع والعينة فيها أظهر من سائرهما والله أعلم (٣) .

### بيع الرابحة

#### للأمر بالشراء في اعلام الموقعين نصا

سبق القول أن تكييف المعاملة بأنها مركبة من :

١ - وعد بالشراء ووعد بالبيع .

٢ - بيع مرابحة .

هو التكييف الشرعى الذى يراه الكثيرون من الفقهاء والمحدثين على نحو ما سبق ، وأن في اعتبارها على هذا الاساس

(٢) الموطأ مع المنتقى ج ٥ ص ٢٨ .

(٣) المنتقى ج ٥ ص ٢٨ ، ٢٩ .

مؤزمة للطرفين شبهة في نظر بعضهم لدخولها فيما نهى عنه الشارع من بيعتين في بيعة أو بيع ما ليس عندك أو ربح ما لم يضمن ، مما جعل البعض يقول باللزوم بالنسبة لطرف دون آخر ، قيل هو البائع مرابحة ( البنك ) وقيل هو الواعد بالشراء فقط (١) على نحو ما سبق .

ونقول انه بالنسبة للوعد وجوب الوفاء به قضاء ما يتفق مع رأى الحنفية وبعض المالكية ورأى ابن شبرمة وابن العربي كل بشروطه الواردة في كتبهم وللسابق الاشارة اليها (٢) .  
ولكن هنا التكييف غير مسلم .

الا أننا وجدنا العملية بمصطلحها في اعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر المعروف بابن القيم الجوزية (٣) ، ونص عبارته .

« قال رجل لغيره ، اشتر هذه الدار - أو هذه السلعة من فلان - بكذا وكذا ، وأنا أربحك فيها كذا وكذا ، فخاف أن اشتراها أن يبذو للامر فلا يريدوها ولا يتمكن من الرد ، فالحيلة أن يشتريها على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أكثر ، ثم يقول للامر قد اشتريتها بما ذكرت ، فان أخذها منه والا تمكن من ردها على

(١) وهنا نتساءل عن مقتضى الالتزام : هل هو انزام بشراء السلعة على غير رضا من المشتري ، أو الزامه بتعويض وضمان الاضرار التي لحت بالبائع ان وجدت ؟ باعتباره متسبباً في هذا الضرر ، والرضائية اصل من الاصول العامة للعقد . انظر لنا ضوابط العقود ص ٦ .  
وهل يصح ان يخل شيء في ملك أحد بغير رضاه ؟ .. مثلاً اذا زاد - المشتري في الثمن المذكور في الإيجاب هل ينعقد العقد بمقدار ما وافقت فيه الارادتان لم يثلثن الاكثر ؟

(٢) سيأتي تفصيل الحديث في العقد والوعد في المسئلة العاشرة .

(٣) المتوفى ٧٥١ في الكلام في الحيل وتحريمها - المثال الموفى للمائة ج ٤ ص ٢٩ بتحقيق محمد محى الدين عبد الحيد ، طبعة دار افكر بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

البائع بالخيار فان لم يشتريها الامر الا بالخيار فالحيلة أن يشترط له خيارا أنقص من مدة الخيار التي اشترطها هو على البائع ليتسع له زمن الرد ان ردت عليه ، \*

### تعليقنا على كلام ابن قيم الجوزية :

١ - نعتقد أن كلام ابن قيم الجوزية صريح وواضح يزيل التخوف من النفس الذي بدا للبعض ويعضد رأى الشافعى فى الام ومن هنا نحو الاخذ برأيه مستدلا بصورة أخرى من البيوع بما نتحدث عنه من بيع المراجعة للآمر بالشراء . \*

٢ - كما ان فى كلام ابن قيم الجوزية ما أسماه بالحيلة الشرعية لتلافى عدول المشتري الامر بالشراء بعد شراء السلعة ومؤدى هذه الحيلة الشرعية أن يتم الشراء على أساس الخيار مدة معينة حتى يتمكن البائع مراجعة من رد السلعة على البائع بالخيار . \*

٣ - وفى كلام ابن القيم حيلة شرعية ثانية لتلافى حالة اشتراط الامر بالشراء الخيار أيضا ومؤدى هذه الحيلة أن يشترط له خيارا أنقص من مدة الخيار التي اشترطها البائع مراجعة على البائع له لتسع له - البائع مراجعة - زمن الرد ان ردت عليه السلعة . \*

٤ - ان فى كلام ابن القيم الحلول الشرعية لمواجهة الكثير من المشاكل العملية التي قد تحدث من قبل الامر بالشراء متمثلة فى أنه قد يبيع له فلا يريد السلعة ومن ثم رجوعه أو عدوله عن طلبه . والمشاكل التي قد تحدث أيضا للبائع مراجعة اذا اشترى السلعة ثم عدل الامر بالشراء . \*



حاجة الى استصدار قانون ملزم كما انتهت الى ذلك  
توصية مؤتمر المصرف الاسلامي بدبي السابق ذكرها .

٥ - ان الشراء في هذه العملية يتم طبقا لطلب الامر بالشراء  
من النواحي الآتية :

- ( أ ) تحديد الشخص الذي توجد عنده السلعة .
- ( ب ) تحديد الثمن والربح الذي يتفق عليه .
- ( ج ) بيان المواصفات التي يتطلبها في السلعة .

ويدل على ذلك عبارته « قال رجل لغيره اشتر هذه الدار  
أو هذه السلعة من فلان - بكذا وكذا ، وأنا أربحك فيها كذا  
وكذا ... ثم يقول للامر : قد اشتريتها بما ذكرت .. »

٦ - ان بيع المراجعة يتسع ليشمل العقار (١) والمنقول لقوله :  
« اشتر هذه الدار أو هذه السلعة »

٧ - لا يتسع كلام ابن القيم ليشمل صوراً أخرى من التعامل  
في نطاق بيع المراجعة للأمر بالشراء ومؤداها أن الأمر  
بالشراء يطلب سلعة غير موجودة فعلاً ولكن من الممكن أن  
تكون محققة الوجود وبالذات السلع التي يتم تصنيعها

---

(١) في حالة بيع العقار بالمراجعة يتعين ان يؤخذ في الاعتبار الاجراءات  
التي تنص عليها القوانين المعمول بها من ان ملكية العقار لا تنتقل  
الا بالتسجيل ومن ثم لا يجوز للبائع مراجعة اجراء البيع قبل تمام  
انتقال ملكية العقار بالتسجيل والا فسد البيع مراجعة لحصوله  
على غير ملك .

خصيصا بناء على طلب الامر بالشراء وهنا لا يسعنا رأى  
ابن القيم وانما تتدخل الراء الاخرى للفقهاء الذين يقولون  
بلزوم الشرط •

٨ - ان تناول ابن القيم لهذه المعاملة بمصطلحها يعكس مدى  
التطور الذى أصاب المعاملات فى عصره ويدل أيضا على  
أنه اضطلع قطعا على ما كتبه السلفعى حول المسألة وان  
كنا معتبر أن ابن القيم أول من تعرض لها فى صورتها  
المعاصرة مع الاختلاف فى الرأى حول تكييف احدى  
مراحلها وهو من قبيل اختلاف الفتوى باختلاف الزمان  
والمكان •

## رأينا في المسألة

نخلص مما سبق الى أن بيع المراجعة للامر بالشراء عملية مركبة قيل من « وعد وبيع » وعد بالشراء ووعد بالبيع وبيع بالمراجعة .

ومن الفقهاء من يرى أن الوعد ملزم للواعد قضاء ومنهم من يرى أنه غير ملزم له ، ولكنهم متفقون على أنه يستحب الوفاء به ديانة .

واذا كانت المسألة ( اعنى بيع المراجعة للامر بالشراء ) قد طرحت في نقاش العلماء المعاصرين على ان طلب الامر بالشراء من قبيل الوعد وأن البنك يبيع السلعة له مراجعة بعد ان يمتلكها ، ومن ثم دار الحوار والجدل حول ما اذا كان وعد الامر بالشراء ملزما أو غير ملزم قضاء وذلك بهدف منع وقوع أضرار بالبائع من جراء نكول الامر بالشراء عن الشراء بعد أن تملك البائع للسلعة المطلوبة .

وأمام هذا الاحتمال : احتمال عدول الامر بالشراء عن الشراء ومن ثم حصول ضرر للبائع بعد أن اشترى السلعة وقد يتمثل ذلك الضرر في صعوبة تصريف البائع للسلعة مرة أخرى أو حصول خسارة له في ذلك . أمام هذا الاحتمال تطرقت الحلول الفقهية الى مسألة العربون يؤخذ من الامر بالشراء ، والى مسألة عدم كفاية العربون لجبر الخسارة التي لحقت بالبائع والاكتفاء

بما أخذ من عربون ، والى مسألة بيع السلعة لحساب الامر  
بالشراء ، والى مسألة حق الامر بالشراء في الحصول على نصيبه  
من الربح اذا تحقق للبائع كسب أو ربح من بيعها بعد أن نكل  
الامر بالشراء عن الشراء •

وفي هذا الخضم الذي كان يسوده أن بيع المراجعة للامر  
بالشراء معاملة مستحدثة لم تكن معروفة من قبل لدى الفقهاء  
القدامى ومن ثم تبارى فيها للكتاب والباحثون جزاهم الله خيرا  
بين مانع ومجيز الا أنني وقفت على المعاملة بمصطلحها في  
كتاب اعلام الموقعين لابن القيم واكتفيت بابرارها بنص ابن  
القيم مع تطبيق وجيز عليه أبرز الحيل التي أفنى بها ابن القيم  
لواجهة بعض المشاكل العملية التي قد تحدث من قبل الامر  
بالشراء ، وكذا المشاكل التي تحدث للبائع مراجعة من جراء  
عدول الامر بالشراء عن شراء السلعة ، واليوم أشفع الطبعة  
الاولى من بحث المراجعة للامر بالشراء بطبعة أخرى أطرحها  
أيضا للمناقشة والحوار الفقهي على ضوء الاصول والقواعد  
التي قال بها فقهاء المذاهب المعتمدة •

ذلك أنني أطرح المسألة على نطاق فسيح من البحث لظهور  
مكنونها كي يتمكن الباحث من انزال الحكم الشرعي الصحيح  
عليها ومن ثم القول بالجواز أو عدمه •

فالمسألة في حقيقتها تتخص في أن يتقدم شخص الى  
البائع طالبا منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها  
على أن يبيعها له البائع مراجعة بنقد أو بدين • وقد حصل  
أن يقبل البائع أو يرفض الدخول في هذه المعاملة ، فاذا حصل  
وقبل البائع فهنا يتعين التحليل الدقيق للمسألة وتكييفها  
التكييف الشرعي الملائم حتى يأتي الحكم صحيحا •

## وذلك على النحو التالي .

١ - فالطلب الذى يتقدم به الشخص الى البنك موضحا فيه رغبته فى شراء سلعة معينة ويحدد له مواصفاتها التى تحقق مقصوده من هذه السلعة ليس الا تعهدا (ايجابيا) (١) منه للدخول فى علاقة عقدية بين طرفين هما الأمر بالشراء والبائع .

٢ - وقبول البنك لهذا الطلب الذى تقدم به الأمر بالشراء على أن يشتري الأمر بالشراء السلعة اذا جاءت مطابقة للمواصفات التى طلبها ، يعتبر الشق الآخر لعملية الارتباط والتعهد بين الطرفين .

٣ - ولكن كلا من الطرفين قد علق كلامه والتزامه على حصول أمر جائز من الطرف الآخر ، فالأمر بالشراء علق تعهده بالشراء على أن يقوم البنك بشراء السلعة مطابقة للمواصفات ، والبنك علق قيامه بتملك السلعة على أن يشتريها الأمر بالشراء .

اذن فالمسألة على هذا النحو اتفاق بين طرفين يتضمن تعهدا من كل منهما للآخر ، تعهدهما مطلق على حصول أمر فى المستقبل ، هو بالنسبة للأمر بالشراء تملك البنك للسلعة ، وأن تكون بالمواصفات التى طلبها ، وبالنسبة للبنك شراء الأمر لتلك السلعة اذ جاءت كطالبة .

وننتقل بعد ذلك الى بيان آراء الفقهاء فى العقد المعلق على شرط ومدى جوازه عندهم :

---

(١) والایجاب هنا يلخذ بالمعنى العام فى العقد من أنه تصرف قولى يصدر من أحد الطرفين أولا ، وليس بمعنى الركن وبمعنى الشرع .

لا شك أن العقد • على النحو الفائن يخل في نطاق عقود  
المعارضات المالية وبخاصة عقد البيع •

### أولا : آراء الفقهاء

#### في العقد الملحق على شرط ومدى جوازها

يستثنى الحنفية صحة تطبيق البيع على رضا الغير إذا  
وقته بثلاثة أيام كشرط الخيار (١) • ويجوز تطبيقه على  
شرط يقتضيه العقد أو كان ملأما لمقتضى العقد (٢)، أو متعارفا •  
واستثنى المالكية صحة تطبيق البيع على رضا شخص  
أجنبي أو مشورته بشرط أن يكون ذلك الشخص غير بعيد  
عن موضع العقد • ( الخرشى ج ٤ ص ٢١ ) والمراد بالبعد  
الآ يطن ما عنده إلا بعد فراغ مدة الخيار وما الحق بها بآمد  
بعيد ( والخيار في الدار مثلا ستة وثلاثون يوما والذي يلحق  
بها يومان وليلة ) •

ولا يصح تطبيق البيع عند الشافعية إلا في ثلاث صور :

الاولى : بعتك ان شئت •

الثانية : ان كان ملكي فقد بعته ومنه مسألة اختلاف الوكيل  
والموكل فيقول ان كنت أمرتك بعشرين فقد بعته بها •

الثالثة : البيع الضمني كأعققت عبدك عني على مائة اذا جاء  
رأس الشهر (٣) ( الاشباه والنظائر للسيوطي ص ٤٠٥ + المجموع  
شرح المذهب للنووي ج ٩ ص ١٧٠ ) •

---

(١) حاشية ، بن عابد ج ٤ ص ٣٤٦ — جامع انفصولين ج ٢ ، ص ٢ ،

٤ — نظرية الشرط في الفقه الاسلامي د. حسن الشاذلي •

(٢) انظر في هذا المعنى حاشية ابن عابدين وجامع انفصولين السليتين •  
رسالة ص ٥٩ وما بعدها •

(٣) انظر الاشياء والنظائر للسيوطي ص ٤٠٥ — المجموع شرح المذهب  
للنووي ج ٩ ص ١٧٠ •

وعند الحنابلة يذهب شيخ الاسلام ابن تيمية الى « أنه يجوز تعليق العقود بالشروط اذا كان في ذلك منفعة للناس ولم يكن متضمنا ما نهى الله عنه ورسوله وفكرنا عن أحمد نفسه : جواز تعليق البيع بشرط ولم أجد عنه ولا عن قحماء أصدابه نصا بخلاف ذلك بل ذكر من ذكر من المتأخرين أن هذا لا يجوز كما ذكر ذلك أصحاب الشافعي ٠٠ ، (١) ( قاعدة العقود ص ١٢٧ ) •

ويستطرد شيخ الاسلام في الرد على من منع التعليق لعل الغرر بقوله أما قول القائل :

إن هذا غرر ، فيقال : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يكون الغرر مبيعا ونهى أن يباع ما هو غرر كمبيع السنين وحبل الحبله وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها وعلل ذلك بما فيه من المخاطرة التي تتضمن أكل المال بالباطل ٠٠٠ أما البيع نفسه فليس هو غررا ، بل هو عقد واقع لا يسمى غررا سواء كان منجزا أو مطلقا بشرط فان للذخر المطلق بالشرط لا يسمى غررا وتعليق العتق بشرط لا يسمى غررا وأمثال ذلك •

وذلك : أن هذا عقد على صفة معينة ، لا يتناول غير تلك الصفة ، فان حصلت تلك الصفة حصل العقد ، وإن لم تحصل لم يكن هناك عقد ، فهذا ليس بتغيير ، وإنما التغيير أن يعقد له عقدا يأخذ فيه ماله ويبقى العوض الذي يطلبه على مخاطرة فان لم يحصل كان قد أكل ما له بالباطل ، فهذا هو الغرر الذي يدخل بيعه في معنى القمار والميسر الذي حرمه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم •

(١) قاعدة العقود ص ١٢٧ •

فأما كون العقد جائزا يجوز أن يلزم أن وجد لزومه ويجوز أن لا يلزم أو كونه يجوز أن ينقذ أن وجد شرط انعقاد ، ويجوز أن لا ينقذ : فليس هذا مما دخل في نهيه صلى الله عليه وسلم وليس هذا من القمار لأن العقد أن حصل : أو لزم حصل المقصود بحصوله ولزومه ، وإن لم يحصل أو لم يلزم لم يحصل المقصود بحصوله ولزومه .

« فعلى التقديرين : لا يكون أحد المتعاقدين قد أكل مال الآخر بالباطل أصلا ولا قمر أحدهما الآخر (١) » .

ويقول ابن القيم في اعلام الموقعين « وتطبيق القيود والفسوخ والتبرعات والالتزامات وغيرها أمر قد تدعو إليه الضرورة أو الحاجة أو المصلحة فلا يستغنى عنه المكلف » .

ويقول « وقد شرع الله لعباده التطبيق بالشروط في كل موضع يحتاج إليه العبد » .

فالشرط الجائز عنده بمنزلة العقد بل هو عقد وعهد (٢) .

ويرى البعض (٣) أن تطبيق العقود على شرط لا يتناقض مع مقتضى العقد ولا يورث نزاعا وهو أمر معتبر شرعا .

ذلك أن التطبيق وقد تم بناء على إرادة المتعاقدين ومن ثم فإنه لا يتصور ما قيل بأن قصد المتعاقدين في عقود التمليك أو المعارضات هو نقل الملكية فورا ، وأما القول بأن المتعاقدين أن أراد إرجاء آثار العقد فإمامهما أسلوب الوعد بالعقد فمفتقد لأنه لا يحل محل العقد المطلق إذ التطبيق يكون على أمر غير محقق لا يستبد بأمره أحد المتعاقدين على خلاف أسلوب الوعد

(١) قاعدة العقود ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٢) اعلام الموقعين ج ٣ ص ٣٩٨ .

(٣) د. محمد شفا أبو سعد - الشرط كوصف التراضي (رسالة) ص

٢٧٢ . أيضا د. حسن الشاذلي نظرية الشرط في الفقه الإسلامي

(رسالة) ص ١٥٣ .



بالعقد فمصير العقد فيه منوط بمحض ارادة الموعود له ( وهو هنا لا يأخذ بفكره الا لزام في الوعد ) كما أن الوعد بالعقد لا يتحقق معه فكرة الاثر الرجعي التي يحققها التطبيق على شرط .

وأن هناك فروض كثيرة خاصة في المجال التجارى الداخلى وفي نطاق التجارة الدولية تكون البيوع المعلقة محققة لمصلحة الطرفين معا ومن الممكن معالجة مسألة تقلب الاسعار بجعل سعر البيع هو سعر السوق يوم تحقق الشرط (١) .

### ثانيا : حكم العقد المعلق على شرط

وشرط التعليق يحدث اثره في المرحلة التي تبدأ بصيغة العقد وتنتهى بتحقيق الشرط ، ثم يصبح العقد نافذا منتجا لاثاره ومرتبيا لاحكامه .

ويرى الشافعية أن العقد المعلق على شرط موجود وينعقد بصيغة التطبيق سببا للحكم في الحال ولكن يتراخى وجوده !!حكم الى زمان وجود الشرط .

وقد سبق كلام شيخ الاسلام ابن تيمية من أن العقد مع التعليق جائز يجوز أن يلزم أن وجد شرط لزومه ويجوز أن لا يلزم . لأن العقد ان حصل : أو لزم حصل المقصود بحصوله ولزومه وان لم يحصل أو يلزم لم يحصل المقصود بحصوله ولزومه .

ومن ثم فقد أجاز شيخ الاسلام اللزوم وعلمه حسبما يحقق منفعة الناس ويحصل به مقصودهم . ومن هنا ننطلق الى

---

(١) د. توفيق حسن مرج — نظرية الاستقلال في القانون المدني المسمى ( رسالة ) ص ٢٧٢ .

عبارة الشافعي في الام ومالك في الموطأ وابن القيم في اعلام  
المؤرخين لنوضح مقصودها ومعناها وذلك على النحو التالي :

### ( ١ ) عبارة الشافعي في الام :

« ... واذا ارى الرجل السلعة فقال : اشتر هذه واربحك  
فيها كذا فاشترها الرجل فالشراء جائز والذي قال اربحك فيها  
بالخيار ان شاء أحدث فيها بيعا وان شاء تركه . وهكذا ان قال  
اشتر لي متاعا ووصفه له أو متاعا أي متاع شئت وأنا اربحك  
فيه فكل هذا سواء ، يجوز البيع الاول ويكون فيما أعطي من  
نفسه بالخيار وسواء في هذا ما وصفت ان كان قال ابتاعه  
واشتريه منك بنقد أو دين يجوز البيع الاول ويكونان بالخيار  
في البيع الآخر فان جدداه جاز وان تباعيا به على أن ألزما  
أنفسهما فهو مفسوخ من قبل شيئين :

أحدهما : أن تباعيا قبل أن يملكه البائع .

الثاني : انه على مخاطرة أنك ان اشتريته على كذا اربحك  
فيه كذا .

ويتضح من عبارة الشافعي أن صورة المعاملة بيع بشرط  
الخيار « ولا يرى الالتزام فيه ، وهو أمر منطقي في الصورة  
المعروضة اذ يتعارض الالتزام ابتداء مع أن البائع لم يملك  
السلعة ، ومن ثم أيضا تكون قبل التملك على مخاطرة الهلاك  
والشافعي وان كان قد أطلق على صورة المعاملة المطروحة بيع  
الا أنه في حقيقته على - ما يبدو لنا - بيع معلق على شرط تملك  
البائع للسلعة ، وعلى التزام المشتري الأمر بشرائها أو طالب  
الشراء بعد أن يملكها البائع .

والاصل عند الشافعية أن صيغة التطبيق لا مدخل لها في  
المواضعات ومنها البيع ، فلا يقبل التطبيق على الشرط ، لان  
هذه العقود تقتضى نقل المالك في الحال ، ومن ثم كان التطبيق  
منافيا لمقتضى العقد وأن التطبيق يؤدي الى الغرر وقد رد شيخ  
الاسلام على هذه الحجج فيما سبق .

### (ب) عبارة مالك في الوطأ

« أنه بلغه أن رجلا قال لرجل : ابتع لي هذا البعير بنقد  
حتى أبتاعه منك الى أجل فسأل عن ذلك عبد الله بن عمر  
فكرهه ونهى عنه ... »

وقد ذكر مالك هذه المسألة في باب بيعتين في بيعة .

قال الباقي :

« ولا يمتنع أن يوصف بذلك ( أى بيعتين في بيعة ) من  
جهة أنه انعقد بينهما أن المبتاع بالنقد انما يشترطه على أنه  
قد لزم مبياعه بأجل بأكثر من ذلك الثمن فصار قد انعقد  
بينهما عقد بيع تضمن بيعتين أحدهما الاولى وهى بالنقد  
والثانية المؤجلة وفيها سلف بزيادة لانه سلفة عشرة في عشرين  
الى اجل وهذه كلها معان تمنع جواز البيع والعينة فيها أظهر  
من سائرهما والله أعلم » .

والمالكية يرون أن البيع لا يصح التعليق فيه لان انتقال  
لاملاك يعتمد الرضا والرضا يتحقق مع الجزم ولا جزم مع  
التعليق ( الفروق للقرافي ج ١ ص ٢٢٩ ) .

ولكن الرد عليهم سهل ميسور فالرضا يتحقق في جميع  
صور هذا العقد لانه عقد على صفة معينة فان حصلت تلك الصفة  
حصل العقد وان لم تحصل لم يكن هناك عقد وهو ما رد به  
شيخ الاسلام ابن تيمية فيما سبق .

هذا وأدلة المانعين لصحة تطبيق عقد البيع تقوم على الاجتهاد الذي مداره أن عقود المعاوضات المالية كالبيع تثبت اثارها في الحال ومن ثم فتطبيقها ينافي مقتضاها ، وهي حجة لا يسند لها دليل من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس يقررها ، فالاصل في العقود قاعدة التراضي ، وما أوجب الطرفان على أنفسهما بالتعاقد كما قررها شيخ الاسلام وغيره من كبار الائمة لقوله تعالى :

« الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » .

ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم « انما البيع عن تراض » .

( ج ) عبارة ابن القيم في اعلام الموقعين :

« قال رجل لغيره ، اشتر هذا الدار أو هذه السلعة من فلان بكذا وكذا وأنا أربك فيها كذا وكذا ، فخاف أن اشتراها أن يبدو للآمر فلا يريد ما ولا يتمكن من الرد ، فالحيلة أن يشتريها على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أكثر ، ثم يقول للآمر قد اشتريتها بما ذكرت فان أخذها منه والا تمكن من ردها على البائع بالخيار فان لم يشتريها الامر الا بالخيار ، فالحيلة أن يشترط له خيارا أنقص من مدة الخيار التي اشترطها هو على البائع ليتسع له زمن الرد ان ردت عليه » .

وواضح من عبارة ابن القيم التي يفتي فيها بالحيل الشرعية لتلافى عدول الأمر بالشراء ومنها أن يكون الشراء على شرط الخيار ، ومن ثم فالبيع هنا مطلق على شرط يحقق مصلحة للطرفين ، وكما يقول شيخ الاسلام ان وجد شرط لزوم البيع أزم ويجوز أن لا يلزم ، وقد اختار ابن القيم عدم اللزوم لان العقد ان لم يحصل أو يلزم لم يحصل المقصود بحصوله ولزومه كما يقول شيخ الاسلام ابن تيمية .

## خاتمة :

إن كلام الفقهاء في الوعد يدل على أنه من طرف واحد لصالح طرف آخر ، فالوعد كما عرفه الفقهاء هو اخبار الشخص عن إنشاء المخبر أمرا أو معروفا في المستقبل .

وعلى هذا الاساس يدور كلام الفقهاء في الالتزام بالوعد قضاء من عدمه ، وهو أمر منطقي ، ولكن ليس الحال على هذا النحو في صورة بيع المراجعة للأمر بالشراء ، إذ أن فيها وعدا - باقتراض أنه وعد - من كلا الطرفين لكل منهما ، وهو ما انتهى اليه أيضا مؤتمر المصرف الاسلامي بدبي ١٩٧٩م وعد من الأمر بالشراء ، بالشراء ووعد آخر من المصرف باتمام هذا البيع بعد الشراء طبقا لذات الشروط .

واذا كان ذلك كذلك فإن تكييف المسألة بأنها « وعد » يقصرها على جانب واحد أو طرف واحد فقط وهي ليست هكذا ، بل هي في حقيقتها نوع علاقة عقدية بين طرفين كل حسب شروطه التي تحقق مصلحته ومقصوده ، أو تمثل اتفاقا بين الطرفين كل حسب شروطه التي يتم الاتفاق عليها .

ومن ثم فإن تكييفها على أنها نوع علاقة عقدية أو اتفاق بتعهد هو الاقرب لحقيقتها وأنها علاقة عقدية معلقة على شرط هو الأسلم والأصح ، وكونها الزامية بعد تحقق الشرط إنما يرتبط ذلك بالشرط حسبما يحقق مصلحة الطرفين ومقصودهما من العقد (١) .

---

(١) وقد اطلق القانون المدني الاردني على هذه العلاقة « اتفاق بتعهد » إذ تنص المادة ( ١٠٥ ) منه على ما يأتي :

« الاتفاق الذي يتعهد به وجه كلا الطرفين أو احدهما بابرار عقد معين في المستقبل لا يتم الا اذا عينت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد ابرامه والمدة التي يجب ابرامه فيها .

وإذا كان الالتزام وجواز العقد لا يحصل الا بحصول الشرط.  
المعلق عليه العقد ، فلا خوف ولا شبهة من أن يقع فيها النهي  
عن بيعتين في بيعة ، أو بيع الشخص ما ليس عنده ، أو ربح  
ما لم يضمن .

وقد وجدت في أقوال بعض كبار الفقهاء ما يخرج المسألة  
عن حصرها في نطاق الوعد .

• فيقول الامام الكاساني في النذر (١) .

« وان نوى أن يعد من نفسه عدة ولا يوجب شيئاً كان عدة  
ولا شيء عليه لان اللفظ يحتمل العدة لانه يستعمل في العدات  
وان لم يكن له نية فهو على الوعد لانه غلب استعماله فيه فعند  
الاطلاق يحمل عليه هذا اذا لم يعلقه بالشرط فان علقه بالشرط  
بان قال ان فعلت كذا فانا احرم فهو على الوجوه التي بينا أنه  
ان نوى الايجاب يكون ايجاباً وان نوى الوعد يكون وعداً وان  
لم يكن له نية فهو على الايجاب لان العدات لا تتعلق بالشروط  
وان الواجبات تتعلق بها فالمعرفة الى الايجاب بقريئة التطبيق  
بالشرط . . . فصار الحاصل أن هذا اللفظ في غير المعين بالشرط  
أي الوعد الا أن ينوى به الايجاب وفي المعلق يقع على الايجاب  
الا أن ينوى به الوعد . . . » .

ومؤدى عبارة الكاساني أن الوعد من الشخص أي انما  
يكون من طرف واحد بدلالة قوله « يعد من نفسه عدة » وأنه غير  
ملزماً اذا لم يتضمن ايجاباً بدلالة قوله « ولا يوجب شيئاً ان كان  
عدة ولا شيء عليه » .

---

(١) البدائع ج ٥ ص ٨٥ كتاب النذر .

والاهم من ذلك تقريره أن العدات لا تتعلق بالشرط وأن  
الواجبات تتعلق بها ان لم تكن له نية وهذا التقرير يؤكد ما سبق  
أن كیفنا به مسألة «بيع المراجعة للأمر بالشراء» من أنها اتفاق  
يوجب به الشخص - سواء في ذلك الأمر بالشراء أو البائع -  
تعهدا على نفسه مطلق على حصول أمر في المستقبل وليس وعدا  
فالعدات لا تتعلق بالشروط .

(ب) جاء في مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب (١) .  
« إذا أرى الرجل الرجل السلعة فقال : اشتر هذه وأربحك  
فيها كذا فاشترها الرجل فالشراء جائز والذي قال أربحك  
فيها بالخيار ان شاء أحدث فيها بيعا ، وان شاء تركه  
وهكذا ان قال اشتر لي متاعا ووصفه له » .

وقد اعتبر فقهاء المالكية هذه الصورة جائزة مع الكراهة  
لوجود الوعد فإذا خلت من الماعدة فهي جائزة بلا كراهة .

(ج) ويقول الامام الباجي من أعيان علماء السادة المالكية  
في مسألة « لا تبع ما ليس عندك » :

وقد روى عيسى في المدنية سألت ابن القاسم عن العينة  
المكروهة والعينة الجائزة فقال ابن القاسم العينة المكروهة  
أن يأتي الرجل ليبْتَاع منه طعاما أو حيوانا أو عروضاً أو متاعاً  
الى أجل فيقول ليس عندي ولكن أربحنى كذا . وكذا واشترى به  
لك فإذا اتفقا على الربح اشترى ذلك فهذه العينة المكروهة  
لأنه أعطاه ذهباً بأكثر منها الى أجل .

قال ابن القاسم لو قال له ما عندك ثم ذهب فاشترى مثل  
ذلك - المبتاع ثم لقيه بعد ذلك فقال عندي ما تحب فتعال أبيعك

قال مالك ان لم يكن الا هذا فلا بأس به ان لم يكن مواعدة أو عادة يعرض له بها ولا أحب أن يقول أرجع الى •

قال مالك : ولو سأله أن يشتري متاعا يبتاعه منه الى أجل ولم يتراوضا على ربح فلقية بعد ذلك فبايعه على ربح رضياه لم يكن في أصل كلامهما لكان مكروها قال ولا أفسخ بيع هذا ولا الذي يقول أرجع الى ففي ذلك ثلاث مسائل •

الاولى : اذا قال له تعال اشتريه لك وتربحني كذا ويتفقان على ذلك فهذا لا يجوز وان وقع رد •

والثانية : أن لا يتفقا على ربح الا أنه يقول له أرجع الى أو يقول له سأفعل ولا يوافق على ربح مقدر فهذا مكروه لما فيه من مضاربة الحرام ومشابته وخوف المواعدة أو العادة فيه فهذا يكره ابتداء وان وقع لم يفسخ لانه انما اشترى في الظاهر لنفسه لانه لم يوافق قبل ذلك ولم يعقد معه عقدا يلزمه أحدهما لما لم يقررا ربحا •

والثالثة : لايراجعه بشيء يطعمه ولا يتعلق به ثم يشتري لنفسه فهذا مباح وهو بمنزلة من يشتري سلعة عرف نفاتها ورجا حرص الناس على شرائها •  
وقد قال ابن القاسم ان العينة الجائزة أن يشتري الرجل المتاع والحيوان والدواب والعروض ويعدها لمن يشتريها منه ولا يواعده في ذلك أحدا بعينه وانما يعدها لكل من جاء يطلب الابتياح منه ينقد أو الى أجل فهذه عينة جائزة لا كراهية فيها ، (١) •

---

(١) المنتقى ج ٤ ص ٢٨٨ طبعة دار الفكر العربي •



وقد نقلنا كلام الباجي على طوله لما غي من غوائد عظيمة هي :

١ - أن بيع المراجعة لا مجال فيه للمواعدة بل انه نقل كرامة الامام مالك لخوف المواعدة وأكثر من ذلك ما نقله عن ابن القاسم من انه ربط جواز البيع مراجعة بانتفاء المواعدة لاحد بعينه .

٢ - ان المراجعة جائزة في الطعام والحيوان والعروض والتساع .

٣ - ان بيع المراجعة يجوز نقدا أو الى أجل .

٤ - ان بيع المراجعة لابد أن يكون من طبيعة عمل البائع وبيدنا له يعد للسلع لمن يشتريها وعرف رواجها بين الناس وحرصهم على شرائها .

٥ - اذا تم اتفاق الطرفين في بيع المراجعة على شراء السلعة . وعلى الربح فالبيع غير جائز عند مالك ويفسخ وذلك لوقوع المخالفة لاحايث الرسول صلى الله عليه وسلم السابق ذكرها . منها لا تباع ما ليس عندك .

أما ان لم يتفقا على ربح الا أنه اشترى السلعة بعد طلبه فهذا مكروه عن مالك ابتداء لخوف المواعدة أو العادة فيه ولن وقع لم يفسخ البيع لانه انما اشترى في الظاهر لنفسه .

٦ - قد يفهم بدلالة المخالفة أن الاتفاق المسبق بين الطرفين على الزام أحدهما بالشراء فقط مع عدم الاتفاق على ربح مسبقا مكروه ابتداء لقوله :

« لانه لم يوافق قبل ذلك ولم يعقد معه عقدا يلزمه  
أحدهما لما لم يقررا ربحا ، وليس في هذا نقض لما  
سبق أن كيفنا به بيع المرابحة للأمر بالشراء لان  
المالكية خلافا للحنفية والشافعية والحنابلة لا يصح  
عندهم تعليق البيع الا استثناء على رضا شخص أجنبي  
أو مشورته على ما سبق .

وما يهنا هنا ما ذكرناه من فوائد مستفادة من عبارة  
الباحي تؤكد ما سبق أن انتهينا اليه في تكييفنا  
لمسألة بيع المرابحة للأمر بالشراء من أنها اتفاق  
بتعهد مطلق على شرط ومن ثم تخرج عن أن تكون  
وعدا سواء كان ملزما أو غير ملزم .

ويقول ابن القيم في اعلام الموقعين « وتعلق العقود والفسوخ  
والتبرعات والالتزامات وغيرها أمر قد تدعو اليه الضرورة أو  
الحاجة أو المصلحة فلا يستغنى عنه المكلف » ج ٣ ص ٣٩٩ .

ويقول « فالشرط الجائز بمنزلة العقد بل هو عقد وعهد ،  
ج ٣ ص ٤٥٢ .

ويقول « وقد شرع الله لعباده التعلق بالشرط في كل موضع  
يحتاج اليه العبد » ج ٣ ص ٣٩٨ .

ويرى البعض (١) أن تعليق العقود على شرط لا يتنافى مع  
مقتضى العقد ولا يورث نزاعا وهو أمر معتبر شرعا .

(١) د. محمد شتا أبو سعد - الشرط كوصف للتراضي (رسالة ١ ص ٢٧٢ .  
أيضا - د. حسن الشاذلي .

٧ - ان العينة عند المالكية قد تكون جائزة :  
وهذا يقتضى منا بيان المقصود بالعينة المحرمة عند جمهور  
الفقهاء - وعند المالكية منعاً للبس والشبهة والتهمة بينهما  
وبين بيع المراجعة للأمر بالشراء على نحو ما سبق بيانها •  
المقصود بالعينة :

العينة بكسر العين المهملة فياء تحتية فنون ، وياء تحتية  
أى منقلبة عن واو لأن أصلها العون •  
وقيل وأصل العينة عونهُ وقعت الواو ساكنة بعد كسره  
فقلبت ياء من العون كان البائع أعان المشتري بتحصيل  
مراده (١) •

وقيل العينة : فعله من « العين » وهو النقد •

قال الجرجاني :

أظن أن العينة إنما اشتقت من جاحة الرجل الى العين من  
الذهب والورق فيشتري السلعة ويبيعها بالعين التى احتاج  
اليها وليست به الى السلعة حاجة (٢) •

العينة عند جمهور الفقهاء :

ان يبيع سلعة الى غيره بثمن مؤجل ثم يشتريها منه  
ثانية هو أو وكيله قبل قبض الثمن الأول بثمن أقل منه  
حالا (٣) •

(١) انظر بلغة السالك على الشرح الصغير ج ٢ ص ٤٤ - طبعة مصطفى  
الطبيب بصر - حاشية النسوتى على الشرح الكبير ج ٢ ص ٨٨ -  
طبعة دار احياء الكتب العربية - عيسى الحلبي بصر •

(٢) نقله ابن القيم فى تهذيب سنن أبى داود مع مختصر المنزى ومعلم  
الخطيب بتحقيق أحمد شاكر ومحمد الفقى ج ٥ ص ١٠٨ •

(٣) انظر اغانة اللهفان لابن القيم ج ١ ص ٢٦٢ - طبعة دار المعرفة -  
بيروت الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيمية ج ٢٩ ص ٢٠ - طبعة مكتبة  
المعارف الرباط المغرب - نيل الاوطار للشوكلى ج ٥ ص ٢١٩ •

وسمى هذا البيع عينة لأن المشتري السلعة الى أجل يأخذ  
بجلها عينا أى نقدا حاضرا وقيل لأن البائع الأول رجح اليه  
عين ماله (١) .

وصور بعض الحنفية العينة بأن يدخل المتبايعان بينهما  
ثالثا كان يبيع المقرض ثوبه من المستقرض باثنى عشر درهما  
ويسلمه اليه ثم يبيعه المستقرض من الثالث بعشرة ويسلمه  
اليه ثم يبيعه الثالث من صاحبه وهو المقرض بعشرة ويسلمه  
اليه ويأخذ منه العشرة ويدفعها للمستقرض فيحصل المستقرض  
عشرة ولصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما (٢) .

وقد ذكر ابن القيم (٣) أن أهل الحيل كثيرا ما يتخفون من  
هذا البيع الصورى ذريعة الى اكل الربا المحرم ولا قصد في بيع  
ولا شراء فهم يستحلون الربا باسم البيع فهذا النوع من التعامل  
يجب أن يحرم لأنه بيع صورته ولفظا ربا فيه وقصدا وشهادة  
العرف بذلك اظهر من أن تحتاج الى تقرير بل قد علم الله وعباده  
من المتبايعين ذلك قصدهما أنهما لم يعقدا على السلعة عقدا  
يقصدان به تملكها ولا غرض لهما فيها بحال وإنما الغرض  
والمقصود بالعقد الأول مائة مائة وعشرين وإدخال تلك السلعة  
في الوسط تلبيس وعبث - ولهذا يتواطأ كثير منهم على ذلك  
قبل العقد ثم يحضران تلك السلعة محلا لما حرم الله ورسوله .  
أقول فقصد الاحتيال من أهل الحيل على الربا باسم

(١) انظر حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٧٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٧٣ ونلاحظ في الصورة التى مثل بها  
الحنفية أنها تقتضى تسليم السلعة وتسليمها وإن كان ذلك ليس بشرط  
فى العينة .

(٣) تهذيب السنن ج ٥ ص ١٠١ ، ١٠٢ .

البيع يبطل البيع وهذا ما أوضحه شيخ الاسلام ابن تيمية (١) حين قال: « ومن زرائع ذلك مسألة العينة : وهو أن يبيع سلعة الى أجل ثم يبتاعها منه بأقل من ذلك فهذا مع التواطؤ يبطل البيعين لأنها حيلة ٠٠٠ وان لم يتواطأ غانها يبطلان البيع الثاني سدا للزريعة (٢) » .

ولو كانت عكس مسألة العينة من غير تواطؤ : ففيه روايتان عن أحمد وهو أن يبيعه حالا ثم يبتاع منه بأكثر مؤجلا وأما مع التواطؤ فربما محتال عليه ، » .

ثم بين رحمة الله مقاصد للشراء فقال (٣) :

١- الشراء على ثلاثة أنواع :

أحدهما : أن يشتري السلعة من يقصد الانتفاع بها كالأكل والشرب واللباس والركوب والسكن ونحو ذلك فهذا هو البيع الذي أحله الله .

الثاني : أن يشتريها من يقصد أن يتجر فيها اما في ذلك البلد واما في غيره فهذه هي التجارة التي أباحها الله .

الثالث : أن لا يكون مقصوده لا هذا ولا هذا بل مقصوده دراهم لحاجته اليها وقد تعذر عليه أن يستلف قرضا أو سلما فيشتري سلعة ليبيعه ويأخذ ثمنها فهذا هو « التورق » وهو مكروه في أظهر قولي العلماء وهذا احدي الروايتين عن أحمد كما قال عمر بن عبد العزيز : التورق أخيه الربا .

(١) مجموع الفتاوى ج ٢٩ ص ٢٦ - ٢٠ .

(٢) ونلاحظ هنا انه اذا بطل البيع الثاني انكشفت نية المتابعين في البيع الاول فإن كان مقصودا لذاته صح ونفذ وان لم يكن مقصودا لم ينفذ وبطل بذلك الاحتياط .

(٣) مجموع الفتاوى ج ٢٩ ص ٤٤١ ، ٤٤٢ .

يتضح لنا مما سبق أن مناط الأمر في العينة هو الاحتيايل على بيع الدراهم بالدراهم بينهما سلعة أو حرية كما قال ابن عباس رضى الله عنه حين سئل عن رجل باع من رجل حرية بمائة الى أجل ثم ابتاعها بأقل من ذلك فقال : دراهم بنراهم دخلت بينهما حرية (١) .

فليس البيع الا ذريعة وصورة لانية فيه ولا قصد الا الربا يتحايلان أو يتواطآن عليه قبل العقد كما قال ابن القيم وشيخ الاسلام ابن تيمية واثبات الصورية في هذا البيع يقوم على ثلاث قرائن في نظرنا هي :

- ١ - الثمن الأول يكون مؤجلا .
- ٢ - والثمن الثانى حال وأقل من الأول .
- ٣ - والسلعة يشتريها بائعها الأول .

والعينة غير جائزة عند أكثر العلماء كابى حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم وهو المأثور عن الصحابة كعائشة وابن عباس وأنس بن مالك وروى التحريم عن الحسن وابن سيرين والشعبى والنخعى وقال به أبو الزناد وربيعه وعبد العزيز بن سلمة والثورى والأوزاعى وإسحاق وأصحاب الراى ، وأجازه الشافعى لأنه ثمن يجوز بيعها ( السلعة ) به من غير بائعها فجاز من بائعها كما لو باعها بمثل ثمنها (٢) .

(١) أورده ابن القيم في تهذيب السنن ج ٥ ص ١٠٨ .

(٢) انظر المغنى لابن قدامة ج ٤ ص ١٩٣ وما بعدها بتحقيق محمد سالم محيسن وشعبان محمد اسماعيل - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٢٩ ص ٤٠١ - ص ٤٤٢ .

### شروط تحريم العينة (١) •

- ١ - أن يكون العقد الثانى قبل قبض الثمن الأول •
- ٢ - أن يكون المشتري هو البائع الأول أو وكيله •
- ٣ - أن يشتري البائع السلعة من المشتري أو وكيله •
- ٤ - أن يكون الثمن الثانى نقدا من جنس الأول • أما اذا اختلف جنس النقدين فيرى الامام أبو حنيفة ععم الجواز استحسانا لأنهما كالشيء الواحد فى معنى الثمنية ولأن ذلك يتخذ وسيلة الى الربا واختاره ابن قدامة (٢) •
- ٥ - أن يكون الثمن الثانى أقل من الأول فاذا كان مثل الأول أو أكثر جاز •
- ٦ - ألا يتغير المبيع بنحو مرض أو عيب لأن نقص الثمن حينئذ لنقص المبيع لا للتوصل به الى الربا •

### العينة عند الملكية :

لقد ادخل الملكية العينة بالمعنى الذى ذكره الجمهور فى بيع الأجال عندهم ضمن الوسائل المحرمة •  
وهى بيع ظاهرها الجواز لكنها قد تؤدى الى ممنوع فتمنع (٣) عند مالك ومن تبعه للتهمة أى لأجل ظن قصد ما منع شرعا سدا للخديعة التى هى من قواعد المذهب المالكى •

---

(١) انظر الاسئلة والاجوبة الفقهية لاسلمان ج ٤ ص ٧٦ مشر اليه فى البيوع المحرمة فى الاسلام • رسالة ص ٢١٤ غير مطبوعة د. عبد العزيز القامدى •

(٢) انظر المغنى لابن قدامة ج ٤ ص ١٩٤ •

(٣) انظر حاشية النسوتى على الشرح الكبير ج ٢ ص ٧٦ طبعة دار احياء الكتب العربية بمصر •

وهى بيوع جائزة في الظاهرة كثر قصد الناس إليها للتوصل  
إلى الربا المنوع .

ولذلك قالوا يمنع من البيوع ما أدى لمنوع يكتر قصده  
للمتبايعين ولو لم يقصد بالفعل (١) .

وضربوا الأمثال على تلك البيوع المنوعة :

١ - كبيع وسلف :

أي كبيع جائز في الظاهر يؤدي إلى بيع وسلف فإنه يمنع  
للتهمة على أنهما قصدا البيع والسلف المنوع .

٢ - كسلف بمنفعة :

أي كبيع يؤدي إلى ذلك كبيعه سلعة بعشرة لأجل ثم  
يشتريها بخمسة نقدا أو إلى أقل فقد آل الأمر إلى رجوع  
السلعة لربها وقد دفع قليلا عاد إليه أكثر وهو سلف بمنفعة .

٣ - وكضمان بجعل :

فصريح الضمان بجعل لا خلاف في منعه لأن الشارع جعل  
الضمان والجناة والقرض لا تفعل إلا لله تعالى فأخذ العوض  
عليها سحت .

٤ - ودين بدين :

أي كبيع أدى إلى ذلك كما لو باعها بعشرة لأجل واشتراها  
بمثليها للأجل وشرطا نفى المقاصة فالسلعة رجعت لربها وكل  
منها ابتداء في ذمة صاحبه ومنع لأنه ذريعة إلى ربا النسيفة .

---

(١) انظر بلغة السالك على الشرح الصغير ج ٢ ص ٤٠ ، ٤١ - طبعة  
مصطفى الحلبي ببصر - ونلاحظ من عبارته فساد حال الناس ومن  
ثم توسع المساكين في القول بسد الفرائع لذلك قالوا « لا ما تل قصده  
فلا يمنع لضعف التهمة » - انظر حاشية الدسوقي المرجع السليق .



٥ - وصرف مؤخر :

أى كبيع أدى لذلك كما لو باعها بعشرة دقائق لأجل واشتراها بمائة درهم حاله أى ولأجل أقل أو أكثر .

وأصل صور هذا الباب ( بيع الآجال ) عند المالكية اثنتا عشرة صورة يمنع منها ثلاث ويجوز الباقي (١) .

فمن باع شيئاً لأجل ثم اشتراه هو أو وكيله من المشتري أو وكيله بجنس ثمنه الذى باعه به من عين أو طعام أو عرض فأما أن يشتريه :

( أ ) نقداً .

( ب ) أو للأجل الأول .

( ج ) أو أقل منه .

( د ) أو أكثر منه .

وفى كل من هذه الصور الأربع للأجل اما أن يشتريه :

( أ ) بمثل الثمن الأول قدراً .

( ب ) أو أقل منه .

( ج ) أو أكثر منه .

فهذه اثنتا عشرة مسألة :

$$( ٤ ) \text{ للأجل } \times ( ٣ ) = ١٢$$

يمنع منها ثلاث ضابطها :

« ما تعجل فيه الأقل ، الأقل من الثمن أو للأجل أو بأكثر من الثمن الأول لأبعد من الأجل الأول وفى الأولين من البائع وفى الأخيرة من المشتري » .

(١) انظر بلفة السالك مرجع سابق ص ٤١ - حاشية العنوى ج ٢

ص ١٤٧ - حاشية النسوى ج ٢ ص ٧٨ .

ومن ثم تكون الصور الممنوعة على النحو التالي :

الأولى : اذا باع سلعة بثمن مؤجل واشتراها بأقل منه نقدا .  
كما لو باع ثوبا بعشرة الى شهر ثم اشتراه بخمسة  
نقدا .

الثانية : اذا باع سلعة بثمن مؤجل واشتراها بأقل منه الى  
دون الأجل السابق .  
كما لو باع سلعة بمائة الى شهر ثم اشتراها بخمسين  
الى خمسة عشر يوما .

الثالثة : اذا باع سلعة بثمن مؤجل ثم اشتراها بأكثر منه الى  
أجل أبعد .

كما لو باع سلعة بمائة الى شهر ثم اشتراها منه بمائة  
وخمسين الى شهرين .

وعلة المنع تهمة دفع قليل في كثير وهو سلف بمنفعة  
الا أنه في الأولين من البائع وهما :

( أ ) أقل من الثمن الأول .

( ب ) أقل من الأجل الأول .

وفي الأخيرة من المشتري ( ج ) أى أكثر من الثمن الأول  
لأبعد من الأجل الأول . مع تأخير بين النفعين وبيع دين بدين  
في هذه المسألة .

أما التسع صور الباقية فجائزة والضابط للجائز  
والممنوع هو :

أنه اذا تساوى الأجلان أو الثمنان فالجواز وإن اختلف  
الأجلان أو الثمنان فأنظر الى اليد السابقة بالعطاء فان دفعت  
قليلا وعاد اليها كثيرا .

فالمانع والا فالجواز بشرط المقاصة لأن للشرط المتعلق بالمقاصة تأثيرا ثبوتا أو نفيا واشتراطها للسلامة من دفع قليل في كثير فإذا سكتنا عن شرطهما بقي المنع على أصله وشرط المقاصة تساوى الدينين قدرا ووصفا .

وهذا ان عجل الثمن كله أو أجله كله .

وأما لو نقد بعضه وأجل بعضه أى الثمن الثانى امتنع من الصور ما تعجل فيه بعض الأقل وسواء فيهما تعجل على جميع الأكثر أو بعضه .

١ - مثال ما تعجل فيه الأقل على الأكثر :

أن يبيع السلعة بعشرة لأجل ثم يشتريها منه بثمانية، أربعة نقد وأربعة لدون الأجل فال أمره الى أنه دفع ثمانية أخذ عنها عند الأجل عشرة .

٢ - مثال ما تعجل فيه الأقل على بعض الأكثر :

أن يبيع بعشرة لأجل ثم يشتريها باثنى عشر خمسة نقدا والسبعة لأجل أبعد فال الأمر الى أن البائع الأول تعجل الأقل وهو العشرة عند أجلها خمسة منها في نظير الخمسة التى نقدها وخمسة يدفع عنها سبعة عند أجلها .

٣ - مثال ما تعجل فيه بعض الأقل على جميع الأكثر :

أن يبيع السلعة بعشرة الى أجل ثم يشتريها بثمانية أربعة منها نقدا وأربعة للأجل لنفسه فال الأمر الى أنه عند الأجل تقم المقاصة فى أربعة ويأخذ عن الأربعة التى نقدها ستة .

٤ - مثال ما تعجل فيه بعض الأقل على بعض الأكثر :

أن يبيع السلعة بعشرة الى أجل ثم يشتريها بثمانية  
أربعة نقدا وأربعة لأبعد من الأجل فرجع الحال الى أن  
المشتري الأول دفع عشرة عند أجلها ستة منها في نظير  
الأربعة والأربعة الأخرى يأخذ عنها أربعة عند أجلها •

ثم نبه المالكية الى أنه قد يعرض المنع للجائز في الأصل  
والجواز للممتنع في الأصل :

مثال ذلك : تساوى الأجلين فإنه يمتنع أن شرطا عند  
الشراء نفى المقاصة وسواء كان الثمن الثاني  
مساويا للأول أو أقل أو أكثر لتهمة « الدين  
بالدين » •

وكل ما تقدم اذا اشترى كل ما باع أما ان اشترى بعض  
ما باع كما لو باع ثوبين بعشرين لشهر فاشترى أحدهما بثمن  
أبعد من الأجل الأول مطلقا بمثل الثمن الأول أو أقل أكثر أو  
بأقل من الثمن الأول نقدا أو لدون الأجل امتنع في الخمس صور  
لما في المساوى والأكثر من سلف جر منفعة ولما في الأقل نقدا  
أو لدون الأجل أو لأبعد من بيع وسلف • واذا اشتراه بمثل  
الثمن الأول أو بأكثر منه نقدا فيهما أو لدون الأجل جاز في  
الصور الأربع كصور الأجل الثلاثة فالجواز في سبع •  
بيع العينة عند المالكية :

يتضح مما سبق أن المالكية انحطوا العينة بالمعنى الذى  
قال به جمهور الفقهاء في بيعوع الآجال فاختلفوا بذلك مع الجمهور  
في تصوير المسألة وإن اتفقوا معهم في حكم التحريم وقالوا ان  
وجه مذاسبته لبيعوع الآجال وجود التحيل في كل حيث يدفع

تليلا ويأخذ كثيرا (١) .

ثم صور المالكة العينة على أنها من « بيع ما ليس عند الإنسان » .

قال أبو عمران والعينة هي « بيع ما ليس عندك » وأهل العينة قوم نصبوا أنفسهم لطلب شراء السلع منهم وليست عندهم فيذهبون إلى التجار فيشترونها منهم ليبيعوها إن طلبها منهم فهي :

« بيع من طلبت منه سلعة قبل ملكه إياها لصاحبها بعد شرائها » (٢) . سميت بذلك لاستعانة البائع بالمشتري على تحصيل مقصده من دفع قليل ليأخذ عنه كثيرا .

وقال ابن عرفة مقتضى الروايات أنه - بيع العينة - أخص مما ذكر والصواب أنه البيع المتحيل به على دفع عين في أكثر منها .

والأظهر عند صاحب الشرح الصغير أنه أعم مما ذكره ابن عرفة لأن الثمنين إما أن يتساويا أو يكون الثاني أكثر أو أقل وفي كل إما أن يكونا حالين أو مؤجلين أو الأولى حالا والثاني مؤجلا أو عكسه وفي كل إما أن يقول اشتر لي أو لا يقول لي فحاصلها أربعة وعشرون صورة ولذا عرف العينة بقوله :

هي بيع من طلبت من سلعة - للشراء - وليست عنده - البائع - لطلبها بعد شرائها لنفسه من آخر جائزة بمعنى خلاف الأولى (٣) .

(١) انظر بلغة السالك مرجع سابق ص ٤٤ .

(٢) انظر على سبيل المثال حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٨٨ مرجع سابق .

(٣) انظر بلغة السالك ج ٢ ص ٤١ وما بعدها .

واستثنى من الجواز ما يأتي :-

١ - أن يقول الطالب اشتريها بعشرة نقدا وأنا آخذها منك  
بائتي عشر لأجل - فيمنع لما فيه من تهمة سلف جر نفعاً؛

٢ - وتلزم السلعة الطالب بالعشر نقداً إن قال اشتريها لي  
بعشرة والمطلوب منه الأقل من أجل مثله ومن الربح  
ويفسخ البيع الثاني وهو الاثنى عشر لأجل .

٣ - وإن لم يقل الطالب لي مضى البيع الثاني بالاثني عشر  
للأجل على الأرجح لبعد تهمة السلف بمنفعة ولزمه الاثنا  
عشر للأجل .

٤ - أن يقول اشتريها لي بعشرة نقداً وآخذها بائتي عشر نقداً  
فيمنع أن شرط الطالب النقد على المأجور لأنه حينئذ  
قد جعل له درهمين في نظير سلفة وتوليته الشراء فهو  
سلفه وأجارة بشرط .

ولزمت السلعة الطالب بالعشرة وللمأمور في نظير  
عمله الأقل من أجل مثله أو الدرهمين فيهما .

٥ - وإن لم يقل لي في هذا الفرض وهو ما إذا نقد الأمر كره  
وقيل يجوز وهما روايتان عن الإمام ثم شبه في الكراهة :-

(أ) قول بائع لمشتريه منى بمائة أى سلعة بثمانين لما  
فيه من رائحة الربا .

(ب) أو قال شخص لآخر اشتريها وأنا أربحك ولم يعين  
له قدر الربح فإنه يكره فإن عينه منع .

٦ - أن يقول اشتريها لي بعشرة لأجل وأنا اشتريها منك  
بثمانية نقداً فيمنع لما فيه من السلف بزيادة لأنه سلفة  
الثمانية المنقودة على أن يشتريها له بعشرة . وذكر أن

• وجه المانع أن الأمر استأجر المأمور على أن يشتري له السلعة بسلفة الثمانية يفقدها له ينتفع بها الى الأجل والأمر يدفع له العشرة عند الأجل للبائع الأصلي •

وقيل هذا بعيد لا يقتضى الحرمة •

وتلزم السلعة الأمر بالعشرة لأجلها ولا يجعل له الأجل وهو الثمانية فان عجل الأجل للمأمور رد للأجل وللماور جعل مثله •

وان لم يقل لى فسخ البيع الثانى فتزد السلعة للمأمور ان كانت قائمة فان فانت فالقيمة على الأمر يوم قبضها على أحد القولين والثانى لا يفسخ بل يفضى بالثمانية نقدا وعلى المأمور العشرة للأجل لرب السلعة (١) •

تعقيب :

بعد أن عرف المالكية العينة بأنها من بيع ما ليس عند الانسان أى بيع ما لا يملك على التفصيل السابق •

قالوا ان بيع العينة شامل « لأربعة وعشرين صورة » منها الستة المنوعة المستثناة من الجواز وثمانية عشرة لا منع فيها •

فأهل العينة قوم نصبوا أنفسهم لطلب شراء السلع منهم وليست عندهم فيذهبون الى التجار ليشتروها بثمن لبييعوها للطلاب وسواء باعها لطلابها بثمن حال أو مؤجل أو بعضه حال وبعضه مؤجل •

---

(١) انظر حاشية النسوى ج ٢ ص ٢٥ وما بعدها •

فالاخلاف انما هو في بيع المطلوب منه بثمن مؤجل بعضه  
وبعضه معجل وأما تعجيل للكل أو تأجيله فمتفق على جوازه (١) .

فالمنع ورد استثناء من الأصل وهو الجواز ويتضح من  
الصور المنوعة أنها تنطبق ببيع ما ليس عند الانسان أو ما  
لا يملك قبل ملكه اياه ولا اعترض لنا على ذلك والمراوحة للأمر  
بالشراء اذا تمت على هذا النحو فالمنع مع أن الأصل فيها  
خلاف ذلك .

كما أن علة المنع والكرامة في الصور الست ترجع الى تهمة  
السلف بمنفعة أو تهمة سلف واجارة بشرط النقد أو تهمة  
دين بدين منعا من شبهة الربا ورائحته وذلك كله لما فيه من  
التحليل على دفع قليل يعود عليه كثير واذا وجدت هذا كله أو  
بعضه في بيع المراوحة للأمر بالشراء منع أو كره ولا اعترض  
لنا على ذلك أيضا .

الا أننا نرى أن المنع من التحيل ودفع الشبهات ودرء  
المفاسد لا يتأتى بمنع المعاملة في ذاتها وهي بيع المراوحة للأمر  
بالشراء فالأصل فيها الجواز شرعا ومن ثم يتعين تنقيتها مما  
قد يؤدي الى وقوع الحرام أو المكروه فيها أو بسد زرائعها  
أن وجدت .

وبذلك يزول ما قد يثور في ذهن البعض من تعارض بين  
ما قال به جمهور الفقهاء من صحة جواز بيع المراوحة ومنها  
بيع المراوحة للأمر بالشراء وبين ما قاله علماء المالكية في بيوع  
الآجال وفي بيع العينة وذلك بمراعاة أحكام بيوع المراوحة  
ومنها بيع المراوحة للأمر بالشراء .

---

(١) انظر حاشية السوق ج ٢ ص ٤٥ .



فالرحلة الأولى منها وهى طلب السلعة ليست « بيعا ،  
والا دخلت المعاملة فى المحذور الذى تحدث عنه المالكية فى  
الصور المنوعة من بيع العينة .

كما أن التعامل أصلا فى بيع المراجعة للآمر بالشراء مدارة  
السلعة وليس التحيل على دفع قليل يعود عليه كثير وهو سلف  
بمنفعة .

ان التعامل فى بيوع المراجعة انما يكون من قوم نصبوا  
أنفسهم للتجارة والبيع والشراء الصحيح شرعا وليس من قوم  
نصبوا أنفسهم للتحايل على دفع قليل فى كثير باستعانة البائع  
بالمشتري على تحصيل مقصده من دفع قليل لياخذ عنه كثير .

وفى هذا يقول شيخ الاسلام ابن تيمية أن من يشتري  
السلعة يقصد أن يتجر فيها فهذه هى التجارة التى أباحها الله  
وهذا جائز باتفاق المسلمين .

وفى موضع آخر يقول وأصل هذا الباب ان الأعمال بالنيات  
وانما لكل امرئ ما نوى فان كان قد نوى ما أحله الله فلا بأس  
وان نوى ما حرم الله توصل اليه بحيله فان له ما نوى والشرط  
بين الناس ما عدوه شرطا كما أن البيع بينهم ما عدوه بيعا  
فان الله ذكر البيع والنكاح فى كتابه ولم يرد لذلك حد فى الشرع  
ولا حمله فى الفقه (١) .

وعلى ذلك فالمسألة التى أوردها ابن القيم رحمه الله انما  
هى من قبيل البيع والشراء أصلا بما سمي ببيع المراجعة للآمر  
بالشراء وليست من قبيل المواطأة أو التحيل الذى تحدث عنه

---

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الاسلام ج ٢٩ ص ٤٤٢، ٤٤٦ مرجع سابق.

المالكية فالمالكية تحدثوا عن صورة من بيع الإنسان ما لا يملك  
وعن صور من البيوع يقصد بها دفع قليل في كثير اذ يتعجل  
فيها الأقل من الثمن أو الأجل أو الأكثر من الثمن لأبعد من  
الأجل وهذا يقع من قوم ليسوا من أهل التجارة وإنما من أهل  
السينة أى نصبوا أنفسهم لذلك •

وبذلك ينتفى التعارض وتنفع الشبهة والله أعلم •

---

« السلسلة العاشرة »

العقد والوعد

---



منعاً للبس بين العقد بالمعنى الفقهي الحقيقي والوعد بشيء  
في المستقبل ، نفرد هذه المسألة لبيان الفارق الجوهرى بين العقد  
والوعد ولبيان آراء الفقهاء فى الوعد بشيء من التفصيل تحديداً  
لمفهومه الفقهي ومنعاً للخلط بينه وبين ما يجرى عليه العمل فى  
ممارسات البنوك الربوية فى الاعتماد البسيط الذى تكيف فيه  
العلاقة بين العميل والبنك على أنها وعد ملزم للبنك بأن يضع  
تحت تصرف عميله مبلغاً من المال لمدة معينة .



## العقد والوعد

أولا : العقد :

### تعريف للعقد في الفقه الإسلامي

لم يضع الفقهاء المسلمين نظرية عامة للعقد ، بل تناولوا العقود المسماة عقدا ، وبحثوا كل عقد في أركانه وأحكامه . ومن الأحكام التي قرروها في هذا الصدد يستخلص الباحث القواعد والأحكام المشتركة بين هذه العقود جميعا .

وما كان الفقهاء المسلمين بحاجة الى وضع نظرية عامة للعقد مثلما هي الحاجة الآن . وما ذلك الا لان طبيعة نشأة الفقه الإسلامي ، وطريقة بيان الأحكام الشرعية للمشكلات والمسائل العملية اليومية أتت بهم الى ذلك .

فلقد كان شغل الفقهاء الشاغل آنذاك أن يبينوا للناس من أحكام الوقائع والحوادث الفردية ، التي تقع لهم في حياتهم اليومية ، ويحتاجون لمعرفة حكم الشرع فيها . وكانت طريقة الفقهاء في بيان الأحكام تفي بالغرض وتسد حاجة الناس . وإن كان الفقهاء المسلمون بذلك قد وضعوا الأسس والمبادئ التي منها وعلى هداها يستطيع المتأخرون من الفقهاء أن يستنبطوا ويضعوا من النظريات العامة في العقود والملكية وغيرها ما يشفي الغلة في وقت تحدث وتنوع وتشعبت فيه المعاملات في العصر الحاضر .

ويتعين علينا أن نأخذ أنفسنا بما أخذ به السابقون  
أنفسهم فمن الله عليهم بفتح من عنده ، وعنده مفاتيح الغيب  
لا يعلمها الا هو . فهو القائل في كتابه العزيز : « واتقوا الله  
ويعلمكم الله » (١) .

فلنتق الله في أنفسنا وفي علمنا وفي مناهجنا التعليمية حتى  
نصل ماضيها بحاضرنا ونطالع العالم بفقهنا نضيء به جوانب  
الفكر الانساني ، ونحل به مشكلات الحضارة الانسانية في  
معاملات الناس (٢) وما ذلك على الله بعزيز .

### أولا : معنى العقد في اللغة :

يطلق العقد في اللغة على معان كثيرة منها : -

الربط ، والشد ، والاحكام ، والتوثيق ، والجمع بين أطراف  
الشيء وربطها .

وفي الشهاب على البيضاوي (٣) ( وأصل معنى العقد الربط  
محكمة ثم تجوز به عن العهود وعقود المعاملات ) .

ومن معنى الربط الحسى بين طرفي الحبل أخذت الكلمة  
للربط المعنوى بين كلامين .

ومن معنى الاحكام والتقوية الحسية أخذ اللفظ وأريد به  
العهد ولذا صار العقد بمعنى العهد الموثق (٤) .

والظاهر أن استعمال العقد في الربط المعنوى ليس من باب  
المجاز ، لأن العقد اسم لطلق الربط فيكون الربط المعنوى من

---

(١) سورة البقرة .

(٢) تراجع رسالتنا ، نظرية تحمل التبعة ص ٥ .

(٣) ج ٣ ص ٢٠١ (بشار اليه في رسالة العقيد للدكتور محمد شوكت ص ١٠١) .

(٤) تراجع في هذا المعنى محمد أبو زهرة — المرجع السابق ص ١٩٩ .



ما صحقائه كالربط الحسى • ويدل على ذلك اطلاق علماء اللغة العقد على الربط ، والربط أهم من أن يكون حسيا أو معنويا ولهذا يقول الشوكانى : -  
العقود : العهد ، وأصل العقود للربوط ، وأحدهما عقد يقال : عقدت الحبل والعهد ، فهو يستعمل فى الاجسام والمعانى ، وإذا استعمل فى المعانى أفاد أنه شديد قوى التوثيق (١) .

### ثانيا : معنى العقد فى اصطلاح الفقهاء :

ان معنى العقد فى اصطلاح الفقهاء لا يبعد عن معناه اللغوى وان كان أكثر تحديدا له •

ويطلق العقد عند الفقهاء على معنيين هما : -

#### ( ١ ) المعنى الخاص أو المعنى الشائع المشهور :

وهو : ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه مشروع يثبت أثره فى العقود عليه ( المل ) •  
بما يدل على ذلك من عبارة أو كتابة أو إشارة أو فعل ويترتب عليه التزام كل واحد من العاقدين بما وجب به للآخر (٢) سواء كان عملا أو تركا •

وتأسيسا على ذلك فما يتم بكلام طرف واحد لا يكون عقدا من العقود كالطلاق والعق المجردان عن المال ، والوقف ، والابراء والنذر واليمين والتنازل عن الحقوق كحق الشفعة ونحو ذلك •

---

(١) فتح القدير فى التفسير للشوكانى ج ٢ ص ٢ •

(٢) تراجع المادة ١٦٢ من مرسوم الحيران والماعتين ١١٠٣ ، ١٠٤ من مجلة الأحكام العلية - تراجع الفقه الإسلامى فى ثوبه الجديد د. مصطفى الزرقانى ج ١ ص ٢٦١ وما بعدها - فتح القدير لأكبال ج ٢ ص ٢٤١ - التوضيح على التفتيح ج ١ ص ٢١٥ •

والايجاب : هو ما يصدر أولا من أحد العاقلين معبرا عن  
 ارايته في انشاء العقد •  
 أما القبول : فهو ما يصدر ثانيا بعد الايجاب معبرا عن  
 موافقته عليه (١) •

### فهنا :

لو قال شخص لآخر بعثك دارى بمبلغ كذا ، وقال الآخر  
 وأنا قبلت شراءا منك بهذا المبلغ • يقال حينئذ انه قد حصل  
 بينهما عقد بيع باللفظ ، وسمى ما صغر من البائع أو لا ايجابا ،  
 وما صدر من المشتري ثانيا قبولاً ، وسميت الدار مبيعاً أو  
 معقوداً عليه أو محل البيع ، والمبلغ ثمناً ، وسمى كل من البائع  
 والمشتري عاقداً ، وسموهما معا عاقلين أو متتابعين وسمى  
 الاثر المترتب على عقد البيع ( وهو تملك المشتري للدار وتملك  
 البائع للثمن ) حكم البيع ، وسمى مجموع اللذين هما  
 الايجاب والقبول صيغة العقد •

ومتى تم العقد صحيحاً مستوفياً شرائطه الشرعية ، ترتب  
 عليه أثره ، وهو انتقال ملكية الدار للمشتري ، وانتقال ملكية  
 الثمن للبائع • ومن هنا كان معنى ظهور أثر توافق الارادتين  
 وارتباط القبول بالايجاب فى المحل - المعقود عليه - أى أن  
 المعقود عليه يخرج عن حالته الاولى الى حالة جديدة ، فان كان  
 بيعاً خرج المبيع من ملك بائعه الى ملك المشتري ، وخرج الثمن  
 من ملك المشتري الى ملك البائع (٢) •

(١) وهو مذهب الحنفية - فتح القدير ج ٥ ص ٧٤ وسيلتى تفصيل ذلك  
 ومذهب جمهور الفقهاء •

(٢) يراجع احمد أبو الفتح - المجلدات - ص ١٢٩ •

ومعنى ذلك - وهو مما يجب التنبيه اليه - أن الفقه الاسلامي ينظر الى العقد نظرة موضوعية ، اذ يهتم الفقهاء بالنتيجة التي يسفر عنها العقد في المحل ، دون اعتداد بالنتائج اللغوية من ناحية أنه ينشئ التزاما شخصيا (١) . وفي ذلك يقول الله تعالى : يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ، (٢) فهو التزام بالوفاء يظهر أثره في العقود عليه (٣) .

(١) يراجع - د. محمد سلام مفكور - المحل للفقه الاسلامي ص ٥٩٩ وما بعدها .

د. عبد الرازق حسن نرج - نظرية العقد الموقوف في الفقه الاسلامي ص ١٢ .

د. المنهوي - مصادر الحق ج ١ .

(٢) سورة المائدة / ١ .

(٣) وقد جاء في الهداية وفتح القدير « البيع ينعقد بالإيجاب والقبول » وفي المنية على الهداية « الاعتقاد هاهنا تطلق كلام أحد العاقدتين بالآخر شرعا على وجه يظهر أثره في المحل ويسمى ما تقدم من كلام العاقدتين إيجابا لأنه يثبت للآخر خيار القبول فإذا قبل يسمى كلامه قبولا ج ٥ ص ٧٤ .

وفي مختصر خليل ص ١٨٧ ، ١٨٢ ينعقد البيع بما يدل على الرضا سواء كان ما يدل على الرضا قولا أو فعلا وسواء كان للقبول أو الفعل من الجانبين أو قولا من أحدهما وفعلا من الآخر وإن كان مائلا على الرضا معاطاة بأن يدفع البائع الثمن لا يشتري ويأخذ منه الثمن بدون ذكر لفظ البيع والشراء سواء كان المبيع من المحقرات للنهضة أو مما له قيمة وسواء تقدم الإيجاب على القبول أو تخر « طبعة دار احياء الكتب العربية - عيسى الحلبي .

وفي جواهر العقود للمنهلجي « والبيع في الشرع عبارة عن إيجاب وقبول » ج ١ ص ٥٥ طبعة ١ مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة .

وفي انكافي في فقه الامام أحمد لابن قدامة « البيع حلال وهو نوعان أحدهما : الإيجاب والقبول . . فان تقدم القبول الإيجاب بلفظ الماضي والطلب صح . والثاني المعاطاة ويشترط له ( البيع ) أرضا أجنبية

## (ب) المعنى العلم :

ومن الفقهاء من عرف العقد بتعريف أعم من السابق وأطلقه على معنى أوسع من التعريف السابق فقالوا :  
العقد : كل تصرف ينشأ عنه حكم شرعى سواء أكان صادرا من طرف واحد كالنذر والطلاق والصنعة ، أم صادرا من طرفين متقابلين كالبيع والاجارة (١) .  
والى ذلك ذهب الجصاص من فقهاء الحنفية ، فقد أطلق العقد على التزام شئ فى المستقبل ، أعم من أن يكون جهة واحدة ، أم من جهتين (٢) .  
وتعريف العقد بهذا المعنى - كل تصرف ينشأ عنه حكم شرعى - أظهر فى كتب المالكية والشافعية والحنابلة منه فى كتب الحنفية (٣) .

يجب - وإن أكره على بيع واجب صح ج ٢ ص ٢ انطبعة ٢ -  
المكتب الإسلامى للطباعة والنشر - بيروت .  
وفى حاشية أروض المربع للمبقرى « البيع شرعا مبادلة مال ولو فى الذمة يقول أو معاطاة .. أو منفعة مباحة مطلقا بمنثل لحددها » ج ٢ ص ٢٢ ، ٢٣ - مكتبة الرياض الحديقة بالرياض .  
وفى الانصاح لابن هبيرة « والبيع فى الشرع عبارة عن إيجاب وقبول » ج ١ ص ٣١٧ المؤسسة السعيدية بالرياض .  
وفى نظرية العقد لابن تيمية ص ٥٥ « والبيع فى الشرع عبارة عن إيجاب وقبول » .

- (١) يراجع جامع الفصولين ج ٢ ص ٢ - التحرير وشرحه للشيخ زكريا الانصارى ج ٢ ص ٢ .
- (٢) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٣٦٠ وما بعدها - راجع أيضا آيات الأحكام ج ٢ ص ٢٩٤ - تفسير المفخر الرازى ج ١١ ص ١٢٢ أول سورة المائدة .
- (٣) الفروق للقرافى ج ٤ ص ١١٢ - يراجع نظرية العقد - د. محمد شعبان حسين ص ٦ وما بعدها ، - فتح القدير ج ٥ ص ٤ وج ٧ ص ١١٤ - ١١٥ .

ويذهب البعض (١) الى أنه ينبغي أن يحمل قولاً من عرف العقد بأنه كل تصرف شرعى ينشأ عنه حكم شرعى - على أن المراد بالتصرف التصرف القولى ، أما التصرف للفظى الذى ينشأ عنه حكم شرعى كالقتل الذى يترتب عليه القصاص أو الدية ، والسرقه التى يترتب عليها الحد ، والاتلاف الذى يترتب عليه الضمان فإن كل واحد منهما وإن كان تصرفاً ينشأ عنه حكم شرعى إلا أنه لا يسمى عقداً ، لأن المراد بالعقد عادة وعرفاً التصرفات القولية ، وعلى هذا يكون المراد بالعقد بمعناه العام كل تصرف قولى أو أكثر ، أو كان صادراً من شخص واحد ،

والعقد بهذا المعنى العام يرادف اصطلاح الالتزام ، ولا يزال أخص من اصطلاح التصرف لأن الأخير ينظم الالتزام وغيره كالاستهلاك والانتفاع وغيرها (٢) .

ويرى البعض (٣) أنه لا مانع من تسمية ما يتم بالارادة المفردة وحدها عقداً ، على أن العقد المكون من ارادتين متوافقتين متقابلتين هو فى الحقيقة عقد مؤلف من عقدين ، أحدهما من ناحية الموجب ، وثانيهما من ناحية القابل وعلى ذلك يكون العقد عنده هو ، ايجاب الانسان أمراً على نفسه اما باختياره و ارادته واما بالزام الشرع له ، .

وتعريف العقد بالمعنى الخاص هو الشائع المشهور عند الفقهاء حتى كاد ينفرد هو بالاصطلاح . وهو المتبادر عند

(١) د. محمد شعبان حسين - المرجع السابق ص ٥ .

(٢) انظر احكام المعاملات الشرعية - الخفيف طبعة ٤ - ١٣٧١ هـ .

(٣) مذكرة الالتزامات فى الشرع الاسلامى لقسم النكوراه سنة ١٩٤٥ من ٤٢ وما بعدها للشيخ أحمد ابراهيم - انظر ايضا تفسير الفخر الرازى ج ١١ ص ١٢٣ او سورة المسئلة .

الاطلاق ، ولا ينصرف الى المعنى العام الا ينتبيه يدل عليه ، ويتضح ذلك من تتبع كتب الفقهاء عند الكلام على العقود (١) . وكما يكون العقد عقد بيع ، Lafادة ملك العين بعوض ، كما في البيع يصح أن يكون عقدا Lafادة ملك العين بغير عوض كما في الهبة ، ويصح أن يرد العقد على العين لحفظها وديعة ، أو لاستهلاكها بالانتفاع قرضا ورد بجلها (٢) . ويصح أن يرد العقد على منافع الاعيان للانتفاع بها بعوض كالاجارة ، أو بغير عوض كالاعارة ورد عينها لصاحبها ، ويصح أن يرد العقد على عمل من الاعمال الصناعية ، كصاحب القماش يذهب الى الخياط ليصنع له ثوبا ، أو على خدمة معينة ونحو ذلك .

### ثانيا : الوعد :

الوعد : هو اخبار الشخص عن انشاء المخبر معروفا في المستقبل (٣) . أو هو ما يفرضه الشخص على نفسه لغيره بالاضافة الى المستقبل لاعلى سبيل الالتزام في الحال (٤) . ويختلف العقد عن الوعد في أن الاول اذا وجد مستوفيا اركانها

- 
- (١) أنظر تعريف الدسوقي للعقد في الشرح الكبير ج ٢ ص ٥ — فتاوى بن تيمية ج ٢ ص ٣٣٦ وما بعدها محمد أبو زهرة المرجع السابق ص ٢٠١ — د. محمد شعبان حسين المرجع السابق ص ٤ .  
(٢) يلاحظ هنا ان الالتزام الناتج من الاستهلاك بالقرض هو الالتزام بدین لا بعین .

- (٣) يراجع د. بدران أبو العنين الشريعة الاسلامية تاريخها ونظرية الملكية والعقد ص ٣٦٧ — تحرير الكلام من مسائل الالتزام ج ١ من فتاوى الشيخ عليش ص ٢٥٤ — العيني على البخارى ج ١ ص ٢٥٦ .  
(٤) د. السنهوري — مصادر الحق ج ١ ص ٤٥ وقد عرفت المادة ٢٥٤ من القانون المدني الاردني الوعد بقله ما يفرض الشخص على نفسه لغيره بالاضافة الى المستقبل لاعلى سبيل الالتزام في الحال وقد يقع على عقد أو عمل — ويلزم الوعد صاحبه .

وشروطه الشرعية ترتب عليه أثره في الحال ، ووجب على كل من المتعاقدين الوفاء بالتزامه قبل الآخر بموجب العقد ، والا ألزمه القاضي الوفاء به .

أما الوعد فيتضمن انشاء التزام في المستقبل .  
ولا خلاف بين العلماء على أن الوفاء بالوعد مستحب وإن كان الفقهاء قد اختلفوا في وجوب الوفاء بالوعد ، فيما إذا امتنع الواعد عن الوفاء به من غير مسوغ ، يجبره القاضي أم لا وذلك على النحر التالي :

#### ١ - جمهور الفقهاء (١) :

يرون أن الوفاء بالوعد غير واجب ، ولا ينال الواعد اثما إذا وعد وهو يريد الوفاء ، ثم عرض له ما منعه من الوفاء ، أما إذا وعد وهو عازم على عدم الوفاء فهذه امارة النفاق لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم :

آية المنافق ثلاث : « إذا حدث كذب ، وإذا واعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان » .

#### ٢ - الحنفية :

يرون أن الوفاء بالوعد غير لازم إلا في حالة ما إذا صدر مطلقا على شرط منعا للتخير بالموعد له .

#### ٣ - ابن شبرمة (٢) :

يذهب إلى أن الوعد كله لازم ، ويجبر الواعد على الوفاء به قضاء .

(١) يراجع - د. محمد شوكت - نظرية العقد - رسالة ص ٢ .

(٢) يراجع - المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٢٨ . انظر أيضا اعلام الموقعين

ج ٣ ص ٤٠٢ .

#### ٤ - الملكية

- اختلف الملكية في هذه المسألة على أربعة أقوال :
- ( أ ) أن الواعد لا يلزمه الوفاء في جميع الاحوال ما لم يمت أو يفلس وهذا موافق لرأى الجمهور وقد ضعفه الخطاب (١) .
- ( ب ) أن الواعد يجبر على الوفاء بوعده قضاء في جميع الاحوال أى سواء أدخل الواعد الموعود في سبب أم لا ، وسواء دخل في السبب بالفعل أم لم يدخل هذا موافق لرأى بن شبرمة - وقال الخطاب : انه ضعيف جدا .
- ( ج ) أنه يلزم الوفاء بالوعد اذا كان مطلقا على سبب ، والا فلا ، سواء دخل الموعود في السبب بالفعل أو لم يدخل .
- ( د ) أنه ملزم بالوفاء بوعده اذا كان مطلقا على سبب ودخل الموعود في السبب بالفعل ، وهذا قول مالك وابن القاسم (٢) .

- (١) تراجع - فتاوى الشيخ عليش ج ١ ص ٢٥٦ .
- (٢) فتاوى الشيخ عليش ج ١ ص ٢٥٦ ، ٢٥٨ فتح الملى المالك ج ١ ص ٢١٧ - البهجة شرح النخبة ج ٢ ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

وقد جاء في كتبه الفروغ ج ٤ ص ٢٤ ، ٢٥ طبعة دار احياء الكتب العربية ما يقتضى -

« أعلم أن الفقهاء اختلفوا في الوعد هل يجب الوفاء به شرعا أم لا » . قال مالك : اذا سلك أن تهب له دينارا فقلت نعم ثم بدا لك لا يلزمك ، ولو كان افتراق الغرماء عن وعد واشهاد لأجله لزمك لا بطلالك مغرما بالتأخير ( كذا ) .

قال سحنون : الذى يلزم من الوعد قوله أهدم دارك وأنا أسلفك ما تبني به ، أو أخرج إلى الحج وأنا أسلفك ، أو اشتري سلعة أو تزوج امرأة وأنا أسلفك لأنك أخذته بوعده في ذلك إما مجرد الوعد فلا يلزم الوفاء به من مكرم الأخلاق .

وقال أصبغ : يقضى عليه به تزوج الموعود أم لا ، وكذا أسلفنى لأشتري سلعة كذا لزمك ، تسبب في ذلك أم لا ، والذى لا يلزم من ذلك أن تعده من غير فكر سبب فيقول لك أسلفنى كذا فتقول نعم . بذلك قضى

==



والقول الأخير هو المشهور المرجح عند المالكية وتؤيده آيات القرآن وكذا السنة الأمرة بالوفاء بالوعد والعهد .

يقول الله تعالى : « وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا » (١)

وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم :

« لا إيمان لمن لا أمانة له - ولا دين لمن لا عهد له » .

وقوله صلى الله عليه وسلم :

« أربع من كن فيه كان منافقا ، إذا حدث كذب ، وإذا وعد

أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » .

### مثال

إذا قال شخص لآخر سأعطيك إذا نجحت في الامتحان مائة

ريال ثم نجح فإنه يجب الوفاء به قضاء عند ابن شبرمة وبناء

على القول الثاني من أقوال المالكية .

وإذا قلت لشخص أريد أن أذهب الى مكان كذا فاعرني

سيارتك فقال لك نعم ثم بدا له أن يرجع فيما قال ان يدخل

في السبب ( السفر ) فان هذا الوعد يلزمه قضاء على القول

الثاني والثالث ، اما ان دخلت في السبب بالفعل بناء على هذا

---

عمر بن عبد العزيز رحمه الله . وإن وعدت غريمك بتأخير الدين لزمك

لأنه استقطب لازم للحق سواء - قلت له : أوخره أو أخرتك وإذا

أسلفته فطيك تأخيره مدة تصلح لذلك .

وحينئذ نقول : وجه الجبيع بين الأدلة المتقدمة التي يقتضى بعضها

الوفاء به وبعضها عدم الوفاء به أنه ان أخذه في سبب يلزم بوعده

لزم كما قال مالك وابن القاسم وسحنون أو وعده بقرونا بذكر السبب ،

كما قال أصبغ لتلكا العزم على الدفع حينئذ ويعمل عدم اللزوم على

خلاف ذلك » .

انظر ايضا المدونة الكبرى ج ٢ ص ٢٦٤ دار الفكر - بيروت .

(١) : الإصراء / ٢٤ .

الوعد ، فلانه يجب الوفاء قضاء على ما وعد القول الاول. الموافق  
لرأى الجمهور .

#### ٥ - ابن العربي (١) :

يذهب الى أن الوعد يجب الوفاء به على كل حال لا تغتذر .  
ففى معنى قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون  
ما لا تفعلون » للصف/٢ .

يقول ان من التزم شيئا لزمه شرعا ، واللتزم على قسمين :  
نذر تقرب مبتدأ ، كقوله : لله على صوم وصلاة وصدقة  
فهذا يلزمه بالوفاء به اجماعا .

ونذر مباح ، وهو ما علق بشرط رغبة (كقوله : ان قبحم  
غائبى فطلى صدقه ) أو علق بشرط رهبة (كقوله : ان كفانى  
الله شر كذا فطلى صدقة .

فاختلف العلماء فيه :

فقال مالك وأبو حنيفة : يلزمه الوفاء به .

وقال الشافعى فى أحد أقواله : انه لا يلزمه الوفاء به .

الثانى : ان كان القول منه وعدا فلا يخلو أن يكون منوطا  
بسبب أو وعدا مجردا ، فان كان منوطا بسبب كقوله : ان اتبعت  
حاجة كذا أعطيتك كذا ، فهذا لازم اجماعا من الفقهاء .

وان كان وعدا مجردا فقليل : يلزم بمطلقه ، وتعلقوا بسبب  
الآية ، فان روى أنهم كانوا يقولون : لو نظم أى الاعمال أفضل  
وأحب لى الله لعملناه ، فأنزل الله عز وجل هذه الآية .

---

(١) احكام القرآن ج ٤ ص ١٧٦٦ وما بعدها .

وقد روى مجاهد أن عبد الله بن رباح لما سمعها قال :  
لا أزال حبيسا في سبيل الله حتى أقتل .

وفي القرطبي : قال مالك فأما العدة مثل أن يسأل الرجل  
للرجل أن يهب له الهبة ، فيقول له : نعم ، ثم يبدو له ألا يفعل ،  
فما أرى ذلك يلزمه .

والصحيح عند ابن العربي أن الوعد يجب الوفاء به على كل  
حال إلا لعذر .

وذلك لمعوم الآية لأنها بمطلقها تتضمن ذم من قال ما لا  
يفعله على أي وجه كان من مطلق أو مقيد بشرط .

وذهب جماعة منهم عمر بن عبد العزيز إلى أن الوفاء بالوعد  
واجب إذا لم يكن جازما عند الوعد ، أما إذا جزم بالوفاء عند  
للوعد فلا بد من الوفاء ، والا فقد ارتكب حراما إلا أن يتعذر  
الوفاء (١) .

ونقل عن الشافعي وأبو حنيفة والجمهور أنهم يرون أن  
الوفاء مستحب ، فلو تركه فاته الفضل وارتكب المكروه .  
الشديد (٢) .

---

(١) انظر كتاب الشيخ عبد القادر أحمد عطا — هذا حلال وهذا حرام .  
ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ للطبعة ٢ دار التراث العربى .

(٢) المرجع السابق .



« المسألة الحادية عشرة »

بيع الربحة للأمر بالشراء

و

نظام الاعتمادات المستندية

---



## المسألة الحادية عشرة :

بيع المربحة للأمر بالشراء

### نظام الاعتمادات المستندية

ظن الكثيرون أن بيع المربحة للأمر بالشراء معاملة مستحدثة، وصورها البعض على أنها نوع من الوساطة التي يستطيع فيها المصرف اللاربوي أن يقوم بأعمال الائتمان التجارى منافسا بكل قوة كافة البنوك الربوية .

وهذا الظن وذلك التصور غير صحيح وغير دقيق لما ابتناه من وجود بيع المربحة للأمر بالشراء في كتب الفقه المعتمدة منذ قرون خلت .

أما عن تصويرها بأنها نوع من الوساطة لتسهيل أعمال الائتمان التجارى فغير دقيق ويقتضى لبسط نظام الاعتمادات المستندية لنرى وجه الشبه من عدمه .

**أولا : تطور التجارة الدولية (١) وظهور الاعتماد المستندى :**

نظرا لما اكتنف اتساع نطاق التجارة الخارجية بين الدول في العصر الحديث من صعوبات كبيرة في تسوية المدفوعات وازدياد المخاطر وضرورة توفير الضمانات الكفيلة بتحقيق مصلحة كل من البائع والمشتري والشاحن ويتعطل ذلك في

---

(١) ليس معنى ذلك أن نظام الاعتماد المستندى مقصور على التجارة الخارجية بل من الممكن أن يجرى في التجارة الداخلية ولكن ارتباط ظهوره في الأمم والأغلب بتوسع نشاط التجارة الدولية .

حصول البائع على ثمن بضاعته والمشتري على البضاعة المطلوبة والمستندات اللازمة ( للتخليص ) عليها والشاحن عن طريق تحديد المستندات المتفق عليها والتي تكون ضرورية لسداد قيمة البضاعة والتخليص عليها في موانئ الشحن والتفريغ ، كل ذلك أدى الى ظهور الاعتماد المستندي كى يساعد على استقرار المعاملات الدولية وتسهيلها ومن ثم فقد أصبح دور الاعتماد المستندي في التجارة الخارجية غاية في الاعمية كى يتأكد البائع من قدرة المشتري على الوفاء وعزمه عليه رغم بعد الشقة واختلاف القوانين المطبقة والمحاكم المختصة ويتأكد المشتري أيضا من مطابقة المستندات للشروط التى يتطلبها في البضاعة كما يتجنب تجميد جزء من رأسماله الى حين استلام البضاعة وبيعها اذ لا يقوم بالدفع الا عند استلام المستندات .

وأكثر ما يكون الاعتماد المستندي في التجارة الخارجية بين مستوردين ومصدرين وبخاصة في البيوع البحرية .

### ثانيا : المقصود بالاعتماد المستندي :

تعهد من البنك بناء على طلب المتعامل معه ( يسمى الأمر أو معطى الأمر ) لصالح الغير المصدر ( ويسمى المستفيد ) يلتزم البنك بموجبه بدفع أو بقبول كمبيالات مسحوبة عليه من المستفيد وفقا للشروط التى يتم الاتفاق عليها بين الأمر والبنك وغالبا ما يكون مضمونا برهن حيازى على المستندات المتمثلة للبضائع المصدره (١) .

ونظرا لان العلاقات القانونية الناشئة عن الاعتماد المستندي ذات صبغة دولية في الغالب الاعم فقد عملت غرفة للتجارة الدولية

(١) انظر العقود وعملات البنوك التجارية د. على البرودى ص ٢٧٢ -  
المراجع الاخرى المشار اليها فيه .



على وضع قواعد اتفاقية موحدة تحكم نظام الاعتماد المستندي .  
وتم ذلك في مؤتمر لشبونة ١٩٥١ وعمل بها اعتبارا من عام  
١٩٥٢ وأصبحت تعرف « بالقواعد والاعراف الموحدة للاعتمادات  
المستندية » (١) .

وقدر روجعت هذه القواعد والاعراف الموحدة عدة مرات كان  
آخرها ما تم اعتماده في ٣ ديسمبر ١٩٧٤ وعمل به منذ أول  
أكتوبر ١٩٧٥ (٢) .

### ثالثا : خصائص نظام الاعتماد المستندي :

- ١ - يخدم الاعتماد المستندي ثلاثة أطراف :  
( أ ) طالب فتح الاعتماد ( العميل الأمر ) الذي يتقدم بطلب  
فتح الاعتماد للبنك .  
( ب ) البنك الذي يقوم بفتح الاعتماد بعد دراسة طالب  
الأمر ومركزه المالي .  
( ج ) الغير المستفيد ( البائع عادة ) .

- ٢ - العلاقة بين طالب فتح الاعتماد ( العميل الأمر ) والغير  
المستفيد :

علاقة مستقلة وسابقة على فتح الاعتماد ويحكمها العقد  
المبرم بينهما ( غالبا ما يكون عقد بيع ) ويتم فيه الاتفاق  
على دفع الثمن عن طريق فتح الاعتماد المستندي .

ولا شأن للبنك فاتح الاعتماد على الإطلاق بهذه العلاقة  
بين العميل الأمر والمستفيد وليس للبنك أيضا أن يستند

- 
- (١) انضم الى هذه الاتفاقية اتحاد البنوك التجارية بمصر عام ١٩٥٨ .
  - (٢) انظر مذكراته الاعتمادات المستقبلية للاستناد سيد بدوي - لطلبة  
المعهد العالي للبنوك والاقتصاد الاسلامي .

أو يتصرف أو يقدر بناء على العلاقة السابقة بين العميل  
الأمر والمستفيد وتنص الفقرة ( ج ) من مجموعة القواعد  
والاعراف الموحدة للاعتمادات المستندية على أن الاعتمادات  
بطبيعتها عمليات تجارية مستقلة عن البيوع أو العقود  
الاجرى التي قد تستند عليها. والتي لا تعنى المصارف بأية  
صورة. كما أن المصارف لا تلتزم بهذه العقود .

### ٣ - العلاقة بين طالب فتح الاعتماد والبنك :

الاعتماد أداة تمويل يستخدم العميل بمقتضاه تسهيلات  
مصرفية لتمويل نشاطاته المتعددة .

ويحكمه عقد فتح الاعتماد المبرم بين العميل والبنك بناء على  
طلب العميل والبنك الذى يقوم بدراسته والبت فيه على ضوء  
مركز العميل المالى وسمعه والتزاماته القائمة والضمانات  
التي يقدمها في ضوء نوع وحجم التسهيلات المطلوبة .  
وبعد موافقة البنك على طلب فتح الاعتماد يجب أن تحتوى  
تفاصيل الاعتماد على جميع البيانات الواردة في طلب  
العميل وبكل دقة منعا لكثير من المشاكل التي قد تحدث  
بسبب عدم مراعاة الدقة في تلك البيانات فهي أساس  
التزامه قبل طالب فتح الاعتماد بل تمثل أخطر التزامات  
البنك وأكثرها دقة اذ يتعين على البنك أن يتحقق من  
صحة المستندات التي طلبها العميل ومطابقتها لتعليماته،  
والتزام البنك بفحص المستندات والتحقق من مطابقتها  
للتزام مقيد وحرقي ليقرر ما اذا كانت هي المطلوبة تماما  
وليس للبنك بعد ذلك أن يبحث فيما اذا كان ما جاء بهذه  
المستندات حقيقيا وينطبق تماما على نوع البضاعة  
المصدرة أو انها خالية من الغش والتزييف أو عدم قانونيتها

أو كفايتها أو دقتها ، أو الشروط المنصوص عليها فيها ،  
ففي عمليات الاعتمادات المستندية يتم تعامل جميع  
الاطراف المعنية بالمستندات وليس بالبضائع فلا يتحمل  
البنك أى التزام أو مسئولية عن الكمية أو المواصفات أو  
التسليم أو القيمة أو وجود البضاعة التى تمثلها المستندات  
أو فيما يتعلق بحسن النية أو الإهمال أو التصرفات (راجع  
المادتين ٨ ، ٩ من مجموعة القواعد والاعراف الموحدة )  
ويجب على البنك فحص كافة المستندات بعناية معقولة  
للتأكد من أنها تبدو فى ظاهرها مطابقة لاحكام وشروط  
الاعتماد وأنها مقدمة قبل انتهاء مدة الاعتماد ولذلك فان  
عملية فحص المستندات يحتاج الى خبرة ودقة حتى لا يضرار  
البنك أو عميله ( أنظر م ٧ من القواعد المشار اليها ) ويلتزم  
العميل بمجرد فتح الاعتماد المستندى أن يدفع للبنك  
الفوائد والعمولة المتفق عليها فهى تستحق للبنك قبل  
تنفيذ الاعتماد (١) .

#### ٤ - علاقة البنك بالمستفيد ( البائع ) :

ويجب على البنك المصدر للاعتماد أن يرسل للمستفيد  
( عن طريق الفرع أو المراسل الاجنبى ) خطابا يخطر فيه  
بفتح الاعتماد وقيمه ومدته وشروطه ويحدد له المستندات  
التي طلبها العميل وأنه سيقوم بالدفع له أو لامره أو بأن  
يدفع أو يقبل أو يتداول كمبيالات ( مسحوبات ) مسحوبه  
من المستفيد أو بأنه يصرح لمصرف آخر بتنفيذ هذه  
المدفوعات أو بدفع هذه المسحوبات أو قبولها أو تداولها

---

(١) انظر فى ذلك - العقود وعبايت البنوك التجارية د. على البلردى  
ص ٣٧٦ .

( خصمها ) وذلك مقابل مستندات محددة بالنص بشرط أن تكون مطابقة لأحكام وشروط الاعتماد ( أنظر الفقرة ب من مجموعة القواعد الموحدة ) •

وحق المستفيد في مواجهة البنك مشروط بتقديم المستندات التي بينها البنك في خطاب الاعتماد وهو حق مستقل عن العلاقة بين العميل الأمر والمستفيد ( البائع ) فلا يتأثر بسائر الدفع التي يمكن أن تستند إلى عقد البيع سواء من جانب البائع أو المشتري ولذلك يظل التزام البنك قبل المستفيد قائم ولو شاب عقد البيع بطلان نسبي أو مطلق أو فسخ •

وهذا الاستقلال في علاقة البنك بالمستفيد هو جانب الأمان والاطمئنان للمستفيد في حصوله على الثمن •

كما أن هذه العلاقة مستقلة تماما عن علاقة فتح الاعتماد بين البنك والعميل المشتري ، فالبنك ملتزم بمقتضى الخطاب الذي أصدره للبائع وليس بعد ذلك أن يتذرع ببطلان عقد فتح الاعتماد أو فسخه أو انتهائه بأعسار العميل أو إفلاسه •

وتنص المادة الثالثة من مجموعة القواعد والاعراف الموحدة على أنه :

( أ ) مع احترام أحكام وشروط الاعتماد فإن أي اعتماد غير قابل للإلغاء يشكل على المصرف التزاما نهائيا •

أولا : بالدفع أو إعطاء أمر بالدفع إذا كان الاعتماد ينص على الدفع سواء مقابل سحب أو بدون سحب •

ثانيا : بقبول المسحوبات إذا كان الاعتماد ينص على القبول من المصرف المصدر للاعتماد أو يتحمل مسئولية قبول المسحوبات وسداد قيمتها في تاريخ الاستحقاق إذا كان الاعتماد ينص على

قبول المسحوبات المحررة على طالب فتح الاعتماد  
أو على أى مسحوب عليه آخر ورد ذكره في الاعتماد .

فألفا : بشراء / تداول السندات المسحوبة من المستفيد  
بالإطلاع أو لأجل على طالب فتح الاعتماد أو على أى  
مسحوب عليه آخر مذكور في الاعتماد دون الرجوع  
على الساحبين أو على الحاملين حسنئذ النية  
أو تأمين الشراء أو التداول بواسطة مصرف آخر  
إذا نص الاعتماد على الشراء أو التداول .

(ب) يجوز تبليغ اعتماد ما غير قابل للإلغاء الى المستفيد عن  
طريق مصرف آخر ( المصرف الذى يقوم بالتبليغ ) دون  
التزام من جانب هذا المصرف الا أنه عندما يصرح المصرف  
المصدر للاعتماد لمصرف آخر أو يطلب منه تعزيز الاعتماد  
غير القابل (١) للاعتماد الصادر منه ويقوم هذا الأخير بذلك .

فان هذا التعزيز يشكل اعتزاما نهائيا على المصرف الذى  
يقوم بالتعزيز بالإضافة الى التزام المصرف المصدر للاعتماد  
مع مراعاة أحكام وشروط الاعتماد .

( ج ) لا يجوز تعديل أو إلغاء هذه الالتزامات دون موافقة جميع  
الاطراف المعنية ولا يعتبر القبول الجزئى لاية تعديلات  
نافذا دون موافقة جميع الاطراف المعنية .

٥ - طبيعة التزام البنك النهائى قبل المستفيد ( البائع ) :  
تعددت الآراء حول تفسير طبيعة هذا الالتزام فقيل بأنه  
كفالة وبأنه حوالة حق وبأنه اشتراط لمصلحة الغير

(١) من غير المتصور ان يكون الاعتماد القابل للإلغاء مؤيدا أو معززا من  
بنك آخر إذ الفرض فيه ان البنك غير ملتزم فليس هناك ما يصلح ان  
يكون محلا للتعزيز أو التأييد .

وبالانابة (١) وبأن خطاب الاعتماد سند مصرفي ذو طبيعة خاصة وبأن البنك وكيل بالعمولة ضامن ، وبأن البنك يجمد مبلغا معيناً لصالح البائع فيصبح جائزا لحسابه وتحت تصرفه أيما كان مصير العملية قيل بالإرادة المنفردة وبأنه عقد غير مسمى أنشأه العرف التجاري .

وحقيقة الأمر كما يحصل في الواقع هو أن التزام البنك يعتبر نهائيا مستقلا دون حاجة قبول صريح من جانب المستفيد ومدار الأمر في ذلك هو تحقيق الاطمئنان والضمان للعميل الأمر والمستفيد البائع بما يتوفر للبنك من ثقة كل منهما ومن هنا كان أساس تحديد التزام البنك بأنه مستقل ونهائي ومن ثم فإن طبيعة هذا الالتزام أقرب الى الإرادة المنفردة كمصدر له (٢) ، وبخاصة أن عقد فتح الاعتماد المستندي عقد رضائي قائم على الاعتبار الشخصي لطالب فتح الاعتماد والثقة المتبادلة بينه وبين البنك كما أن العرف التجاري يعتبر المصدر البعيد لهذا الالتزام باعتبار أن العرف مصدر من مصادر القاعدة القانونية أو الحكم .

#### ٦ - حق البنك في حبس المستندات :

للبنك على سبيل الضمان حق حبس المستندات كما أن له تسلم البضاعة بمقتضاها كدائن مرتهن رهنا حيازيا وهنا لابد أن تكون المستندات معثلة للبضاعة حتى يستطيع البنك أن يباشر حقه في استلام البضاعة أو التأمين عند

(١) انظر الفقرة (ب) من أحكام عامة وتعاريف من مجموعة القواعد الموحدة .

(٢) انظر العقود وعمليات البنوك التجارية د. على البارودي ص ٢٨٦  
اذ يرى هذا الرأي وهو ما نرجحه .

ملاكها بناء على حيازته للمستندات التي يرتبها وفي الحالات التي تكون فيها المستندات غير قابلة للتداول فإن البنك قد يشترط أن تصدر باسمه مرسلا ومرسلا اليه حفظا لحقه في الرهن .

#### رابعاً : الاعتماد البسيط :

معناه :

اتفاق يتعهد البنك بمقتضاه بأن يضع تحت تصرف عميله مبلغا معينا من المال خلال مدة معينة وفي مقابل ذلك يتعهد العميل برد المبالغ التي يستعملها فعلا وما قد يتفق عليه من فوائد وعمولة ومصروفات وقد لا يلجأ العميل الى الاستفادة من الاعتماد المفتوح ولكن ذلك لا يؤثر في بقاءه وترتيبه لاثاره بين الطرفين فالعميل يقتضى بعض المبلغ كله فورا ولكنه يلزم بفوائده كلها منذ استلامه (١) . وتنحصر العلاقة في هذا الاعتماد بين البنك وعميله على خلاف الاعتماد المستندي الذي يلتزم فيه البنك بدفع او قبول كمبيالات مسحوبة عليه من الغير المستفيد ( اللبائع ) بشروط معينة يبينها البنك في خطاب الاعتماد ومضمون برهن حيازي على المستندات المثلة للبضائع المصدرة .

#### طبيعة هذا الاعتماد :

يذهب غالبية فقهاء القانون التجارى الى اعتباره وعدا بالقرض (٢) فالبنك وهو الواعد بالقرض - يلتزم بتقديمه

(١) انظر د. على البارودي المرجع السابق ص ٣٧٠ والمرجع المشار اليه فيه .

(٢) انظر عمليات البنوك من الوجهة القانونية د. على جمال الدين ص ٢٣٠ .

عندما يرغب العميل في ذلك وقد يقتصر العميل على الاستفادة منه استفادة جزئية وقد تكون في أشكال مصرفية متنوعة وذلك باعتبار أن قصد العميل من فتح الاعتماد في الغالب الاعم هو الاطمئنان الى قوة مركزه الائتماني لمواجهة فيون تحل في المستقبل أو عمليات تجارية ينوى القيام بها ولذلك غالباً ما يقرن فتح الاعتماد بفتح الحساب الجاري لذلك فإن طبيعة هذا الاعتماد مركبة من عقد قرض وعقد وديعة مندمجين .

### خاتمة وتعليق :

انتضح لنا مما سبق سرده أن الاعتماد المستندي أداة تمويل فقط وأنه التزام البنك الناشئ عند فتح الاعتماد التزام مقيد وحر في وقتاً لما نص عليه في طلب الامر بفتح الاعتماد ومن ثم يكون تعامل جميع الاطراف المعنية بالمستندات وليس بالبضائع .

كما أنه لا شأن للبنك بالعلاقة السابقة بين العميل (المستند) والمستفيد (البائع) ومن ثم لا يتدخل ولا يجوز له في كفية أو مواصفات أو نوع البضاعة المصدرة أو حتى وجودها ومن هنا كان أهم التزام على البنك هو التحقيق من مطابقة المستندات لشروط الامر بل ان البنك في هذه الحدود لا يجوز له أن يفحص مدى صحة المستندات أو حتى تزويرها أو كفايتها أو مدى قانونيتها .

وبذلك يتضح لنا الاستقلال التام في العلاقات فملاقة العميل (المستند) بالمستفيد (البائع) مستقلة عن علاقة العميل بالبنك ولا يجوز للاخير في علاقته بعملية أن يستند على العلاقة السابقة حتى ولو شابها البطلان المطلق . كما أن علاقة المستفيد بالبنك محدودة بما جاء في خطاب البنك الى المستفيد ولا علاقة بما يكون بين المستفيد والعميل .



والبنك المصدر للاعتماد يقوم بهذا الدور في الاعتماد المستندي من باب الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية التي يتقاضى عنها العمولة والفوائد وكافة ما يتكبده من مصروفات أخرى ، وما زالت الصعوبات الفنية تكتنف تحديد طبيعة دور البنك وبخاصة في علاقته بالمستفيد اذ لا يستطيع العميل أن يطلب من البنك الامتناع عن دفع الثمن للبائع كما لا يستطيع البنك الرجوع في هذا الالتزام حتى ولو أفلس العميل أو قام بما يبرر فسخ الاعتماد المفتوح ولذلك فإن أقرب الآراء الى تحديد طبيعة التزام البنك هو الإرادة المنفردة كمصدر للالتزام والعرف التجاري كمصدر من مصادر القاعدة القانونية يلجأ اليه عند عدم وجود نص .

كما لتضح لنا مما سبق سرده أن الاعتماد البسيط مبنيا وعد ملزم من البنك لعميله بأن يضع تحت تصرفه مبلغا معينة من المال خلال مدة معينة ليظهر للعميل الى قوة مركزه الائتماني فينطلق في معاملاته التجارية وتقتصر العلاقة في هذا الاعتماد على العميل والبنك فقط ولا يقوم فيه البنك بأى دور آخر كما هو الحال في الاعتماد المستندي ، ويتقاضى البنك العمولة والفوائد عن ذلك .

١ - بعد ذلك نتساءل : هل دور لبنك الاسلامى في بيع المراجعة ( سواء في صورتها البسيطة - وهي أن السلعة حاضرة وموجودة لدى البنك - أو في صورتها المتطورة وهو ما يسمى ببيع المراجعة للأمر بالشراء أى أن السلعة موصوفة وغير حاضرة بعد ) هو نفس الدور الذى تؤديه للبنوك الأخرى في نظام الاعتمادات بشقيها المستندية أو البسيطة ؟

٢ - هل يقوم البنك الاسلامى فى بيع المربحة بدور الوسيط ؟

٣ - هل ينافس البنك الاسلامى البنوك التجارية حين يمارس  
بيع المربحة ؟

٤ - هل من الممكن أن يؤدى البنك الاسلامى الدور الذى يؤديه  
البنك الربوى فى الاعتمادات المستندية ؟

٥ - هل من الممكن أن تتم بيع المربحة وبخاصة بيع المربحة  
للأمر بالشراء بنظام الاعتمادات المستندية ؟

لقد ثبت لنا من أحكام المربحة أنها نوع من أنواع البيوع  
التجارية فى الاسلام وأنه لا بد فيها من ملكية البائع للسلعة  
المبيعة وبيان رأس مال السلعة ( المبيع ) وأن يكون الربح معلوماً  
ومتفقاً عليه بين البائع والمشتري .

إذا كان ذلك كذلك فإن البنك الذى يمارس بيع المربحة إنما  
يقوم بدور التاجر فى السوق ومن هنا كان من الضرورى أن يكون  
قسم المربحة فى البنك على دائرية وخبرة تامة بالسلع وبأحوال  
السوق وأحوال الناس ومن ثم لا يتصور أن يكون دور البنك  
الاسلامى فى بيع المربحة هو نفس دور البنوك الأخرى فى  
نظام الاعتمادات المستندية ولا حتى دور الوسيط الذى يقوم  
به البنك التجارى فى نظام الاعتمادات المستندية بافتراض  
أنه وسيط مع أننا نرجح الرأى القائل بأن دور البنك التجارى  
فى نظام الاعتمادات المستندية هو دور المشرف أو الحكم (١) .

والبنك الاسلامى إذا يمارس بيع المربحة انطلاقاً من  
التزامه الشامل والأصيل بتطبيق أحكام الشرع الاسلامى فى  
معاملاته وفقاً لما تنص عليه نظمه وقوانينه فلا يتصور وجود

---

(١) انظر د. على البارودى ص ٢٨٦ .

منافسة بينه وبين البنوك الأخرى التي لا تتخذ من الشرع أسلوباً لممارسة أو منهجاً للتطبيق العملي على أساس من الشمول والعمومية . وإذا كان الاختلاف جوهرياً بين النظامين فلا مجال لوجود منافسة وإنما هو نظام واحد صحيح ومنهج إسلامي مطابق وصدق الله العظيم إذ يقول :

« قل هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور » الرعد / ١٦ .

إن التزام البنك الأساسي والجوهري في نظام الاعتمادات المستندية يتمثل في القيام بالدفع للمستفيد أو لأمره أو بأن يدفع أو يقبل أو يتداول كمبيالات ( سحبات ) مسحوبة من المستفيد أو بأن يصرح لمصرف آخر بتنفيذ هذه المدفوعات أو بدفع هذه السحوبات أو قبولها أو تداولها ( خصمها ) وذلك مقابل مستندات محددة بالنص بشرط أن تكون مطابقة لأحكام وشروط الاعتماد وممثلة للبضاعة .

وهذا الدور يتقاضى البنك عنه العمولة المتفق عليها والفوائد وكافة المصاريف الأخرى التي تتكلفتها العملية .

فهل يستطيع البنك الإسلامي أن يقوم بهذا الدور الذي اشتدت إليه حاجة المعاملات الدولية والتجارة الخارجية بصفة خاصة واستقر عليه العرف التجاري ؟

إذا تظاهر نظام الاعتمادات المستندية من الربا وشبهاته وبخاصة قاعدة كل قرض جر نفعاً فهو ربا وزالت المحظورات الشرعية وبخاصة في إنابة ( العميل ) للبنك بالدفع وتسلم المستندات إذ لا يجوز للعميل أن ينيب غيره فيما لا يجوز له القيام به شرعاً .

ونعتقد أن ذلك لن يتحقق الا في ظل شبكة من البنوك الإسلامية التي لا تتعامل بالربا أخذاً أو عطاءً ويجرى التعامل بينها على أساس المعاملة بالمثل كتسهيلات مصرفية وخدمة بعضها البعض وينشأ بذلك ريف تجارى موافق لاحكام الشرع .

عندئذ ( اتساع تواجد البنوك الإسلامية ) من المتصور أن يقوم البنك الإسلامى بعمليات المراجعة البسيطة والمتطورة ( بيع المراجعة للأمر بالشراء ) مستعينا في ذلك ببنك إسلامى آخر مراعيًا في ذلك وبكل دقة أحكام وأركان المراجعة وشروطها أى التفصيل السابق ذكره .

عندئذ يكون من المتصور أن يقوم البنك الإسلامى بعمليات المراجعة البسيطة والمتطورة ( بيع المراجعة للأمر بالشراء ) (١) مستعينا في ذلك ببنك إسلامى آخر مراعيًا في ذلك وبكل دقة أحكام وأركان المراجعة وشروطها على التفصيل السابق ذكره .

---

(١) وقد اطلق عليها البعض « المراجعة الخارجية للأمر بالشراء » .  
انظر نظام البنك الإسلامى الأردنى وأنواع معاملاته — وقد أقرت هذا النظام لجنة الفتوى الشرعية بوزارة الأوقاف والمقدسات والشئون الإسلامية في المملكة الأردنية وبحسب هذه الطريقة يحدد التاجر مطلوبه الاستيراد والمصدر ويطلب من البنك الإسلامى استيراد البضاعة لنفسه باسمه هو ( أى البنك ) ويتفق الطالب معه على أن يشتريها منه بعد وصولها بربح معين .

ويرى الشيخ مصطفى الزرقا أن هذه طريقة سلبية بالنظر الإسلامى لا شائبة فيها وتحل مشكلة فتح الاعتمادات بحسب القواعد الفهية مستفيدة من المذاهب الفقهية المعيرة التى في اختلاف الانتظار بين اثبتها واتباعها سعة شرعية ورحمة .

انظر سلسلة المطبوعات بالعمرية ( ١٣ ) التى يصدر المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى بجامعة الملك عبد العزيز بعنوان «المصارف — معاملاتها — وودائعها ونوائدها » ص ١٢ طبعة ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٢ م .

ويهمنا في نهاية هذه المسألة ان نورد فتوى سماحة الشيخ  
عبد العزيز بن باز الرئيس العام لادارات البحوث العلمية  
والافتاء والدعوى والارشاد بالملكة العربية السعودية حيث  
وجه اليه السؤال التالي بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢هـ  
الموافق ١٠ أبريل سنة ١٩٨٢م .

السؤال :

ولذا رغب عميل البنك الاسلامى شراء بضاعة ما تكلفتها  
الف ريال سعودى وأرعا البنك الاسلامى أو وصفها ووعدته  
بشراؤها منه مرابحة بالأجل لمدة سنة بربح قدره مائة ريال  
سعودى فتكون القيمة الكلية ألف ومائة ريال سعودى وذلك  
بعد أن يشتريها البنك من مالكها بدون الزام العميل بتنفيذ  
وعدته المذكور أو المكتوب .

فما رأيكم في هذه المعاملة . جزاكم الله خيرا .

وفي ١٨/٦/١٤٠٢هـ أجاب سماحة الشيخ عبد العزيز باز  
بما يلى :-

إذا كان الواقع ما ذكر في السؤال فلا حرج في المعاملة المذكورة  
إذا استقر المبيع في ملك البنك الاسلامى وجاهز اليه من ملك  
بائنه. لمعوم الأدلة الشرعية .

وفق الله للجميع لما يرضيه . والسلام عليكم ورحمة  
الله وبركاته ، (١) :

(٢) انظر كتيب بيعوع الابقة في ميزان الشريعة ص ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لبيت  
الدويل الكويتى - مطبعة السلام - الصفاة - الكويت .



**المسألة الثانية عشرة**  
**قواعد بيع الرابحة**

---





## المسألة الثانية عشرة :

### قواعد بيع المربحة

المربحة : من أساليب تنمية المال ورواجه وتكثيره :  
والمربحة تمثل أكثر من ٧٠٪ من نشاطات البنك الاسلامي  
وممارساته التجارية ، ونظرا لزيوع وانتشار هذه المعاملة على  
حساب المشاركات التي هي الاصل في عمل البنوك الاسلامية،  
فاننا نضع بعض قواعد المستنبطة من أحكام الفقه الاسلامي  
فيما يأتي تبسيطا لهذا النوع من البيوع وضبطها لاحكامه  
حتى ينتفى الحرج والمشقة في ممارسته وتطبيقه نجمله في  
القواعد التالية :

- ١ - المربحة نوع من أنواع البيوع التجارية في الفقه الاسلامي  
التي تهدف الى تحقيق ربح وهي من بيوع الامانة •
  - ٢ - المربحة هي بيع ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الذي قامت  
به السلعة مع زيادة ربح معلوم يتفقان عليه •
  - ٣ - المربحة بيع صحيح جائز مستجمع لشرائط الجواز  
ولكنه خلاف الاولى عند البعض والبعض يكرهه •
  - ٤ - المربحة مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع •
- بالكتاب لقوله تعالى : « وأحل الله البيع » (البقرة/ ٢٧٥)  
« وأبتغوا من فضل الله » (الجمعة/ ١٠)

والسنة لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم :  
« فإذا اختلف الجنسان فبيعوا ما شئتم »

وما رواه ابن مسعود أنه كان صلى الله عليه وسلم لا يرى  
بأساً من ده يازده ٠٠ » والاجماع رواه الكاساني من أن  
الناس توارثوا هذه البيوعات - المراجعة وغيرها مما ذكره -  
في سائر الاعصار من غير نكير وذلك اجماع على جوازها .  
وقال صاحب الهداية والحاجة ماسة الى هذا النوع من البيع .

٥ - ويشترط في المراجعة أن يكون الربح معلوما سواء كان  
مفردا أو نسبة من رأس مال السلعة .

٦ - يجب على البائع اخبار المشتري بما قامت به السلعة  
أو ما يسمى برأس مال السلعة يشتمل على ما دفع ثمنها  
لها وما تكلفه المشتري الاول ( البائع مراجعة ) .

٧ - المصاريف التي تضاف الى ثمن السلعة هي ما جرى به  
العرف التجارى في عادة التجار دون غيرها وكل ما يزيد  
في المبيع أو في قيمته يلحق بالثمن .

٨ - بيع المراجعة تعثره أمانة واسترسال من المشتري  
ويحتاج فيه الى تبين الحال على وجهه .

٩ - المراجعة من بيوع الامانة لان المشتري ائتمن البائع في  
اخباره عن الثمن الاول من غير بينة ولا استخلاف ومن  
ثم تجب صيانتها عن الخيانة والتهمة يقول الله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا  
أماناتكم وأنتم تعلمون » ( الانفال / ٢٧ ) .

١٠ - المراجعة تجوز في العروض والحيوانات والزرع والثمار  
والعقار .

١١ - يلزم البائع الإخبار بكل تغير يطرأ على ثمن السلعة غلاء أو رخسا وبكل تغير يطرأ على السلعة ذاتها بالزيادة متصلة أو منفصلة أو بالنقص .

١٢ - تحتاج المراجعة الى كثرة بيان فيما يتعلق بالثمن وما قامت به السلعة وما يطرأ على ذلك من تغير بقيل للبائع أو لظروف السوق وما قد يطرأ على السلعة ذاتها من تغير وصفه ذلك التغير وكل ذلك يفرض على البائع معرفة كافية بأحوال السوق والساح ومعرفة تامة بالناس أيضا .

١٣ - الكذب والخيانة في إخبار بالثمن يرتب الخيار للمشتري عند أبي حنيفة ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء تركه فلو هلك قبل أن يردده أو حدث فيه ما يمنع الفسخ يلزمه جميع الثمن لانه مجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن .

وعند أبي يوسف يحط فيها لان الاصل فيه كونه مرابحة وعند بعض المالكية للمشتري الخيار الا أن يشاء البائع أن يحط عنه الزيادة وما ينوبها من الربح فيلزمه الشراء .

١٤ - اذا ظهرت خيانة البائع في صفة الثمن كان يكون اشترى السلعة نسيئة أو باكثر من ثمنها حيلة أو محاباة لرغبة تخصه أو موسم فات أو باع بعض الصفقة بقسطها من الثمن ولم يبين ذلك للمشتري .

فللمشتري الخيار بين الامساك والرد أى أخذه بالثمن الذى وقع عليه العقد حالا وبين الفسخ .

وقيل أن المشتري مخير بين الفسخ وأخذه بالثمن مؤجلا .  
وقيل أن الثمن يؤجل على المشتري ولا خيار لزوال الضرر .

وقيل يفسخ البيع وإن رضى المشتري بذلك الثمن إلى  
أجل لانه سلف جر منفعه ( القوانين الفقهية لابن جزي،  
ص ١٧٤ ) •

١٥- المراجعة تجوز في السلع الحاضرة ويملك البائع بيعها  
مراجعة وتجوز في السلع الغائبة على الصفة وفي الصورة  
الاخيرة تسمى بيع المراجعة للامر بالشراء •

١٦- وفي بيع المراجعة للامر بالشراء يتعين أن يملك البنك  
السلعة أولا قبل بيعها أى أن تدخل السلعة في ملكيته بما  
يقترتب على ذلك من تحمله تبعة هلاكها اذا هلكت فلا يجوز  
شرعا أن يبيع الانسان ما ليس عنده ولا أن يربح مما  
لا يضمنه •

١٧- بيع المراجعة للامر بالشراء ورد ذكره صراحة بعبارته في  
« اعلام الموقعين » لابن قيم الجوزية •

١٨- بيع المراجعة للامر بالشراء قد يكون في السلع المنتجة  
في محلة البنك وقد يكون في السلع التي تصنع خصيصا  
لطالب الشراء أو تستورد من خارج بلده أو كل بنك •

١٩- بيع المراجعة للامر بالشراء عملية مركبة قيل من « وعد  
وبيع » وعد بالشراء ووعد بالبيع وبيع بالمراجعة •

٢٠- ومن الفقهاء من يرى أن الوعد ملزم للواعد قضاء ومنهم من  
يرى أنه غير ملزم له • ولكنهم متفقون على أنه يستحب  
الوفاء به ديانة •

٢١- وفي رأينا أن بيع المراجعة للامر بالشراء نوع علاقة عقدية  
جائزة ملقة على شرط ، يقترتب عليها الالتزام بعد تحقق  
الشرط على التفصيل السابق بيانه •

٢٢- وأخيرا لكي يقوم البنك بهذا النوع من البيوع لابد من توافر أمرين هما :

( أ ) معرفة تامة بالسوق .

( ب ) معرفة تامة بأحوال الناس .

معرفة بالسوق وما فيه من أنواع السلع وأثمانها ورواجها وكان صلى الله عليه وسلم يتجول في الأسواق يراقبها وكان ذلك مما تنذر به الكفار لجهلهم أو مكرهم وسجله القرآن فقال تعالى : « وقالوا ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق » .

ورد القرآن عليهم موضحا أن ذلك من سنن الانبياء في أقوامهم فقال تعالى :

« وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ويمشون في الأسواق » .

والمعرفة بأحوال الناس من المكر والكذب والخداع حتى لا تتعرض أموالهم للضياع أو تكون نهباً للمحتالين وخرىبى  
الضم .

٢٣- توافر هذا الامر المذكور في البند (٢٢) يقتضى انشاء

قسم متخصص في البنك تتوافر في العاملين فيه صفات ومهارات في البيع والشراء والخبرة العملية ما لا يشترط في كثير من أقسام البنك الاخرى .



« السلة الثلاثة عشرة »

تعقيب - ملاحق

---





## المسألة الثالثة عشرة :

### خاتمة

حقيقة لا مرء فيها أن الفقه الاسلامى بأصوله وفروعه  
وجزئياته ثروة نحن نملكها فيها وهو معطاء معطاء ولكن  
صعوبة البحث فيه ترجع الى هجره وابعاده عن التطبيق  
والممارسة العملية .

ولا شك أن المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية خطوة  
عملقة على طريق احياء التراث الفقهي الاسلامى حتى يعم  
الارض نوره وينعم الناس بآثاره الطيبة ويفوزون بنعيم  
الدنيا وثواب الآخرة .

ولا يفوتنا بيان أن المراجعة كأحد أنواع البيوع التجارية  
في الفقه الاسلامى طبقت أو عمت معاملات الناس كانت من  
أنجع الوسائل لبث الثقة والطمأنينة بين التجار وبينهم وبين  
الناس لانها تقوم على البيان في كل شئ والصدق والامانة فيما  
يخبر به البائع المشتري .

وهنا يظهر الالتحام الشديد بين العقيدة والاخلاق والمعاملات  
في المنهج الاسلامى فلا انفصام بينها ولو كان من عند غير الله  
لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ، وهو ما يتفرد به التشريع الاسلامى  
ويتفوق به على غيره .

والمراجعة من ناحية أخرى تساعد على وجود رقابة فعالة  
في السوق وبخاصة على أولئك الذين تلهم الاموال والتجارة  
فيسيطر عليهم الجشع وغلاء الاسعار على حين غفلة من المستهلك

أو المشتري أو ولى الامر اذ يتعين في بيوع المراجعة بيان الثمن الذى قامت به السلعة والاتفاق على الربح الذى يتعين أن يكون معلوما فحتى التزام البائع ببيان الثمن والربح ساعد ذلك على أن يسود السوق منافسة شريفة لصالح الناس جميعا وهذا أثر هام من آثار المراجعة في حياة الناس .

ولكن من ناحية أخرى فإنه بالنسبة للبنوك الإسلامية ورسالتها التى تتمثل قبل كل شئ في العمل على تحريك الطاقات البشرية المعطلة وتوجيه الموارد البشرية والمالية المستخدمة توجيهها رشيدا في الفكر وفي الممارسة على وفق منهج الشرع فإن المشاركة بكل معانيها وابعادها وأنواعها العديدة تكون الاولى مما لا يتسع المقام لمبسطه .

هذا ما استطعت اليه سبيلا رغم تصارع الاعباء لاجساسى بشدة الحاجة اليه ولا ادعى أننى قد أصبت ولكن حاولت جهدى المتواضع ما وسعنى الوقت وسمحت ظروف العمل راجيا النفع بإذن الله وللفحص والتدقيق وابداء الراى من كل قارىء حتى تقم الفائدة ويحصل المأمول ان شاء الله .

والله حسبي عليه أتوكل واليه أنيب ،،،

## « ملاحق »

حتى تتم الفائدة ويحصل النفع ويصافى البحث محله في ضوء الممارسة العملية الواقعية ننهى هذا البحث بأنموذج عقد من عقود المراجعة كى يستطيع القارئ في نهاية البحث أن يتفحص ويطبق ويستنتكه المسائل الواردة في البحث في ظل عقد موجود وأن يبدي رأيه في ضوء النظر والعمل ويشارك بنفسه في الاضافة والحذف والتعديل اذا عن له ذلك ، وايضا نماذج طلبات الشراء التى يتقدم بها الأمر بالشراء للبنك وبيوت التمويل والمؤسسات المالية الاسلامية •

كما نشفع البحث بقائمة استقصاء معرفة تحمل أهم القواعد والاصول التى تحكم هذا النوع من البيوع وبها يتم حصول الفائدة المعرفية والعملية ان شاء الله •



( ملحق رقم « ١ » )

( طلب شراء رقم )

التاريخ / / ١٤٤٩  
/ / ١٤٤٩

تحية طيبة وبعد .

نورد لكم بيان بأوصاف وشروط تسليم البضائع المطلوبين  
شرائها لصالحنا بالمزايدة .

وهذه البضائع موضوع وعد الشراء المحرر بيننا وبينكم  
بتاريخ / / ١٤٤٠ م / / ١٩ م والذي يعتبر  
جزءاً لا يتجزأ من عقد البيع بالمزايدة .

التكلفة الكلية :

نسبة الربح : % من التكلفة الكلية .  
المستندات المقدمة :

( بيان وأوصاف البضاعة )

شروط ومكان التسليم :

شروط أخيرة :

الإسم :

العنوان :

صندوق بريد :

تليفون :

تلكس :

حساب جارى رقم :

( ملحق رقم « ٢ » )

### طلب شراء بضاعة

السادة

تحية طيبة وبعد .

أرجو أن تشتروا لى البضاعة الموضحة مواصفاتها أدناه طبقا لشروطكم ولنظام البيع بالتقسيط المتبع لديكم - وأقر بأن البيانات المذكورة أدناه صحيحة وأرجو اتخاذها أساسا للتعاقد .

: الاسم  
: الجنسية  
: العنوان  
: المهنة

### العملية المطلوب تنفيذها

: نوع البضاعة  
: قيمتها  
: ما سيدفع مقدما  
: طريقة السداد  
: للضمانات المقدمة

توقيع مقدم الطلب

( )

التاريخ / / ١٩م

رأى القسم :

( ملحق رقم « ٣ » )

**طلب شراء سيارة**

التاريخ / / ١٩م

تحية طيبة وبعد .

أرجو أن تشتروا لى السيارة الموضح مواصفاتها أدناه طبقا لشروطكم ولنظام البيع بالتقسيط المتبع لديكم - وأقر بأن البيانات المذكورة أدناه صحيحة وأرجو اتخاذها أساسا للتعاقد .

: الاسم

: الجنسية

: العنوان

: التليفون

: للوظيفة وجهة العمل :

**بيان السيارة**

: قيمة السيارة

: نوع السيارة

: السنة

: اللون

: الموديل

: رقم المحرك

: رقم الشاصي

توقيع مقدم الطلب

( )

( ملحق رقم « ٤ » )

ادارة الاستثمار المالى والتجارى  
مراجعة سيارات

: نِسوع السيارَة

: ثَمَن السيارَة

: تَامِين شَامِل

\_\_\_\_\_

: المَجْمُوع :

: دَفْعَة مَقْدَمَة :

\_\_\_\_\_

: الرصيد المتبقى

: أرباح البنك

\_\_\_\_\_

: الاجمالى

: قيمة كل منها :

: عند الاقتضاء



( ملحق رقم « ٥ » )

### عقد بيع بالمرابحة مع حفظ حق الملكية

انه في يوم / / ١٤٠٠هـ الموافق / / ١٩م  
بمدينة ..... حرر هذا العقد بين كل من :  
أولا : بنك ..... ش.م.م ويمثله السيد / .....  
( طرف أول بائع )  
ثانيا : السيد / ..... ويمثله السيد / .....  
( طرف ثان مشتري )

وذلك وفقا لما يلي :

١ - يقر الطرف الثاني بأهليته الكاملة للتصرفات المالية عن نفسه أو بصفته وأنه قد أطلع على القانون والنظام الاساسي لبنك ..... الاسلامي (الطرف الاول) ويلتزم في تعامله معه وفقا لهذا القانون والنظام الاساسي .

٢ - باع الطرف الاول مع احتفاظه بحق ملكية الآلة المبيعة كشرط اساسي لهذا البيع ووفقا للشروط والاوزاع المبينة فيما بعد الى الطرف الثاني القابل لذلك  
ما هو ..... ماركة .....  
طراز ..... مقاس .....

٣ - يقر الطرف الثاني أنه قد تسلم الآلة المبيعة جديدة وفي حالة صلاحية تامة لاستعمالها وذلك بعد معاينتها وفحصها وتجربتها التجربة الكافية النافية للجهالة بمعرفته ومن

انتدبهم لذلك وقبل شراهما بحالتها الراهنة ، وأصبح  
مسئولا عنها مسئولية كاملة اعتبارا من تاريخ التوقيع  
على هذا العقد .

٤ - تم هذا البيع مقابل اجمالي قدره جنييه  
( فقط جنيها لا غير )  
سدد الطرف الثاني منه مبلغ جنييه  
( فقط جنيها لا غير )

بموجب .....  
وتعهد بسداد الباقي وقدره جنييه الى الطرف  
الاول على أقساط شهرية عددها قسما وقد  
حررت بباقي الثمن سندات أفنية موقع عليها من الطرفين  
الاول والثاني عددها سندا تسدد في تاريخ  
الاستحقاق الموضح في كل سند .

٥ - لا تنتقل ملكية الآلة موضوع التعاقد الى الطرف الثاني  
الا بعد سداد كامل الاقساط المستحقة والوفاء بجميع حقوق  
الطرف الاول المترتبة على هذا العقد وبموجب موافقة كتابية  
من الطرف الاول ومن المتفق عليه صراحة أنه لا يحق للطرف  
الثاني أن يتصرف في الآلة المباعة بأي تصرف ناقل للملكية  
أو التنازل عنها أو ترتيب أي حق عليها للغير أيا كان نوعه  
الا بموافقة كتابية من الطرف الاول ، وأي تصرف من هذه  
التصرفات يصدر من الطرف الثاني يعد خيانة للامانة يحق  
للطرف الاول ابطالها مع حفظ حقه في اتخاذ كافة الاجراءات  
المعنية والجنائية ضد المتصرف والمتصرف فيه .

الطرف الاول: / بائع الطرف الثاني: / مشتري

٦ - يتعهد الطرف الثاني طوال مدة سريان هذا العقد بمراعاة الالتزامات الآتية :

- صيانة الآلة موضوع التعاقد على نفقته الخاصة والحفاظة عليها والعناية بها عناية الرجل الحريص ، كما يلتزم بعدم تغيير طبيعة استعمالها مدة سريان هذا العقد .

- عدم تغيير أو نحو معالم الآلة وأرقامها أو شعار البنك الموضوع عليها طوال المدة المشار إليها .

- اخطار الطرف الاول ( البنك - ادارة الشئون القانونية ) خلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر في حالة توقيع أية حجوز تحفظية أو تنفيذية على الآلة .

- اخطار الطرف الاول بالمكان الذي يوضع فيه الآلة المبعة وبعدم اجراء أى تغيير لاحق للمكان المذكور الا بموافقة كتابية من الطرف الاول .

٧ - يتحمل الطرف الثاني من تاريخ استلامه الآلة المبعة بكافة الضرائب والرسوم والمخالفات والغرامات والتعويضات وأية التزامات أخرى وفقا لاحكام القوانين واللوائح المعمول بها .

٨ - عند نشوء أى خلاف بين الطرفين في أمر لم يرد فيه نص بهذا العقد أو بطلب الشراء يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا العقد يتم عرضه على ثلاثة محكمين ملتزمين بالشريعة الاسلامية يتم اختيارهم على الوجه التالى :

حكما يختاره الطرف الاول وحكما يختاره الطرف الثاني ويختار المحكمان الحكم الثالث فاذا لم يقم الطرف الثاني

باختيار الحكم المرجح أو اختلفا اختارت هيئة الرقابة الشرعية بالبنك الحكم المرجح ويتم الفصل في النزاع على أساس الشريعة الإسلامية ويكون حكم المحكمين سواء صدر بالإجماع أو بالأغلبية ملزما للطرفين وغير قابل للطعن فيه بالمعارضة أو بالاستئناف .

٩ - كل ما لم يرد ذكره في هذا العقد يخضع للقوانين والاعراف التجارية النافذة بـ ..... وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

١٠ - حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة منه للعمل بموجبها .

الطرف الاول / بائع                      الطرف الثاني / مشتري

( ملحق رقم « ٦ » )

عقد وعد بالشراء وبيع بالرابحة

انه في يوم ..... الموافق .....  
بين كل من :

١ - بنك ..... الاسلامي ومركز ادارته الرئيسي .....  
ويمثله السيد ..... وصفته .....  
( طرف أول )

٢ - السيد / شركة / مؤسسة .....  
ومركزها للرئيسي .....  
ويمثلها في هذا العقد السيد ..... وصفته .....  
( طرف ثان )

قد أقر الطرفان بأصليتهما للتعاقد قانونا واتفقا على ما يأتي :

**تمهيد :**

حيث أن الطرف الثاني يرغب في شراء / استيراد .....  
الكميات وطبقا للشروط والواصفات المبينة في طلب الشراء المؤرخ  
/ / ١٩م الملحق بهذا العقد والمتعم له من المورد :

ونظرا لرغبة الطرف الثاني في الحصول على تمويل هذه  
البضاعة من قبل الطرف الاول ، فقد تم الاتفاق بين الطرفين  
للتعاقد على أن يقوم الطرف الاول بشرائها من المورد المذكور،  
ومن ثم بيعها للطرف الثاني ايفاء بوعدهم بالشراء هذا .

واثباتا لما تقدم تحرر بين الطرفين هذا العقد بالشروط  
الآتية :

أولا : يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد وله ذات قوته الملزمة .

ثانيا : اتفق الطرفان على أن يقوم الطرف الأول بشراء البضاعة المبيّنة بطلب الشراء المؤرخ / / ١٩م والمذوّه عنه بالتمهيد عاليه ، على أن يقوم ببيعها للطرف الثاني تنفيذا لهذا العقد ووفقا للأحكام الواردة به .

ثالثا : يعتبر الناقل - بصفته وكيلًا عامًا للشحن - وكيلًا عن الطرفين في استلام البضاعة اعتبارًا من وقت تحميلها على ظهر السفينة من قبل المورد في ميناء الشحن وحتى ميناء الوصول .

رابعًا : يكون الشراء والبيع موضوع هذا العقد على أساس المربحة وبقيمة التكلفة الكلية للبضاعة شاملة ثمنها وتكاليف شحنها وتأمينها وكافة المصاريف والنفقات والاعباء الأخرى ، يضاف إليها ربح للطرف الأول بنسبة قدرها % من مجموع التكلفة المذكورة أو بربح مقطوع قدره ..... عن كل ..... وقد حدد الثمن الإجمالي للبضاعة بمبلغ .....

خامسًا : يلتزم الطرف الثاني بسداد كافة مستحقات الطرف الأول الناشئة عن هذا العقد على النحو التالي :  
..... تدفع فور التوقيع على هذا العقد .  
الباقى وقدره ..... يدفع على أقساط ..... عددها ..... قسطا قيمة كل منها ..... يستحق سداد القسط الأول منها في / / ١٩ ويستحق القسط الأخير في / / ١٩ .

سادسا : مكان تسليم البضاعة محل التعاقد هو .....  
ومن المتفق عليه أن كافة المصاريف التي تتحملها البضاعة  
حتى مكان تسليمها للمشتري تعبر أحد عناصر ثمن  
البيع المتفق عليه ، كما أن جميع الاجراءات والمصاريف  
التي تلي قيام المشتري بتسلم البضاعة في المكان المذكور  
تكون على نفقة المشتري وتحت مسؤوليته الكاملة .

سابعا : اذا امتنع أحد الطرفين عن تنفيذ أى شرط من شروط  
هذا العقد كان مسئولا عن تعويض الطرف الآخر عن أية  
أضرار تلحق به بسبب ذلك وفقا لما تحكم به هيئة  
التحكيم المنصوص عليها في البند ( ١٣ ) من هذا العقد .

ثامنا : اذا امتنع المورد المذكور أعلاه الذى حدده الطرف الثانى  
عن تنفيذ الصفقة محل التعاقد أو تأخر عن تسليمها  
في الموعد المتفق عليه فلا يكون الطرف الاول مسئولا عن  
أية أضرار على الطرف الثانى بسبب ذلك . ويكون  
الطرف الثانى ملتزما بأن يدفع للطرف الاول كافة  
المصاريف والاعباء التي تحملها من جراء عدم تنفيذ  
المورد للصفقة .

وفي هذه الحالة لا يعتبر الطرف الاول مخلا بالوعد .

تاسعا : حيث أن الطرف الثانى هو الذى لاختار المورد وحدد  
مواصفات البضاعة محل التعاقد فان الطرف الاول  
لا يكون مسئولا عن أى نقص في مكونات البضاعة أو  
اختلاف مواصفاتها بل تكون مسئولية ذلك على الطرف  
الثانى .

عاشرا : يتعهد الطرف الأول باخطار الطرف الثانى بوصول  
المستندات الخاصة بالبضاعة وتسليمه هذه المستندات  
بمجرد وصولها بعد اجراء اللازم فى هذا الشأن .

حادى عشر : فى حالة امتناع الطرف الثانى عن استلام المستندات  
الوارد ذكرها فى العقد السابق أو امتنع عن استلام  
البضاعة سيكون من حق الطرف الأول بيعها بالسعر  
السائد فى حينه لحساب الطرف الثانى ، وقبضه الثمن  
لاستيفاء حقوقه ودفع ما يزيد على ذلك للطرف الثانى .

فان قل ثمن بيع البضاعة عن مستحقات الطرف الأول كان  
له حق الرجوع على الطرف الثانى بمقدار الفرق المستحق له .

ثانى عشر : يقر كل من الطرفين بأن محله المختار فى العنوان  
المبين فى صدر هذا العقد وأى اخطار أو تنبيه يرسل  
اليه على هذا العنوان يكون صحيحا .

### ثالث عشر

أى نزاع - لقدر الله - ينشأ بين الطرفين بشأن تنفيذ هذا  
العقد أو تفسيره تختص بنظره والفصل فيه هيئة تحكيم  
خاصة تشكل من ثلاثة محكمين يختار كل طرف محكما عنه  
خلال أسبوعين من تاريخ ابلاغه من الطرف الآخر بعرض النزاع  
على التحكيم .

ويختار المحكمان حكما مرجحا خلال أسبوع من تاريخ  
اختيار آخرهما .

وفى حالة نكول أى من الطرفين عن اختيار محكمه أو عدم  
اتفاق المحكمين على الحكم المرجح يعرض الأمر على هيئة



الرقابة الشرعية بالبنك ( الطرف الاول ) لتعيين المحكم أو  
الحكم المرجح خلال أسبوع من تاريخ عرض الأمر عليها .

وتصدر هيئة التحكيم حكمها في النزاع بأغلبية  
الآراء ويكون حكمها نهائيا وملزما للطرفين وقابلا  
للتنفيذ شأنه شأن الأحكام النهائية . ويذيل الحكم  
بالصيغة التنفيذية وينفذ طبقا لإجراءات القانون  
المحلى .

رابع عشر : تحرر هذا العقد من ..... صورة تسلم الطرف  
الثاني صورة منها للعمل بمقتضاها .  
الطرف الاول                      الطرف الثاني

( ملحق رقم « ٧ » )

**استقصاء معرفة  
عن موضوع المراجعة**

الملاحظات	لوافق لا توافق لا اعرف
١ - البنك الاسلامى يقوم بعملية شراء السلعة ليثبت من مجال عمله ثم بيعها لطالبيها .	
٢ - بيع المراجعة للأمر بالشراء علاقة بين طرفين فقط .	
٣ - بيع المراجعة للأمر بالشراء علاقة بين طرفين هما طالب الشراء والبنك فقط .	
٤ - ببيع المراجعة للأمر بالشراء علاقة بين طرفين هما طالب الشراء وبائعها الاول .	
٥ - ببيع المراجعة للأمر بالشراء علاقة بين طرفين هما البنك وبائع السلعة الاولى .	
٦ - ببيع المراجعة للأمر بالشراء علاقة ثلاثية طالب الشراء والبنك وبائع السلعة الاول .	

٧ - ليس هناك ارتباط بين بيع المراجعة وبيع المراجعة للأمر بالشراء .

٨ - لم يرد ذكر لهذه الصيغة في كتب الفقه .

٩ - يلزم أن يكون طلب الشراء المقدم للبنك مكتوباً للأسباب الآتية :

( أ ) حتى يتأكد البنك من جدية الطلب .

(ب) وحتى تصبح المخاطرة محسوبة .

( ج ) وحتى يتلافى البنك نكول الأمر بالشراء عن الشراء بعد ذلك .

١٠ - لا يلزم وفاء طالب الشراء «بوعده» بالشراء .

١١ - طالب الشراء ملزم بالوفاء «بوعده» .

١٢ - لا علاقة للوعد بعملية بيع المراجعة بعد أن يملك البنك السلعة .

١٣ - وجوب الوفاء بالوعد قضاء انما يكون فقط في مسائل المعروف والاحسان والتبرعات .

١٤ - لا يلزم الوفاء بالوعد في عقود  
المعاوضات كالبيع مثلا .

١٥ - أول بنك إسلامي تعامل بالمربحة  
هو :

( أ ) بنك فيصل الإسلامي المصري

( ب ) بنك فيصل الإسلامي  
للسوداني .

( ج ) بنك دبي الإسلامي .

( د ) بيت التمويل الكويتي .

١٦ - بيع المربحة للأمر بالشراء نوع  
من أنواع الوكالة بالشراء بأجر .

١٧ - طلب الشراء لمن يتعامل مع البنك  
لمصلحة معينة ليتولى شراؤها  
« وعد بالشراء » .

١٨ - مجرد استجابة البنك لطلب  
« العميل » وعد من البنك باتمام  
البيع بعد الشراء .

١٩ - بيع المربحة للأمر بالشراء من  
باب بيع ما ليس عندك المنهى عنه  
بحديث الرسول صلى الله عليه  
وسلم .

٢٠- بيع المراجعة للأمر بالشراء فيه  
سلف وزيادة لان البائع (البنك)  
يشترى السلعة بمبلغ حال على  
أن يبتاعها منه المشتري بمبلغ  
مؤجل أزيد .

٢١- بيع المراجعة للأمر بالشراء من  
باب بيعتين في بيعة المنهى عنه  
بحديث الرسول صلى الله عليه  
وسلم .

٢٢- البنك يعتبر في حالة بيع المراجعة  
للأمر بالشراء وكيلًا عن طالب  
الشراء والتمن الذي يدفعه الموكل  
هو الثمن الاول المحدد المدفوع بين  
الوكيل بأجر .

٢٣- يجب على البنوك الاسلامية  
استخدام أسلوب بيع المراجعة  
للأمر بالشراء أكثر من عمليات  
المشاركة والمشاركة .

٢٤- يجب على البنوك الاسلامية  
أن تعطى أولوية أولى في ممارساتها  
للمشاركة دون المراجعة للأمر  
بالشراء .

٢٥ - البنك يأخذ من طالب الشراء مبلغا من المال من قيمة الصفقة منذ البداية ولا يردّها الا بعد تصريف السلعة تحسبا لاي خسارة تفتج عن نكول طالب ، الشراء عن الشراء •

٢٦ - تقدير الضرر الذى يلحق بالبنك من جراء نكول الامر بالشراء مقروك للبنك يقدره على أساس ما لحقه من خسارة أو ما غاقه من كسب •

٢٧ - لا دخل للقضاء فى تقصير للضرر الذى أصاب البنك فى الحالة السابقة •

٢٨ - قد يكون نكول الأمر بالشراء عن الشراء بعذر يقدره الشرع كظروف طارئة قاهرة أو افلاس •

٢٩ - يلتزم البائع مرابحة ببيان الثمن الاول تفصيلا أو اجمالا •

٣٠ - اذا ظهرت خيانة البائع مرابحة فى بيان الثمن كان للمشتري حق الخيار فى شراء للسلعة أو غعم للشراء •

٣١- القول بالزام الوعد في التبرعات  
يقتضى القول بلزوم الوفاء  
بالوعد في المعارضات من باب  
أولى .

٣٢- البنوك الربوية لاتعرف الا أسلوبا  
واحدا ٠٠ للاستثمار هو القرض  
بفائدة وان تعددت أشكاله  
وصوره .

٣٣- القرض قد يتخذ على أساس  
الحساب الجارى أو بالسحب على  
المكشوف أو القرض المقسط  
باستحقاقات زمنية محددة أو  
القرض بطريق خصم الكمبيالات  
والاوراق التجارية .

٣٤- بيع المراجعة للأمر بالشراء  
يعتمد على دراسة حقيقة للسلعة  
والسوق .

٣٥- لا يستطيع البنك الاسلامى  
توفير وسائل وأجهزة دراسة  
السلعة والسوق .

٣٦- بيع المراجعة كبيع السلم  
والاستصناع .

٣٧- البنك فى بيع المراجعة للأمر  
بالشراء يعقد بيعة أول الامر ثم  
ينطلق يشتري ما سبق أن باع

٣٨ - المشتري في بيع المراجعة للأمر  
بالشراء ليس أمرا بل مشتر فعلا  
وشراؤه يوجب على بائعه أن  
يؤمن له السلعة في السوق .

٣٩ - بيع المراجعة للأمر بالشراء ينطوي  
على ربح ما لم يضمن .

٤٠ - بيع المراجعة للأمر هو الوجه  
الآخر للربا .

٤١ - بيع المراجعة للأمر بالشراء  
لا يختلف عن عملية حسم السندات  
الا في الطرف المستفيد من التمويل  
فهو البائع في الحسم والمشتري  
في بيع المراجعة للأمر بالشراء .

٤٢ - المراجعة في اللغة مصدر من الربح  
وهي الزيادة .

٤٣ - أربحته على سلعة أي أعطيته  
ربحا وأعطاه مالا مربحة أي على  
الربح بينهما ، وبعت الشيء  
مراجعة .

٤٤ - المراجعة بيع ما ملكته بالعقد  
الاول بالثمن الاول مع زيادة  
ربح .



٤٥ - المراجعة أن يبيع السلعة بالثمن  
الذي اشتراها به وزيادة ربح  
معلوم يتفقان عليه .

٤٦ - لابد من الاخبار بثمن السلعة  
وبرأس مالها أو ما قامت به  
السلعة .

٤٧ - لابد من الاتفاق على الربح .

٤٨ - الربح اما مفردا أو نسبة من  
الثمن الاول .

٤٩ - بيع المراجعة تعثره امانة  
واسترسال من المشتري ولا يؤمن  
فيه هوى النفس فخوع تاويل أو  
غلط وتجنب ذلك أسلم وأولى .

٥٠ - الاصل عند الحنيفة ان ما يضاف  
الى الثمن هو كل ما يزيد في  
المبيع أو في قيمته وذلك كاجرة  
الصبغ واجرة الحمل . فالصبغ  
يزيد في العين والحمل يزيد في  
القيمة .

٥١- وعند المالكية :

( أ ) ما يحسب في أصل الثمن  
ويربغله كل ما لزم السلعة  
أى ما غرمه فيها بشرط أن  
يكون لاثره عين مشاهدة  
ومحسوسة .

( ب ) ما يحسب في أصل الثمن ولا  
يربغ له كل ما ليس لاثره  
عين قائمة كاجرة النقل .

( ج ) ما لا يحسب في أصل الثمن  
ولا يربغ له بالتالى كل ما  
كان من شأنه أن يتولاه  
بنفسه أى جرت العادة بذلك  
ما لم يكن الفعل لاثره عين  
قائمة .

٥٢- وعند الشافعية لا يلزم المشتري  
الزيادة الحاصلة في الثمن بعد  
لزوم عقد البائع .

٥٣- الزيادة الحاصلة في الثمن في  
مدة الخيار تلحق بالعقد وهو ما  
عليه مذهب الشافعية .

٥٤- أرش العيب في السلعة الذى  
يأخذه البائع يحط من الثمن .

٥٥ - ما زيد في الثمن أو حط منه بعد لزوم العقد لا يخبر به ويخبر بالثمن الاول .

٥٦ - ما زيد في الثمن أو حط منه بعد لزوم العقد ، يحلق بالعقد ويخبر به لانه بسبب العقد .

٥٧ - يجب على البائع بيان الحال على وجهه للمشتري في كل ما يتعلق بالسلعة من زيادة أو نقص .

٥٨ - لا يجب على البائع اذا حط شيئاً من ثمن السلعة عن الثمن الذي طلبه المشتري أن يخبر به وان كان يخله في حسابه عند حساب مقدار الربح .

٥٩ - الخيانة في الثمن والكذب في التعريف يخول للمشتري حق الخيار .

٦٠ - اذا كان الثمن مؤجلاً أو نسيئة ولم يبين البائع ذلك للمشتري ففي الامر ثلاثة اقوال :

( أ ) المشتري مخير بين الامساك والرد .

(ب) يؤجل الثمن على المشتري  
ولا خيار لزوال الضرر.

(ج) يفسخ البيع وان رضى  
بالثمن الى أجل لانه سلف  
جر منفعة .

٦١ - يشترط أن يكون الربح معلوما .

٦٢ - قال بعتك هذه السلعة برأسمالها  
وتربحنى شيئا ولم يبين .

٦٣ - اذا انتفتت الجهالة في الربح  
لا يضر أن يكون محددًا أو نسبة  
من الثمن الذى قامت به السلعة .

٦٤ - ألا يكون الثمن في العقد الاول  
مقابلا بجنسه من أموال الربا ،  
لان المراجعة بيع بمثل الثمن الاول  
وزيادة والزيادة في أموال الربا ربا  
لا ربحا .

٦٥ - الاصل في بيع المراجعة للأمر  
بالشراء أن السلعة غير موجودة  
لدى البائع أو المأمور .

٦٦ - يحقق هذا النوع من المراجعة  
خدمة للمتعاملين مع البنك  
وتحقيق ربح .

٦٧ - الوعد ملزم بالنسبة للأمر بالشراء  
فقط .

٦٨ - الوعد ملزم بالنسبة للبنك فقط .

٦٩ - الوعد ملزم لطرفيه .

٧٠ - الوعد غير ملزم لاحد .

٧١ - الوعد ملزم للبنك وغير ملزم للأمر  
بالشراء .

٧٢ - بيع المراجعة للأمر بالشراء  
لم يقل به أحد من قبل .

٧٣ - بيع المراجعة للأمر بالشراء من  
المعاملات الشرعية منذ القرن  
السادس الهجرى على الأقل .

٧٤ - يجوز بيع المراجعة في المنقول  
والعقار .

٧٥ - يجوز بيع المراجعة في المنقول  
فقط .

٧٦ - بيع المراجعة للأمر بالشراء نوع  
عقد جائز .

٧٧ - بيع المراجعة للأمر بالشراء عقد  
معلق على شرط .

٧٨- الشرط في بيع المراجعة للأمر  
بالشراء يحقق مصلحة الطرفين.

٧٩- اذا تحقق الشرط لزم العقد .

٨٠- العقد المطلق على شرط أكثر  
توافقا مع بيع المراجعة للأمر  
بالشراء .

٨١- هل بيع المراجعة للأمر بالشراء  
صورة من صور الوساطة التي  
يقوم بها البنك ؟

٨٢- ما أوجه الشبه بين بيع المراجعة  
وبيع المراجعة للأمر بالشراء ؟

٨٣- هل ورد اصطلاح بيع المراجعة  
للأمر بالشراء في كتب الفقه  
الاسلامي ؟

٨٤- من من الائمة أورد هذه الصيغة  
بمصطلحها ؟

٨٥- ما هي الصيغ المقاربة أو الشبيهة  
لبيع المراجعة للأمر بالشراء التي  
وردت في كتب الفقه ؟

٨٦- من هم الاثمة الذين تحدثوا عن  
صيغة بيع المراجعة للأمر بالشراء  
صراحة أو ضمنا بدلالة منطوق  
العبرة ودلالة مفهوم العبارة؟

٨٧- هل يلزم البنك بعرض السلعة  
أولا على طالب الشراء؟ ولماذا؟

٨٨- هل يجوز للبنك أن يتصرف في  
السلعة بعد عرضها على طالب  
الشراء؟

٨٩- ما علاقة الوعد بعملية المراجعة  
للأمر بالشراء؟

٩٠- ما هي المشاكل التي تعترض  
البنك في عمليات بيع المراجعة  
للأمر بالشراء؟

٩١- ما هي المشاكل التي تواجه طالب  
الشراء في حالة بيع المراجعة  
للأمر بالشراء؟

٩٢- كيفية علاج المشاكل التي قد  
تحدث بسبب بيع المراجعة للأمر  
بالشراء سواء بالنسبة للبنك أو  
طالب الشراء؟

٩٣- بيع المراجعة للامر بالشراء شبيه بعملية خصم أو حسم الاوراق التجارية - لماذا ؟

٩٤- لا وجه للشبهة بين بيع المراجعة للامر بالشراء وبين خصم أو حسم الاوراق التجارية - لماذا ؟

٩٥- المراجعة تغطي أوجه استثمار لا تستطيع المضاربة تغطيتها • اذكر بعضها ؟ ولماذا ؟

٩٦- البنك الاسلامي في بيع المراجعة للامر بالشراء يملك البضاعة ملكية ضمان ما معنى ذلك ؟

٩٧- اذكر أدلة مشروعية المراجعة من القرآن والسنة وأقوال الفقهاء ؟

٩٨- من من الفقهاء كره المراجعة ؟ ولماذا ؟

٩٩- من من الفقهاء ذكر الاجتماع على جوازها ؟

١٠٠- من قال انها خلاف الاولى ولماذا ؟

١٠١- من قال انها بيع صحيح مستجمع لشرائط الجواز ؟



١٠٢ - من قال انها غير جائزة ومنعها ولم يمكن الرد عليه ؟

١٠٣ - ما هي عناصر الثمن أو رأس المال في المراجعة ؟

١٠٤ - الكراهة في بيع المراجعة كراهة تنزيه والبيع صحيح والجهالة يمكن ازلتها بالحساب فلم تضر ؟

١٠٥ - الخلاف في بيع المراجعة ليس في أصله وانما في بعض صورها وضع هذه الصورة وسبب الخلاف وبم ترد على تلك الاعتراضات ؟

١٠٦ - المراجعة بيع أمانة واسترسال ما معنى ذلك ؟

١٠٧ - يقول الامام الكاساني أن العلم بالثمن اذا لم يتوافر فالبيع فاسد الى أن يعلم في الميطس فيختار امضاء فيجوز أو يترك بين وجه الفساد ؟

١٠٨ - اذا ظهرت خيانة للبائع في صفة الثمن فما الحكم ؟ وما معنى صفة الثمن ؟

١٠٩ - اسرد اجراءات بيع المراجعة  
للامر بالشراء ؟

١١٠ - هل يتم التعاقد على المبيع في  
المرحلة الاولى ؟

١١١ - هل طلب الامر بالشراء وقبول  
البائع بالمبيع عمليتين منفصلتين  
أم عملية واحدة يمكن تسميتها  
بالببيع والشراء ؟

١١٢ - اذكر أهم ثلاث فوائد أساسية  
تستفاد من كلام ابن القيم ؟

١١٣ - هل يقدم كلام ابن القيم الحلول  
الشرعية لكل حالات بيع  
المراجعة للامر بالشراء ؟

١١٤ - اذكر رأيك في تكييف بيع  
المراجعة للامر بالشراء مع ذكر  
الدليل الشرعي لما تقول ؟

١١٥ - اذكر دليلا من أقوال الفقهاء  
على صحة بيع المراجعة في العقار ؟

١١٦ - اذكر دليلا من أقوال الفقهاء  
على صحة بيع المراجعة في المنقول ؟

## أهم مراجع البحث

### أولا : المذهب الحنفي :

- ١ - الهداية على البداية - شيخ الاسلام برهان الدين أبي الحسن على ابن أبي بكر عبد الجليل الرشداني - المرغيناني - المتوفى ٥٩٣هـ .
- ٢ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الملقب بسلطان العلماء .
- ٣ - حاشية ابن عابدين ( رد المختار على الدر المختار تنوير الابصار ) - محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الشهير بابن عابدين .
- ٤ - مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان - محمد قدرى باشا .

### ثانيا : المذهب المالكي :

- ٥ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - أبي الوليد محمد بن أحمد ابن محمد ابن أحمد بن رشد القرطبي .
- ٦ - حاشية البناني على شرح الزرقاني على مختصر خليل - للشيخ محمد البناني .
- ٧ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدريز - شمس الائمة محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقي .
- ٨ - حاشية الشيخ عlish على الدسوقي - للشيخ عlish .

٨م- المختفى شرح موطأ الامام مالك - للقاضى أبى الوليد  
سليمان بن خلف بن سعيد بن يعقوب بن وارث الباجي  
المتوفى سنة ٤٩٤هـ .

٩ - بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للرددير .  
أحمد بن محمد الصاوى المالكى .

٩م- حاشية الزرقانى على مختصر خليل - للشيخ عبد الباقي  
الزرقانى .

١٠ - القوانين الفقهية - ابو القاسم محمد بن أحمد بن جزى،  
الكلبى الغرناطى المتوفى ٤١ هـ .

١١ - المدونة الكبرى - للامام مالك وهو أبو عبد الله مالك بن  
أنس توفى ١٧٩هـ .

١٢ - فقه المعاملات فى مذهب الامام مالك - للاستاذ حسن  
كامل اللطاوى .

### ثالثا : المذهب الشافعى :

١٣ - الام - أبى عبد الله محمد بن ادريس الشافعى المتوفى  
٢٠٤هـ .

١٤ - مغنى المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج - محمد الشربيني  
الخطيب .

١٥ - المهنذب - لابی اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف  
الفيروز أبادى الشيرازى المتوفى ٤٧٦هـ .

١٦ - المجموع شرح المهنذب - للامام أبى زكريا محبى الدين  
ابن شرف النووى .

- ١٧ - جواهر العقد ومعين القضاة والموقعين والشهود -  
لشمس الدين محمد بن أحمد المنهاجي الاسيوطي •

#### رابعاً : المذهب الحنبلي :

- ١٨ - اعلام الموقعين عن رب العالمين - لشمس الدين أبي عبد الله  
محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١هـ •

- ١٩ - الشرح الكبير على متن المقنع - لشمس الدين أبي الفرج  
عبد الرحمن ابن أبي عمر محمد بن أحمد ابن قدامة المتوفى  
٦٨٢ هـ •

- ٢٠ - المغنى على مختصر الخرقى - لموفق الدين بن قدامة المتوفى  
٥٢٠هـ - الخرقى المتوفى ٣٣٤هـ •

- ٢١ - الكافي في فقه الامام المجلد أحمد بن حنبل - لشيخ الاسلام  
أبي محمد موفق الدين عبد الله ابن قدامة المقدسى •

- ٢٢ - الكافي في فقه أهل المدينة - أبي عمر يوسف النمرى  
القرطبي •

- ٢٣ - الروض المربع شرح زاد المستنقع - للشيخ منصور بن  
يونس ابن ادريس البهوقي وحاشية الروض للشيخ  
عبد الله بن عبد العزيز العنقري •

- ٢٤ - حاشية الروض المربع - للعنقري •

- ٢٥ - السلسبيل في معرفة الدليل حاشية على زاد المستنقع  
للشيخ صالح بن ابراهيم البليهي •

- ٢٦ - الاقصاح عن معانى الصحاح - للوزير عون الدين  
أبي المظفر يحيى ابن محمد بن هبيرة •

- ٢٧ - نظرية العقد - لشيخ الاسلام ابن تيمية المتوفى ٧٢٨هـ .
- ٢٨ - للقواعد في الفقه الاسلامي - للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى ٧٩٥هـ .
- ٢٩ - معجم الفقه الحنبلي .
- ٣٠ - مجموعة الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيمية .

#### خامسا : المذهب الظاهري :

- ٣١ - المطى - لابي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى ٤٥٦هـ .
- ٣٢ - مراجع فقهية معتبرة أخرى :
- فقه الامام سعيد بن المسيب - اعداد هاشم جميل - رئاسة الاوقاف بغداد .
- فقه الامام الازاعي - د. عبد الله الجبوري / مطبعة الارشاد بغداد ١٩٧٧م - ١٣٦٧هـ .

#### سادسا : كتب حديثة للفقه :

- ٣٣ - نظرية تحمل التبعية في الشريعة والقانون ( رسالة دكتوراه ) - د. عبد الحميد محمود البعلى .
- ٣٤ - ضوابط العقود في الفقه الاسلامي - د. عبد الحميد محمود البعلى .
- ٣٥ - الغرر وأثره في العقود في الفقه الاسلامي - رسالة ١٩٦٧ - د. للصديق محمد الامين الضيرير .
- ٣٦ - تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية - رسالة ١٩٧٦ - د. سامي حسن أحمد حمود .

- ٣٧ - موقف الشريعة من المصارف الاسلامية المعاصرة - رسالة  
١٩٨١ - د. عبد الله عبد الرحيم العبادى .
- ٣٨ - نظرية الشرط فى الفقه الاسلامى ( رسالة ) د. حسن  
الشاذلى .
- ٣٩ - الشرط كوصف للتراخى فى القانون المدنى المقارن والشريعة  
الاسلامية ( رسالة ) د. محمد شتا او سعد .
- ٤٠ - نظرية الاستغلال فى القانون المدنى المصرى ( رسالة )  
د. توفيق حسن فرج .
- ٤١ - البيوع المحرمة فى الاسلام ( رسالة ) د. عبد العزيز  
ابن على الغاندى .
- ٤٢ - موسوعة الفقه الاسلامى - المجلس الاعلى للشئون  
الاسلامية بالقاهرة ١٣٩٥م .
- ٤٣ - الموسوعة الطمىة والعملىة للبنوك الاسلامىة - الاتحاد  
الدولى للبنوك الاسلامىة .
- ٤٤ - مجموعة فتاوى هيئة الرقابة الشرعىة لبنك فيصل  
الاسلامى السودانى - بنك فيصل الاسلامى السودانى .
- ٤٥ - الفتاوى الشرعىة للبنك الاسلامى الاردنى - طبعة  
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٤٦ - فتاوى هيئة الرقابة الشرعىة ببنك فيصل الاسلامى  
المصرى - بنك فيصل الاسلامى المصرى .
- ٤٧ - العقود وعمليات البنوك التجارىة - د. على البارودى .

٤٨ - عمليات البنوك من الوجهة القانونية - د. على جمال الدين عوض .

### بحوث حديثة :

٤٩ - الاستثمار اللاربوى فى نطاق عقد المراجعة ( من بحوث المؤتمر الدولى الثانى للاقتصاد الاسلامى المنعقد فى اسلام آباد بباكستان ١٩ - ٢٣ مارس سنة ١٩٨٣ م ) - د. حسن عبد الله الامين .

٥٠ - كشف الخطأ عن بيع المراجعة للأمر بالشراء - د. رفيق المصرى .

٥١ - المراجعة فى البنوك الاسلامية ( بيت التمويل الكويتى ) ومناقشة وضعها على ضوء الأدلة - مطبعة الجذور - الكويت بقلم المحامى بدر عبد الله المطوع .  
قوانين معاملات مدنية :

٥٢ - القانون المدنى الأرفنى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ م .

٥٣ - القانون المدنى المصرى رقم لسنة ١٩٤٩ م .



( فهرست المسائل )

صفحة	المسألة
١٢	المسألة الأولى : المقصود بالرباحة
١٧	المسألة الثانية : الرباحة في اصطلاح الفقهاء :
	أولا : المذهب الحنفي
	ثانيا : المذهب المالكي
	ثالثا : المذهب الشافعي
	رابعا : المذهب الحنبلي
	المسألة الثالثة : مقارنة تعريفات الفقهاء والتعريف
٢٣	الذي نرتضيه
٢٧	المسألة الرابعة : دليل مشروعية الرباحة
٣١	المسألة الخامسة : حكمها الرباحة
	المسألة السادسة : عناصر الثمن أو رأس مال البائع
٣٩	مرابحة :
	عند الحنفية
	عند المالكية
	عند الشافعية
	عند الحنابلة
	المسألة السابعة : مقارنة المذاهب وما ترجيحه في
	مسألة عناصر الثمن الذي قامت به
٥١	السلعة أو رأس مال المبيع
٢٠٧	

صفحة	المسألة
٥٧	المسألة الثامنة : شروط المراجعة :
	• أولا : العلم بالثمن .
	• ثانيا : أن يكون الربح مطوما .
	• ثالثا : ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا
	• بجنسه من أموال الربا .
	• رابعا : أن يكون العقد الأول صحيحا .
٧٥	المسألة التاسعة : بيع المراجعة للأمر بالشراء :
	• كيفيته
	• تكيفته
	• حكم العقد
	• بيع المراجعة للأمر بالشراء في اعلام الموقعينخصا
	• تطبيقنا على كلام ابن قيم الجوزية وتحليلنا له
	• رأينا في المسألة وأطلته .
١٢١	المسألة العاشرة : العقد والوعد
١٢٥	• أولا : العقد
	تعريف العقد في الفقه الاسلامي
١٢٦	معنى العقد في اللغة
١٢٧	معنى العقد في اصطلاح الفقهاء
١٢٧	( أ ) المعنى الخاص للعقد
١٣٠	( ب ) المعنى العام للعقد

المسألة	صفحة
ثانيا : الوعد	١٣٢
اختلاف الفقهاء في وجوب الوفاء بالوعد	
١ - جمهور الفقهاء	١٣٣
٢ - الحنفية	١٣٣
٣ - ابن شبرمه	١٣٣
٤ - المالكية	١٣٤
٥ - ابن العربي	١٣٦
المسألة الحادية عشرة : بيع المراجعة للأمر بالشراء ونظام	
الاعتمادات المستندية	١٣٩
أولا : تطور التجارة الدولية وظهور الاعتماد	
المستندى	١٤١
ثانيا : المقصود بالاعتماد المستندى	١٤٢
ثالثا : خصائص نظام الاعتماد المستندى	١٤٣
رابعا : الاعتماد البسيط	١٤٩
خلاصة وتعقيب	١٥٠
المسألة الثانية عشرة : قواعد بيع المراجعة	١٥٧
المسألة الثالثة عشرة : تعقيب - ملاحق	١٦٥
خاتمة	١٦٧

المسألة	صفحة
- ملحق رقم ( ١ )	
أنموذج طلب شراء .	١٧١
- ملحق رقم ( ٢ )	
أنموذج طلب شراء بضاعة	١٧٢
- ملحق رقم ( ٣ )	
أنموذج طلب شراء سيارة	١٧٣
- ملحق رقم ( ٤ )	
ادارة الاستثمار المالى والتجارى	
أنموذج مربحة سيارة	١٧٤
- ملحق رقم ( ٥ )	
أنموذج عقد بيع بالمربحة مع حفظ	
حق الملكية	١٧٥
- ملحق رقم ( ٦ )	
أنموذج عقد وعد بالشراء وبيع	
بالمربحة	١٧٩
- ملحق رقم ( ٧ )	
أنموذج استقصاء معرفة عن	
موضوع المربحة	١٨٤
فهرس المراجع	٢٠١
فهرس الموضوعات والمسائل :	٢٠٧

---

رقم الايداع بدار الكتب

٨٥/٣٦٧٩

---



## تصويبات

الصفحة	السطر	الصواب
١٥	٥	ربح الربح والربح والربح
	٧	البيد والبديل
	٨	شبه وشبه
	١٠	مالاً مؤبحة
	١٦	بريخ
١٦	٣	يُربح
	٩	يُربح
	١٢	أربحه
٢٦	هامش ٢	رد المختار
٣٥	هامش ١	الاسلامي
٤٤	هامش ٢	ص ٥٩
٤٥	هامش ١	ص ٤١
٢٦	قبل الأخير	بالثمن الذي
٤٨	٣	يبيّن
٤٩	١٩	يبيّن
٥٩	١٤	عَرَض
٦١	١٧	بَعَرَض
٦٦	٣	أحدها
٦٨	١٠	بيّنه
٧٣	هامش ٢	المرجع السابق
٧٧	١٢	يُمكّن
٧٨	هامش ٢	ص ٨٠
٧٩	هامش ٣	البهجه
٨٢	١	الوساطة

الصفحة السطر الصواب

٨٢	١	هامش ١	مر ٨٥ .
٨٢	٢	هامش ٢	ما يفتق
٨٤	٢٠١	هامش ٢٠١	الفتقى .
٨٥	٩	هذا التكييف	
٨٦	١٢	على البائع الأول	
٩١	١	هامش ١	وليس بمعنى الركن في عقد البيع
٩٢	٢	هامش ٢	رسالة د. حسن الشاذلي
٩٥	١	هامش ١	نظرية الاستقلال
٩٦			السطر قبل الأخير بشرائها وهاش هو :
			بدلالة لفظ الأمر « اشتر » الذي استعمله
			الامام وان لم يصرح بعبارة الأمر بالشراء
			كما صرح بذلك ابن القيم وان كنا نرى
			ان استعمال عبارة طالب الشراء قرب الى
			فحوى عبارة الشافعي .
١٠٢	١٧	عند مالك	
١٠	٢	ذرائع	
١١	٤	بالفعل	
١١	١٣	بجمل	
١١	١٥	والجاء	
١١١	١٨	( ٣ ) للثمن	
١١١	٢٠	ما تمجل	
١١٢	١٩	من طلبت منه	
١١٠	٤	بالعشرة	
١١٠	٢١	فان عينه	
١٢٠	٥	عقدًا عقدًا	



الصفحة السطر الصواب

١٢٠ هامش ٣ في رسالته نظرية العقد

١٣٠ السطر ٢ هامش للفقيرى

١٣٠ ١ يحمل قول من عرف

١٣١ هامش ٢ أول سورة المائدة

١٣٤ ٧ (ب) أم لم يدخل معنا هامش هو :

وبهذا قال صاحب تهذيب الفروق فقد جاء به : « الصحيح عندي القول يلزوم الوفاء بالوعد مطلقا أى ولو لم يدخله ( الموعود ) في سبب يلزم بوعده لو لم يكن مقروفا بذكر السبب فيتمين تاويل ما يناقض ذلك ويجمع بين الأدلة على خلاف الوجه الذى اختاره الشهاب والله تعالى اعلم » ج ٤ ص ٤٧ بهامش الفروق طبعة دار المعرفة بيروت .

١٣٥ تكملة هامش ٢: تهذيب الفروق - للقواعد السنية في الأسرار

الفقهية للشيخ محمد بن علي بن حسين بهامش الفروق وادار الشروق على انواء الفروق ج ٤ ص ٤٣ وما بعدها طبعة دار المعرفة - بيروت .

١٣٦ ١٥ الا لمخر

١٣٧ ٩ من مطلق

١٤١ ٨ لما اثبتناه

١٤١ ١١ ويقتضى بسط

١٥٤ ٩ هامش ١ للقواعد الفقهية

الصفحة	السطر	المصوب
١٥٤	١٢	هامش ١ يصدرها
١٥٥	٧	إذا رغب
١٥٥	١٧	وحازره اليه
١٥٩	٨	وضبطا لأحكامه
١٥٩	٩	نجلها
١٦٠	٢	فبيعوا كيف شئتم
١٦١	١٥	وما ينوبها من الربح
١٦٨	٦	بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
١٨٢	١٥	لا قدر الله
١٨٤	٤ عبارة ١	قيام البنك الإسلامي بعملية شراء السلعة ثم بيعها لطلبها ليس من مجال عمله .
١٨٦	١٠ ( د )	بيت التصويل
١٨٧	رقم ٢٢	المفوع من الوكيل
٢٠٨		المسألة التاسعة
٢٠٨		كيفية
٢٠٨		تكييف هذه العملية
٢٠٨		حكم العقد في هذه العملية
٢٠٨		بيع المربحة للأمر بالشراء في اعلام
		الموقعين نصا
٢٠٨		تطبيقنا على كلام ابن القيم
٢٠٨		رأينا في المسألة وأطلقه

الصفحة

٧٧

٧٧

٧٨

٨٠

٨٤

٨٦

٨٩

ص ٢٠٢ من مراجع الأذهب المالكي :

### الكتاب

مسلسل ١٢ الفروق ومعه ادرار الشروق على انواع الفروق  
وبهامشهما تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية .

### المؤلف

الفروق لشهاب الدين أبي العباس الصنهاجي المشهور  
بالقرافي وادرار السرر لسراج الدين أبي القاسم بن عبد الله  
الأنصاري المعروف بابن الشاط .

والتهذيب للإشيخ محمد علي بن حسين مفتي المالكية  
مطبعة دار المعرفة بيروت .

ص ٢٠٤ ساجسا : كتب فقهية حديثة :

ص ٢٠٦ سابع : بحوث علمية حديثة :

ص ٢٠٦ ثامن : قوانين معاملات مدنية :

مسلسل ٥٣ القانون المدني المصري رقم ١٣١ الصادر في  
سنة ١٩٤٨ والمعدل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ  
الغاء المحاكم المختلطة في مصر .

ص ٢٠٧ السالة السابعة : مقارنة الأذهب وما ترى ترجيحه .





بسم الله الرحمن الرحيم  
 كلمة الناشر  
 هذا الكتاب

هذا الكتاب أول مؤلف متكامل في بيع المراجعة مع  
 أحدث ما تطور في البيع التجارة الدولية في إتفاقيات القواعد  
 والأعراف الموحدة للاعتبارات المستندية .  
 هذا الكتاب .. أول مؤلف يجمع شتى مسائل المراجعة فهو يوضح  
 في شكل موضوع واحد من مختلف آراء وأقوال علماء المذهب  
 الأصولية المشهورة .  
 هذا الكتاب .. أول مؤلف يخرج المراجعة في أسلوب عملي  
 وليس من ثمار نظرية من الواقع والممارسة الفعلية وبيع المراجعة  
 بكل أشكاله . يبرز عظمة الفقه الإسلامي بما اتعرفه نظم  
 البيع الوضعية على مستوى التعامل الأخرى والعام .

وإلى مزيج من الانفتاح العلمي الإسلامي المتميز بإذن الله

بجى لعل وعلل

